رقم الترتيب: ....
الرقم التسلسلي: ....

جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية الآداب و العلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية و آدابها

مذكرة

مقدّمة لنيل شهادة الماجستير

الفرع: الأدب العربي

التخصص : لسانيات اللغة العربية و تعليميتها

من طرف الطالبة: أم الخير بن الصديق

تحت عنوان:

النظرية النحوية عند الجرجاني وتطبيقها في المقررات اللغوية التعليمية لأقسام السنة الثانية ثانوي- آداب-

نوقشت يوم: 30 أفريل 2007

أمام لجنة المناقشة المكوّنة من:

د- أبو بكر حسيني	أستاذ محاضر بجامعة ورقلة	رئيساً
د- بلقاسم حمام	أستاذ مساعد مكلف بالدروس بجامعة ورقلة	مدعواً
د- لخضر بلخير	أستاذ محاضر بجامعة باتنة	مناقشاً
د- عبد المجيد عيساني	أستاذ محاضر بجامعة ورقلة	مناقشاً
د- مشري بن خليفة	أستاذ محاضر بجامعة ورقلة	مقرراً

بسم الله الرحمن الرحيم/

﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا ﴾

سورة : الفتح 01 .

الإهـــــــــــداء

﴿وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾

الإسراء الآية :24

إلى زهرة العمر التي حملتني في أحشائها تسعة أشهر ، ووضعتني وهنا على وهنا ، شملتني بالعطف و الرعاية أمي العزيزة الغالية

إلى الروح الطاهرة التي حرمت منها في طفولتي و صباي والدي رحمه الله

إلى إخوتي و أخواتي جميعا

إلى أساتذتي الأفاضل

إلى كل لسان عربي ساع إلى التميز و الريادة

أهدي ثمرة جهدي هذا

شكر و امتنـــان

أحمد الله كثيرا على نعمه التي لا تعد و لا تحصى ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ . . . ﴾ .

[الأحقاف الآية 15]

أتوجه بشكري إلى كل من ساعدني على إنجاز هذا البحث :

إلى أستاذي المشرف : الدكتور مشري بن خليفة الذي أعانني بصبره المشهـــود وحكمته المعهودة ، و إلى الأساتذة الذين ساهموا في تكوين شخصيتي العلمية و أشكر من أتاح لي فرصة مواصلة البحث اللغوي :

الدكتور أحمد جليلي ، د . العيد جلولي ، د .حمام بلقاسم ، د . ملكية بلقاسم . . .

وكافة أساتذة كلية الآداب و العلوم الإنسانية

و إلى كل من كان لي عونا في إنتاج هذا البحث

المحتويات

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	أ-ج
الفصل التمهيدي : مرتكزات نظرية النظم عند الجرجاني	12
I- فكرة النظم قبل الجرجاني	12
1- عند الرماني	15
2- عند الخطابي	16
3- عند الباقلاني	18
4- عند القاضي عبد الجبار	19
II- نظرية النظم عند الجرجاني	20
1- الروافد التي استمد منها الجرجاني فكره	20
2- الدوافع التي أدت إلى نشأة النظرية	21
3- مفاهيم متعلقة بفكرة النظم	34-22
الفصل الأول :مفهوم النحو عند الجرجاني	35
المبحث الأول : دعائم النحو عند الجرجاني قبل دلائل الإعجاز	36
- توطئة	36
1. كتاب العوامل المائة	36
2. شرح الجمل	38
3. المقتصد	39
المبحث الثاني :مفهوم النحو عند الجرجاني في دلائل الإعجاز	41
-توطئة	41
I. مفهوم التعليق : أ- تعلق الاسم بالاسم	42-41
ب- تعلق الاسم بالفعل	43
ج- تعلق الحرف بهما	43

II. معاني النحو 45

1- الإسناد 46

أ- مفهومه 46

ب- أركانه و أهميته 60-47

2- التخصيص : 61

أ- مفهومه 61

ب- أبرز اتجاهات التخصيص في الدلائل 72-61

3- الإضافة 75-72

4- الإتباع 78-76

III. معاني الكلام : 78

1- أسلوب النفي 86-79

2- أسلوب الاستفهام 86

أ- الهمزة الاستفهامية مع الفعل الماضي 87

ب- الهمزة الاستفهامية مع الفعل المضارع 90

ج- تقديم النكرة و تأخيرها في الاستفهام . 93

IV.النحو أداة لإنتاج وتحليل الكلام لدى المتكلم و السامع 93

1- علاقة المتكلم بالنحو 99-93

2- علاقة السامع بالنحو 105-99

الفصل الثاني : المقاربة بين مقرري النحو و البلاغة للسنة الثانية ثانوي و آراء الجرجاني 106

المبحث الأول : تحديد أهداف مقررات النحو و البلاغة للسنة الثانية آداب 108

I. الأهداف العامة 108

II. الأهداف الخاصة 109

المبحث الثاني : وصف محتوى النحو و البلاغة في كتاب السنة الثانية 112

I. وصف محتوى مقياس النحو 114

II. وصف محتوى مقياس البلاغة 117

المبحث الثالث: المقاربة بين مقررات النحو و البلاغة و آراء الجرجاني النحوية 119

I. مباحث في الجملة 123-119

II. مباحث في الأساليب 135-123

III. مباحث في أحرف المعاني 144-135

IV. التقديم و التأخير و أثرهما في الكلام 147-144

V. مباحث في القصر 152-147

VI. مباحث في البيان 156-152

- التوصيات 158-157

الخاتمة 162-160

فهرس المصادر و المراجع 168-164

الملخص 169

المقـدِّمـة

بسم الله الرحمن الرحيم

و الصلاة و السلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد و على آله وصحبه إلى يوم الدين و بعد:

تعتبر مادة النّحو العصب الرئيس في عملية تعليم اللّغة لأبنائها و لغير أبنائها، إلا أن هذه العملية تواجهها مشكلات متعدّدة، منها ما يرجع إلى فشل الطرائق التعليمية المتبعة، و منها ما يرجع إلى ضعف المعلمين و عدم تحكمهم في المادة، ومنها ما يرجع إلى جفاف المناهج، وعقم المقررات النحوية، رغم أن تاريخنا اللغوي يزخر بموروث لغوي ضخم، حاول من خلاله أصحابه أن يبعثوا الحياة في النحو و أن يخلصوه من القيود و الأغلال التي أثقلته، و أجهدت متعلمه فصار ينفر منه، و أعني بتلك الأغلال كثرة التخريجات، و التعسف بالنصوص و الإفراط في وضع المصطلحات، و كثرة التعليلات النحوية، و أقصد بهذا الموروث [نظرية النظم] التي تحددت معالجها و تأسست قواعدها على يدي (عبد القاهر الجرجاني) في دلائله، هذا العالم الجليل الذي بنى نظريته على أساس الربط بين النّحو و البلاغة فاستطاع بنظره الثاقب و فكره الدقيق أن يؤسس لعلم جديد: يسمى: " نحو المعاني "

و قد اخترت أن يكون عنوان بحثي هذا: " النظرية النحوية عند الجرجاني و تطبيقها في المقررات التعليمية لأقسام السنة الثانية ثانوي – آداب "

و اختياري لهذا الموضوع لم يكن جزافا، بل يعود إلى الأسباب الآتية:

1- القصد إلى الإسهام في رفع مستوى التحصيل اللغوي في مادة النحو في جميع المستويات التعليمية و بخاصة المرحلة الثانوية، و ذلك من خلال التعرف على مقررات المحتوى النحوي و البلاغي في هذه المرحلة ، ومعالجتها من خلال تطبيق آراء الجرجاني عليها.

2- الإعجاب بنظرية النظم للجرجاني، و العمل على نشرها و تبسيطها لدراسي اللغة العربية، بهدف الاستفادة منها و الأمل في تطبيقها.

3- الإسهام في تطوير الدرس اللغوي: النحوي و البلاغي و ذلك بالجمع بينهما، و من ثم تخليص النحو من النظرة المجردة و القواعد الجافة ..

فهذه الأسباب مجتمعة جعلتني أختار هذا الموضوع دون غيره، في محاولة للإجابة عن الإشكالات الآتية:

1- كيف نظرا (الجرجاني): إلى النحو العربي ؟ و لماذا لم يرض بفصله عن العلوم اللغوية الأخرى و خاصة البلاغة ؟ وما هي المكانة التي يحتلها بينها ؟ و ما هو أثره فيها؟

2- كيف هو محتوى المقررات التعليمية اللغوية في أقسام السنة الثانية الثانوية ؟كيف يدرس النحو في هذه الأقسام ؟كيف تدرس البلاغة ؟ وهل توجد علاقة بين محتوى المقياسين ؟

3- هل يمكن تطبيق النظرية النحوية الجر جانية في هذه المقررات؟ وكيف ذلك؟ و ما هي النتائج المترتبة عن تطبيقها؟

و للإجابة عن كل هذه التساؤلات تطلب الأمر إتباع الخطة المكونة من فصل تمهيدي و فصلين اثنين متبوعين بخاتمة .

أما الفصل التمهيدي: فركزت فيه على ظروف نشأة النظرية و البذور الأولى لفكرة النظم عند النحاة و اللغويين قبل الجرجاني و الأسباب التي أدت إلى ظهور نظرية النظم لديه

أما الفصل الأول: وهو يمثل الجانب النظري للبحث فقسمته على مبحثين اثنين الأول منهما عنونته بـ: (مفهوم النحو عند الجرجاني قبل دلائل الإعجاز) حاولت من خلاله الإلمام بالدرس النحو لدى الجرجاني من خلال مصنفاته الثلاثة (العوامل المائة ، شرح الجمل ، المقتصد)

أما الثاني عنونته بـ: (دعائم النحو عند الجرجاني في دلائل الإعجاز) تناولت من خلاله مفهوم النظم، الذي يمثل زبده الفكر النحوي لدى الجرجاني، و وقفت على أبرز معالم نظريته النحوية، و أعني بذلك.

- فكرة التعليق.
- معاني النحو.
- معاني الكلام.
- علاقة المتكلم و السامع بالنحو.

أما الفصل الثاني فهو يمثل الجانب التطبيقي للبحث و قد و سمته: بـ (المقاربة بين مقرري النحو و البلاغة للسنة الثانية و آراء الجرجاني) و قسمته على ثلاث مباحث:

أما الأول فقد خصصته للحديث عن الأهداف العامة و الخاصة لمقررات النحو و البلاغة في كتاب السنة الثانية ثانوي – شعبة الآداب. أما الثاني فتعرضت فيه إلى وصف المحتوى النحوي و

البلاغي في منهاج السنة الثانية ثانوي. أما المبحث الثالث: فقد حاولت من خلاله إجراء مقاربة لغوية بين محتويات النحو و البلاغة في برنامج السنة الثانية، و آراء الجرجاني، فأسقطت من خلالها آراء الجرجاني النحوية المتعلقة بمسائل الجملة و الأساليب، و حروف المعاني و التقديم و التأخير، و القصر و البيان، على دروس النحو و البلاغة للسنة الثانية ثانوي ثم ختمت البحث بجملة من التوصيات العامة. كما أفضى هذا البحث إلى مجموعة من النتائج، جمعتها في الخاتمة

و قد استدعى البحث الاعتماد على المنهج الوصفي وخصوصا في الفصل النظري عند عرض آراء الجرجاني النحوية، و أيضا في الفصل التطبيقي و ذلك من خلال وصف محتوى مقرري النحو و البلاغة للسنة الثانية ثانوي، كما تطلب الأمر أيضا الاعتماد على المقارنة في بعض جوانب البحث خاصة عند مقارنة المحتوى المقرر على تلاميذ السنة الثانية الثانوية بآراء الجرجاني.

ولم يكن البحث ليصل إلى ما وصل إليه من نتائج لولا استناده إلى جملة من المصادر و المراجع القيّمة و التي أذكر من جملتها: دلائل الإعجاز و العوامل المائة، و شرح الجمل و المقتصد للجرجاني، و الكتاب لسيبويه و المقتضب للمبرد، الخصائص و المحتسب لا بن جني، قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم لسناء البياتي، و التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية لعبد الفتاح لا شين، و التراكيب النحوية و سياقاتها الدلالية لصالح بلعيد، والإيجاز في كلام العرب ونص الإعجاز لمختار عطية ...وغيرها من المصادر والمراجع التي أنارت لي طريق البحث، ورغم ذلك فقد اعترضتني بعض الصعوبات و المتمثلة في صعوبة الحصول على بعض المراجع المهمة، إضافة إلى صعوبة التحليل خاصة في الفصل التطبيقي و الذي يتطلب من الباحث جهدا مضنيا.

و في الأخير لا يمكنني أن أدعي أن بحثي هذا بلغ درجة الكمال، ولكن حسبي أنني لم أدّخر جهدا في الوصول به إلى أحسن صورة، و لا يفوتني هنا أن أتوجه بجزيل الشكر إلى أستاذي المشرف (د. مشري بن خليفة) على ما أسداه إلي من نصائح و توجيهات كما أشكر كل أساتذتي المحترمين الذين لم يبخلوا علي بالشجيع و توجيهاتهم الثمينة، فإن أخفقت فمن نفسي، و إن وفقت فمن الله أحمده حمدا كثيرا .

بن الصديق أم الخير

ورقلة : 18 أفريل 2007

الفصل التمهيـدي:

مرتكزات نظرية النظم عند الجرجاني:

I. فكرة النظم قبل الجرجاني .

II. فكرة النظم عند الجرجاني

I. النظم قبل عبد القاهر

- هناك اتفاق بين الباحثين حول كفاءة الجرجاني غير المسبوقة في تسخير القواعد أو المبادئ المشكلة لدعائم نظرية النظم و إظهارها على الساحة اللغوية ، لكن النظم عرف قبله بزمن طويل.

- فقد حاول بعض الباحثين إرجاع الفكرة إلى ما جاء في كتابي أرسطو " فن الشعر و الخطابة" خاصة في الأول الذي جاء فيه حديث عن الكلمة و الفروق بينها و المقاطع و الحروف، و الأصوات، وغيرها من المسائل التي رآها ضرورية في البلاغة، و ما كتبه عن مراعاة الروابط بين الجمل، والأسلوب المفصل و الأسلوب المقطع، وحذف أدوات الوصل و التكرار في كتابه "الخطابة".

كما حاول البعض الآخر ربط نظرية النظم بالهنود ، حيث يذكرون أنهم عنوا بها عناية كبيرة بلغت حدا كبيرا من الدقة و الاستقصاء ، إلا أن مجموعة أخرى من الباحثين رأت بأن ما وصل إلينا من تلك الكتابات لا يغري الباحث في تلمس الفكرة من هؤلاء أو أولئك، بل الأولى بنا أن نبحث في تراثنا العربي عن أصول هذه الفكرة.

- ثبت بأن مفهوم النظم نطقت به أقلام النحاة ، وذلك من خلال حديثهم عن دراسة الكلام وتحليله و الوقوف عند الجملة، و ما يحدث فيها من تقديم و تأخير أو حذف أو ذكر أو فصل أو وصل الأولى الوقوف عند **سيبويه** (ت 180) الذي نجده «قد تحدث عن مفهوم النظم مراعيا فيه أحوال النحو و معتمدا فيه على نوع الدقة في الاستعمال ، حيث يذكر أن لكل استعمال معناه، و تغيير الاستعمال لا بد أن ينشأ عنه تغير المعنى ، وهو في ذلك لا يبعد عن المراد من النظم في أدق ملامحه و إن لم يسمه باسمه[1] و سنلاحظ في المباحث اللاحقة أن سيبويه كان المنبع الذي يستقي منه الجرجاني معظم أفكاره.

و من الذين تطرقوا لهذا المفهوم من بعد **سيبويه** كان (أبو عبيدة معمر بن المثنى (210هـ) و ذلك عند مناقشة مجاز القرآن و لكنه لم يحدد معالم هذا النظم «فقد قام أبو عبيدة بترشيد الذوق البلاغي معتمدا على فقه اللغة العربي، و أساليبها و استعمالها، و النفاد إلى خصائص التعبير فيها ...

[1] أثر النحاة في البحث البلاغي، د عبد القادر حسين، دار النهضة مصر للطبع و النشر، القاهرة 1975. ص: 375.

وكانت محاولته رائدة للنظر في أحوال تراكيب العبارة، و التصرفات البلاغية التي تحدث في النظم العربي »[1].

و لُمح في صحيفة (**بشربن المعتمر** (ت -210 هـ) ما يفيد معنى النظم حيث يقول: «فإذا وجدت اللفظة لم تقع موقعها ولم تصر إلى قرارها إلى حقها من أماكنها المقسومة لها، و القافية لم تحل في مركزها وفي نصابها ولم تتصل بشكلها، وكانت قلقة في مكانها، نافرة من موضعها فلا تكرها على اغتصاب الأماكن و النزول في غير أوطانها»[2].

- و نقرأ أيضا في قول (**العتابي**: ت213 هـ): « الألفاظ أجساد و المعاني أرواح، و إنما نراها بعيون القلوب، فإذا قدمت منها مؤخرا أو أخرت منها مقدما أفسدت الصورة، غير المعنى، كما لو حول رأس موضع رجل، لتحولت الحلقة وتغيير الحلية»[3]. فهذا تأكيد بأن الألفاظ للمعاني بمثابة الأجساد للأرواح، فيجب أن نضع كل كلمة في موضعها الخاص لها لأن أي تصرف في الموضع ينتج عنه فساد للصورة و خلل في النظم، لهذا العتابي وقبله ابن المعتمر و كذا على وضع الكلمة و اللفظة مكانها المناسب.

أما **الجاحظ** (ت 255 هـ) فهو أول من ذكر لفظ النظم صراحة سمى أحد كتبه (نظم القرآن) الذي ألفه برغبة من قاضي القضاة أبي الوليد محمد بن أبي داود كما تنطق بذلك رسالته الموجهة إلى الأخير[4]، التي أشار فيها للكتاب المذكور الذي أشار إليه الخياط في انتصاره بقوله «و لا يعرف في الاحتجاج لنظم القرآن وعجيب تأليفه و أنه حجة لمحمد .صلى الله عليه وسلم .على نبوته غير كتاب الجاحظ»[5].

الجاحظ تلميذ النظام المعتزلي تعرض لمجاز القرآن وكيف تلمس منه لونا دقيقا من التعبير فيه بساطة ويسر كما انتشرت في كتبه لمحات عكست صدى روعة نظم القرآن في الجاحظ الذي رأى أن إعجاز القرآن يمكن في أنظمة، إذ فرّق بين نظم القرآن و نظم سائر الكلم، و دعا إلى دراسة

[1] المرجع السابق، ص: 376
[2] أثر النحاة في البحث البلاغي في البحث البلاغي، عبد القادر حسين، ص: 376.
[3] الصناعتين الكتابة و الشعر، أبو هلال العسكري، تحقيق محمد البجاوي، دار الفكر العربي، ط2، دت، ص: 167
[4] يراجع نظرية الإعجاز القرآني و آثارها في النقد العربي، أحمد سيد عمار، دار الفكر دمشق، 1998، ص:125-126
[5] إعجاز القرآن بين المعتزلة و الأشاعرة، د. منير سلطان، منشأة المعارف، الإسكندرية، ط3، 1986، ص: 47.

الأدب و فنونه، و ضروبه، وأغراضه لكي يعرف الدارس الفرق بين النظمين فقال: «فرق بين نظم القرآن و تأليفه فليس يعرف فروق النظم، واختلاف البحث في الشعر و النثر إلا من عرف القصيد من الرجز و المخمس من الأسجاع و المزدوج من المنشور، و الخطب من الرسائل، وحتى يعرف العجز العارض الذي يجوز ارتفاعه من العجز الذي هو صفة الذات فإذا عرف صنوف التأليف عرف مبانيه نظم القرآن لسائر الكلام»[1] وتحدث أيضا عن الكلمة وعدها إحدى مفردات النظم و اشترط لفصاحتها « أن تكون برئيه من تنافر الحروف حتى تبدو كأنها بأسرها حرف واحد»[2]، وفي نظره أجود الشعر ما كان «متلاحم الأجزاء سهل المخارج، فتعلم بذلك أنه قد أفرغ إفراغا واحد وسبك واحد فهو يجري على اللسان كما يجري الدهان»[3].

فبعد الكلام عن المفردة وعن الشعر، التفت للكلام عن القرآن ربطه بالإعجاز وركز عن الصرفة، إذا أفرد حديثا مطولا بين فيه عجز العرب عن الإتيان بمثله، ثم فصل في الكلام عن الصرفة بأنها عرضت لقوم موسى و أيضا الشياطين و هي وجه من الإعجاز فشلت العرب و أعرفت بالعجز و أقرت بالعجز و أقرت بمعجزه القرآن أنها في نظمه و في هذا الجانب وقف الجاحظ لنصرة القرآن مساهما في إيضاح مراميه مؤكدا إعجاز نظمه وروعته وجلاله[4]، و في كتابه البيان و التبيين ين يحدثنا الجاحظ كيف « خالف القرآن يمنع الكلام الموزون و المنثور وهو المنثور غير المقفى على مخارج الأشعار و الأسجاع، وكيف صار نظمه من أعظم البرهان و تأليفه من أكبر الحجج»[5].

أما **المبرد** (ت 285 هـ): كان يرى البلاغة في حسن النظم و ذلك بإحاطة القول بالمعنى و أيضا اختيار الكلام و حسن النظم حتى الكلمة مقارنة أختها و معاضدة شكلها[6] .

و لأبي **هلال العسكري** (ت 395 هـ) في كتابه الصناعتين حديث مقتضب عن النظم حين عقد بابا في البيان عن حسن النظم و جودة الوصف و السبك و خلاف ذلك من بين ما جاء فيه

[1] قضية الإعجاز القرآني و أثرها في تدوين البلاغة العربية، عبد العزيز عبد المعطي عرفة، ط 1985، ص: 34

[2] المرجع نفسه، ص: 177

[3] المرجع نفسه، ص: 178

[4] يراجع : إعجاز القرآن بين المعتزلة و الأشاعرة ، منير سلطان، ص: 60 و ما بعدها

[5] البيان و التبيين، الجاحظ دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، د.ط.ج1، ص: 393

[6] أثر النحاة في البحث البلاغي، عبد القادر حسين، ص: 376

« ... و حسن الرصف أن توضع الألفاظ في مواضعها و تمكن في أماكنها و لا يستعمل فيها التقديم و التأخير و الحذف و الزيادة إلا حذفا لا يفسد الكلام، و لا يعمي المعنى و تضم كلّ لفظة منهما إلى شكلها، ونضاف إلى لفقها، و سوء الرصف تقديم ما ينبغي تأخيره منها وصرفها عن وجوهها و تغيير صيغتها ومخالفة الاستعمال في نظمها»[1]

و يرى أحمد سيد عمار صاحب نظرية الإعجاز القرآني و آثرها في النقد العربي القديم أن هذا النص لا يعدو أن يكون المعنى اللغوي لكلمة " النظم " فقد جاء في اللسان أن: " النظم: التأليف، نظمه، ينظمه فانتظم و تنظم، و نظمت اللؤلؤ: أي جمعته في سلك، و التنظيم مثله و قد نظمت الشعر و نظمته، و كل شيء قرنته بآخر ضممت بعضه إلى بعض فقد نظمته»[2].

من خلال ما سبق نجد أن كثيرا من النجاة و البلاغيين أشاروا إلى مفهوم النظم غير أنهم لم يسموا ذلك نظما – ما عدا الجاحظ في كتابة المذكور إلا أن هناك أربعة ممن تحدثوا عن النظم من خلال البحث في قضية الإعجاز و أولون عنايتهم الخاصة و هم :

1- **الرماني** (ت **386** هـ) :فقد تحدث الرماني في رسالته (النكت في إعجاز القرآن) عن وجوه الإعجاز ورأى أن البلاغة ثلاث طبقات منها ما هو في أعلى طبقة و أدنى طبقة ومنها ما هو في الوسائط بين أعلى طبقة و أدنى طبقة ، فما كان في أعلاها فهو معجز، و ما كان منها دون ذلك فهو ممكن كبلاغة البلغاء و الفصحاء من الناس .

ويجعل البلاغة على عشرة أقسام: « الإيجاز التشبيه الاستعارة التلاؤم و الفواصل و التجانس، التصريف، التضمين، المبالغة و حسن البيان»[3]. و حدد الرماني وجوه الإعجاز في القرآن في سبع جهات أولهما ترك المعارضة مع شدة توفر الدواعي، وثانيها التحدي للكافة و يليها الصرفة وبعدها البلاغة و الأخبار الصادقة عن الأمور المستقبلية ثم نقص العادة و أخيرا قياسه بكل معجز[4].

و أفرد للبلاغة القول المسهب معرفا لطبقاتها الثلاث كان أعلاها طبقة الإعجاز البلاغي وتلك صفة القرآن ثم عرف مصطلح البلاغة ، ومن ثم انتقل إلى أقسامها العشرة و إذا نظرنا إلى فائدة

[1] الصناعتين الكتابة و الشعر، أبو هلال العسكري، ص: 167
[2] اللسان، ابن منظور، دار صادر، بيروت، ط6، سنة 1997، المجلد12، المادة (نظم)، ص: 596
[3] نظرية الإعجاز القرآني و أثرها في النقد العربي القديم، ص: 132. إعجاز القرآن بين المعتزلة و الأشاعرة، ص: 75
[4] يراجع: إعجاز القرآن بين المعتزلة و الأشاعرة، ص: 75

التلاؤم عند الرماني، وهي حسن الكلام في السمع، و سهولته في اللفظ، وتقبل المعنى له في النفس لما يرد عليها من حسن الصورة ، وطريق الدلالة ، و أضفناها إلى مراتب البيان، وغيرها من ألوان البلاغة التي ذكرها، ومثل لها بكثير من الآيات الكريمة لوجد مفهوما جديدا للنظم يقف عند المعنى و العبارة و الصورة، و ينشط النكتة في الآية في إطار من البيان البلاغي ولا عجب فقد اعتبر البلاغة وجها من وجوه الإعجاز. و من هنا لم يشغل نفسه بصلة النظم بعلم النحو، و لكنه حدد ما يرتبط بالنظم وشرحه، و أفاض فيه ومثل له كأنه كان يعني بالجانب النطقي أكثر من عنايته بالجانب النظري[1]، فقد اعتبر الرماني النظم طريقا إلى البلاغة التي عدها أحد وجوه الإعجاز وبالتالي غفل عن النظم باعتبار صلته بالنحو و ما يتبع ذلك من الغفلة عن كثير من فنون المعاني.

2- **الخطابي** (ت **388** هـ) : يعد كتاب (بيان إعجاز القرآن) للخطابي من أهم كتب الإعجاز لأنه يمثل رأي أهل الحديث في الإعجاز ويعبر عن وجهة نظر طريفة، وهي مسألة النظم القرآني بمعنى التأليف وما تخضع له الألفاظ و المعاني من أمور لتمامه فالخطابي من أوائل الذين المحوا إلى فكرة النظم، و الذين عنوا بقضية الإعجاز البياني في القرآن .

فقد ذهب إلى أن الكلام يقوم بعناصر ثلاث : لفظ حامل، و معنى به قائم ورباط لهما ناظم، ثم يقول :« و إذا تأملت القرآن وجدت هذه الأمور منه في غاية الشرف و الفضيلة حتى لا ترى شيئا من الألفاظ أفصح و لا أجزل و لا أعذب من ألفاظه، و لا ترى نظما أحسن تأليفا و أشد تلاؤما و تشاكلا من نظمه»[2].

و يرى أن سر الإعجاز في النص القرآن يمكن في اجتماع هذه الأمور الثلاثة إذ يقول: «و اعلم أن القرآن و إنما صار معجزا لأنه جاء بأفصح الألفاظ، في أحسن نظوم التأليف، مضمنا أصح المعاني»[3].

و يرى أن المعيار الذي تقاس به البلاغة هو أن توضع كل لفظ في موضعها الأخص لها من الكلام بحيث إذا تريد مكانها ترتب على ذلك أحد الأمرين .

1- تغير المعنى الذي يقضي إلى فساد الكلام .

---

[1] يراجع: المرجع السابق، ص: 75 و ما بعدها

[2] نظرية الإعجاز القرآني، ص: 130

[3] المرجع نفسه، ص: 131

2- ذهاب الرونق الذي يكون معه سقوط البلاغة .

و يوضح ذلك أن في اللغة ألفاظا متقاربة في المعاني بحسب أكثر الناس متساوية في إفادة المراد "كالعلم و المعرفة" ، و "البخل و الشح"، و "بلى و نعم" ، و "من و عن" ..... و لكن الحقيقة أنّ لكل منها خصائصها التي يميزها عن غيرها في بعض معانيها، فلا بد من مراعاة هذا الفرق 1.

و بعد حديثه عن الألفاظ و المعاني ، ينتقل إلى الحديث عن الأساس الثالث من نظريته و هو الأساس الذي يكشف لنا عن نظرته للنظم و نقصد بذلك " رسوم النظم " فبين أن النظم ليس أمر سهلا ، و إنما يحتاج إلى ثقافة و حذق يقول:" أما رسوم النظم فالحاجة إلى الثقافة و الحذق فيها أكثر لأنها لجام الألفاظ و زمام المعاني، به تنتظم أجزاء الكلام، و يرتبط بعضه ببعض فتقوم له صورة في النفس يتشكل بها البيان»[2]. و لكنه مع ذلك لم يكشف لنا عن سبب هذا الارتباط و بم يكون؟ وعن أي شيء يحدث؟ و ما الأمور التي تقوي الارتباط الالتئام بين أجزاء العبارة ؟ و هل توجد صلة بين مفهوم النظم عند الخطابي و بين مفهوم النظم عند الجرجاني؟

يرى بعض الباحثين أن فهم الخطابي للنظم قريب من فهم عبد القاهر له و ذلك أن النظم عند الخطابي هو: «صورة اللفظ المتفاعل مع المعنى للتعبير عن التجربة الفنية و ليس للألفاظ و حدها و لا للمعاني أهمية النظم و هو بذلك يحط اللفظ بعض أهمية التي ركز حولها السابقون دراستهم»[3]. لهذا يرى العض الآخر من الباحثين أن الفرق بين مفهوم النظم عند الرجلين شاسع جدا. فإذا كان الخطابي يرى بأن عمود البلاغة هو وضع كل نوع من الألفاظ موضعه الأخص الأمثل به، فإن المتأمل في كلامه يدرك أن المراد منا هو إعمال النظر في الألفاظ المتشابهة و إدراك الفروق الدقيقة: بينها في الاستعمال و اختيار المناسب فيها الموضعه و ليس هذا هو المقصود بالنظم عند الجرجاني إذ النظم عنده توخي معاني النحو فيما بين الكلم[4].

3- الباقلاني (ت 403 هـ) :

---

[1] يراجع: نظرية الإعجاز القرآني، ص: 133-134، البحث البلاغي عند العرب تأصيل و تقييم، شفيع السيد، دار الفكر العربي، ط2، 1996، ص:60-61

[2] قضية الإعجاز القرآني و أثرها في تدوين البلاغة، ص: 320

[3] نظرية الإعجاز القرآني، ص: 136

[4] يراجع: المرجع السابق، ص: 137

تحدث الباقلاني في كتابه إعجاز القرآن عن وجوه الإعجاز وحددها في ثلاثة وجوه هي: إخباره الصادق عن الغيوب ، إخباره عن قصص الماضين وسير الأمم الخالية، نظمه البديع و تأليفه العجيب، بلاغته المتناهية التي يعجز العرب عن محاكاتها، غير أن الباقلاني يوجه جل عنايته إلى الوجه الثالث لتأكيد إيمانه الراسخ بأن القرآن معجز ببديع نظمه و عجيب تأليفه.

و الباقلاني يحصر ما يشتمل عليه بديع نظم القرآن المتضمن للإعجاز في وجوه هي[1]:

1- منها ما يرجع إلى جملته، لكونه خارجا عن المألوف من كلام البشر و المعروف من تنظيم خطاباتهم كما أنه لم يعهد للعرب كلام مشتمل على ما في القرآن من فصاحة و بلاغة و معان في مثل طول القرآن.

2- و منها ما يرجع إلى أساليبه: فالقرآن اشتمل على كل الأساليب البلاغية التي تنبني عليها أجناس الكلام البشري من إيجاز و إطناب، و حقيقة و مجاز و استعارة و تصريح ....

3- و منها ما يرجع إلى مفرداته، فمن ذلك أنه استعمل بعض المفردات في معان ومدلولات جديدة لم تكن معهودة في البيئة العربية قبل الإسلام، و من ذلك بعده عن المفردات المستكرهة الثقيلة على السمع.

4- و منها ما يرجع إلى حروفه، فقد وردت في القرآن ثمان وعشرين سورة افتتحت بحروف متعددة من الحرف الثمانية و العشرين و قد اشتملت هذه السور على نصف حروف الهجاء و هذه الحروف الأربعة عشر اشتملت على نصف كل قسم من الأقسام التي انقسمت إليها حروف العربية فاشتملت على نصف حروف الهمس و نصف حروف الجهر، و نصف حروف الأطباق ونصف حروف الحلق و نصف الحروف الشديدة فهذا التنظيم و التقسيم البديع هو بلا شك وجه من وجوه الإعجاز الناصعة الوضوح في القرآن.

كما نلمح عند هذا الرجل كلاما عن النظم بصورة أوضح في قوله: « أن الإعجاز واقع في نظم الحروف التي هي دلالات و عبارات عن كلامه و إلى مثل هذا النظم وقع التحدي»[2].

---

[1] يراجع: المرجع نفسه، ص: 139-142، و المباحث البلاغية في ضوء قضية الإعجاز القرآني، أحمد جمال العمري، مكتبة الخانجي القاهرة، 1990. ص: 340

[2] نظرية الإعجاز القرآني، ص: 148

4- القاضي عبد الجبار (ت 415 هـ).

كان القاضي عبد الجبار أكثر العلماء وضوحا في تناوله للنظم قبل عبد القاهر الجرجاني حين عقب على أستاذه ابن هاشم الجبائي (ت 133 هـ) في اعتباره الفصاحة في اللفظ فرأى أن يكمل عمل أستاذه حين أغفل تركيب الكلام الذي عليه عماد البلاغة فعقد فصلا: « وضح فيه الوجه الذي له يقع التفاضل في فصاحة الكلام رفض فيه أن تكون الكلمة بانفرادها تظهر فيها الفصاحة وكذلك المعاني، ورأى أن الفصاحة إنما تظهر في الكلام بالضم على طريقة مخصوصة، و لا بدّ مع الضم من أن يكون لكل كلمة صفة، و قد يجوز في هذه الصفة أن تكون بالمواضعة التي تتناول الضم، و قد تكون بالإعراب الذي له مدخل فيه وقد تكون بالموقع و ليست لهذه الأقسام الثلاثة رابع»[1].

و من هنا يقترب القاضي عبد الجبار من عبد القاهر في تفسيره للنظم فهو يرى بأن الفصاحة لا تكون في أفراد الكلمات بل بضم الكلمات إلى بعضها و مراعاة حركاتها في الإعراب و موقعها في التقديم و التأخير وهذا ما ذهب إليه عبد القاهر الجرجاني:

و هنا يتضح أن مصطلح النظم اختلف من مجموعة إلى آخر و أنه كان و ليد قضية الإعجاز القرآني خاصة بين المعتزلة و الأشاعرة و أنهما لم يختلفا في جميع الأمور بل كان الخلاف واضحا في نقطة الانطلاق إذا المعتزلة ينطلقون من الجانب المرئي أو المقرؤ أو المادي أو الحسي الذي يعتمد عليه بالعقل، أو بعبارة أخرى من الدال إلى المدلول أو من اللفظ إلى المعنى، بينما الأشاعرة فانطلاقهم كان من الجانب غير المرئي أو المسموع ،أو المعنوي أو غير الحسي إلى المرئي أي من المدلول إلى الدال من المعنى إلى اللفظ[2].

II. نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني:

النظم إذن كان شائعا منذ القرن الثاني الهجري، و لكن ذلك لا ينفي الجهود التي بذلها الجرجاني في تحديد معالمه ووضع أسسه كما فعل بعض المعاصرين الذين ذهبوا إلى أن (عبد القاهر) لم يبتكر نظرية النظم بل أنه لم يضف إلى مفهوم النظم شيئا جديدا.

---

1 قضية الإعجاز، ص: 495، أثر النحاة في البحث البلاغي، عبد القادر حسين، ص: 377-378

2 دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية و الدلالة، سعيد حسن بحيري، مكتبة زهراء الشرق، مطبعة العمرانية، القاهرة، ص: 223

-إذا كان القصد بأن (عبد القاهر الجرجاني) قد انتفع بجهود السابقين في نظريته، أو أنهم أشعة أضاءت له الطريق، فهذا الأمر لا يتطرق إليه الشك، فما من نظرية تقوم على فراغ أو تخلق من العدم، و الجرجاني نفسه يعترف بهذا الأمر صراحة، ولا يدعي أنه أول من طرق مفهوم النظم، يقول: « و قد علمت إطباق العلماء عن تعظيم شأن النظم، و تفخيم قدره، و التنويه بذكره، إجماعهم أن الفضل من عدمه، و لا قدر لكلام إذا هو لم يستقم له، و لو بلغ في غرابة معناه ما بلغ»[1].

و لكن الانتفاع بآراء السابقين لا يصح أن يكون موضع طعن لأصحاب النظريات المتجددة فيدعى البعض أن عبد القاهر الجرجاني قد تأثر بهم تأثرا واضحا ، و أنه لم يضف إلى ما جاء به السابقون شيئا «و إنما تحددت معالم النظم على يد عبد القاهر دون غيره لأن النظم قبل عبد القاهر لم يكن مقصودا من عمد، أو مدروسا بطريقة مباشرة ، و إنما شيء عفو نابع من ملاحظات العلماء، حين يؤخذون بجمال الشعر أو الإعجاز في القرآن في داخل هذا النطاق فحسب أما عند عبد القاهر فهو عمل مدروس ومحور يدور حوله كتاب الدلائل كله ... »[2].

1) الروافد التي استمد منها عبد القاهر نظريته:

يمكن تلخيص هذه الروافد في:

1- إطلاعه على أهم ما كتب في قضية الإعجاز، حيث أخذ منه ما رآه متفقا مع أصول نظريته و أضاف إليه الكثير مما جعله بحق صاحب هذه النظرية.

2- ثقافة عبد القاهر النحوية و إمامته لهذا العلم.

3- توجهه النقدي فقد كان أديبا ناقدا اطلع على ما كتبه النقاد قبله و هضمه و وقف على الصراع المحتدم بين، أنصار اللفظ و المعنى.

2) الدوافع التي أدت إلى نشأة النظرية:

من أبرز ما مهد للفكرة قبل عبد القاهر و كان له تأثير عليه « ذلك الصراع الذي أثاره امتزاج الثقافات و تعصب حملة اليونانية لفلسفة اليونان و منطقهم، دفاع حملة العربية عن تراثهم وثقافتهم ومنها الثقافة النحوية، ومن مظاهر هذا الصراع، تلك المناظرة الحادة التي جرت بين متى بن يونس في

---

[1] دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت لبان، ط1، 2001، ص: 93

[2] نظرية الإعجاز القرآني، ص: 150

مجلس الوزير أبي الفتح الفضل بن جعفر بن الفرات، فقد أراد الأول أن ينتصر للنحو، أما الثاني فأراد أن ينتصر للمنطق فما ذهب إليه متى بن يونس أن المنطق ميدانه المعنى أما النحو فميدانه اللفظ، فأراد لسيرا في أن ينقض هذه المقولة فراح يقدم الأدلة على أن النحو أيضا يعني بالمعنى و قال أيضا أن النحو منطق و لكنه مسلوخ من العربية، و أن المنطق نحو لكنه مفهوم باللغة، فكان دفاع السيرافي عن النحو العربي دفاعا قويا أثار إعجاب الحاضرين[1] و مما جاء على لسان السيرافي عن معاني النحو: «معاني النحو منقسمة بين حركات اللفظ و سكناته، بين وضع الحروف في موضعها المقتضية لها بين تأليف الكلام بالتقديم و التأخير، و توخي الصواب في ذلك و تجنب خطأ ذلك ... »[2].

و تلك حقيقة الأفكار التي تبناها الجرجاني وصاغ منها كتابه الدلائل .

- و كذلك مما مهدّ للفكرة الفتنة التي كانت تطل برأسها في البيئة الإسلامية منذ ظهر الإلحاد في القرن الأول للهجرة، ثم أصبح ظاهرة خطيرة على المجتمع الإسلامي في العصر العباسي ألا هي: التشكيك في القرآن و في إعجازه، فعلى الرغم من الجهود التي بذلت في إرساء القواعد التي يقف عليها الإعجاز فقد رأي عبد القاهر أن القضية لم تحسم بعد و الواجب الديني يفرض عليه أن يجند نفسه و قلمه للدفاع عن هذه القضية التي تتصل بالذين، فألف كتابة "دلائل الإعجاز" و وضح من خلاله أن الإعجاز لا يمكن في اللفظ و حده، و لا في المعنى و حدة و إنما يمكن الإعجاز في النظم[3].

- الخلاف الذي نشأ بين النحويين، و الذي كانت بدايته بسبب فتح الباب لتجويز القراءات التي لم تشملها القواعد البصرية الأولى،وهذا الخلاف أدى إلى التركيز على المسائل النحوية و أصبح للنحو علماؤه المتخصصون، و مدارسه المتخصصة، ونتج عن ذلك تفرع في مسائل كثيرة في ميدان النحو والصرف وسارت البلاغة العربية التي انفصلت عن النحو أيضا في الاتجاه نفسه فتحولت إلى تقسيمات وتعريفات وحدود بعيدة عن النصوص اللغوية مما أدى إلى الزهد في النحو و الإبعاد عنه[4].

---

[1] يراجع: نظرية الإعجاز القرآني، ص: 156-157، إعجاز القرآن بين المعتزلة و الأشاعرة، ص: 46

[2] إعجاز القرآن بين المعتزلة و الأشاعرة، ص: 47، أثر النحاة في البحث البلاغي، ص: 337

[3] يراجع: نظرية الإعجاز القرآني، ص: 58

[4] يراجع: خصائص العربية و الإعجاز القرآني في نظرية عبد القاهر الجرجاني اللغوية، أحمد شامية، ديوان المطبوعات الجامعية، 1995، ص: 126

3- مفاهيم متعلقة بفكرة النظم:

اللغة و الفكـر :

استهلّ الجرجاني كتابه الدلائل بالإشادة بفضل العلم الذي تميز به الإنسان عن سائر المخلوقات و الذي قال فيه : « لو لاه لما بان الإنسان من سائر الحيوان إلا بتخطيط صورته وهيا جسمه و بنيته»[1]. بهذا ينطلق الجرجاني من فكرة مفادها أن ما يميز الإنسان عن سائر المخلوقات هو العلم الذي يعني القدرة على الإدراك و الفهم، فهذه الفكرة اتخذها مطية ليربط اللغة بالتفكير، و يحاول بعدها إبراز دور التفكير في نشوء اللغة كما يبحث عن أصل اللغات الإنسانية في خاتمة كتابه الإعجاز و ذلك بذكر سبب وضع المفردات[2]، إذ يقول فيه: «اعلم أن ها هنا أصلا أنت ترى الناس فيه في صورة من يعرف من جانب و ينكر من آخر، وهو أن الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة، لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها، و لكن لأن يضم بعضها إلى البعض، فيعرف فيما بينها فوائد»[3]، و استمر الجرجاني في التفصيل و الشرح ومناقشة مفردات اللغة انطلاقا من القول بأن اللغة مواضعه، عاد ليناقش مفرداتها انطلاقا من أنها إلهام، فقال: « و إذا قلنا في العلم و اللغات من مبتدأ الأمر: أنه كان إلهاما، فإن الإلهام في ذلك إنما يكون بين شيئين يكون أحدهما مثبتا و الآخر مثبتا له، أو يكون أحدهما منفيا و الأخر منفيا عنه»[4]، و الفرق بين المقولتين و أضح أن في الأولى تعرض للمفردة و أنها كانت بالوضع ولا علاقة للفكر فيها كما ضرب أمثلة بمفردة، (رجل و فرس وغيرها) بينما في الثانية الإلهام يكمن في عملية الربط بين المثبت و المثبت له أو المفني و أن الكلام لا يعقل إلا بالجمع بين جزئيين، قد يكون: اسم و فعل أو اسم و اسم .

---

1 دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص: 02

2 الموجز في شرح دلائل الإعجاز، في علم المعاني، نظرية الإمام الجرجاني اللغوية و موقعها في علم اللغة العام الحديث، د جعفر دك الباب ، دار الجليل، السنة، دمشق، ص:31 ، خصائص العربية للإعجاز القرآني، أحمد شامية ص: 130.

3 دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص: 02

4 المصدر السابق، ص: 334.

بهذا يكون الجرجاني قرر « ما يقرره علماء اللسانيات اليوم من أن اللغة ليست مجموعة من الألفاظ بل مجموعة من العلاقات»[1]، و على هذا الأساس بنى كل تفكيره اللغوي، فهو إذن سبق النظريات الحديثة التي تؤكد أن لا لغة بدون فكر و لا فكر بدون لغة .

بالانطلاق من فكرة الجرجاني التي تبيّن أن الكلام لا بدّ أن يشمل على جزئيين في قوله: «و مختصر كلّ الأمر: أنه لا يكون كلام من جزء واحد، و أنه لا بدّ من مسند و مسند إليه»[2]. بعدها خلص صاحب الموجز بأن عُرْف اللغة عند الجرجاني يكون في قوله: « أن اللغة نظام لربط الكلم بعضها وفقا لمقتضيات دلالاتها العقلية و بفضل ذلك النظام تتمكن اللغة من القيام بوظيفتها الأساسية كوسيلة لإيصال الناس ببعضهم»[3]، و هذه الوظيفة آثار لها الجرجاني بقوله: « مما يعلم ببدائه العقول أن الناس إنما يكلم بعضهم بعضا ليعرف السّامع غرض المتكلم و مقصوده»[4].

و قد صاحب مصطلح اللغة في الدلائل مصطلح آخر مهم و هو الكلام هذا المصطلح الذي كان يتردد على لسان الجرجاني كلما تناول البحث في حقيقة ما يبلغ به الإنسان أغراضه و مقاصده ، و يحاول أن بين أساب إفادته أو استحسانه[5]، و قد بين صاحب مقالة المساهمة في التعريف بآراء الجرجاني بأنه ركز على التمييز بين اللغة و الكلام وذلك بالنهي عن الخلط بينهما في ثنايا الدلائل و الأسرار « فعندما يتساءل مثلا عن قولهم لا يكون الكلام يستحق اسم البلاغة حتى يسابق معناه لفظه ، و لفظه معناه... على أن هذا التمييز بين اللغة و الكلام لا يفضي القطيعة بينهما ، ولا شك في أن بينهما علاقة متينة في نظر الجرجاني ، هذه العلاقة تتمثل خاصة في ارتباط وظيفتيهما فليس للغة وظيفة خارج الكلام ... و إذا ما ضمت الألفاظ بعضها إلى بعض أصبحت كلاما، و دور الكلام بديهي كما يقول»[6]. فهذه العلاقة تجعل اللغة و الكلام متضامنين لكن الفرق

---

[1] في الميزان الجديد، د محمد مندور ، دار نهضة مصر للطبع و النشر القاهرة، دط. ص: 177
[2] دلائل الإعجاز، ص: 02
[3] الموجز في شرح دلائل الإعجاز، جعفر دك الباب، ص: 32
[4] دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص: 374
[5] يراجع: مساهمة في التعريف بآراء عبد القاهر الجرجاني، عبد القادر المهيري، حوليات الجامعية التونسية، ع 11 ، 1974 ، كلية الآداب و العلوم الإنسانية ، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية ص: 97.
[6] المرجع السابق، ص: 98.

الفرق استمدّه الجرجاني من ماهية كل منهما، و الخصائص تكمن فيهما قد أبرزها و عبر عنها بوضوح و أهم ما ذهب إليه في شأن اللغة هو: «أنها تجرى مجرى العلامات و السمات»[1]. فالوحدات التي تتكون منها ما هي إلا وسائل ترشد إلى مختلف المعاني وتهدي إليها، و الألفاظ على حد تعبيره «أدلة على المعاني و إذا كانت من قبيل السمات و العلامات فذلك لأنها تابعة للمعاني وجدت بعدها وجودها»[2] و توصل قبل هذا إلى أن الكلام ليس كاللغة مادة مشترك لا يمكن نسبتها إلى شخص بعينه ولا يمكن أن تتفاوت من جراء ذلك مكوناتها قيمة و حسنا . بل الكلام دائما منسوب إلى المتكلم، وصدر على قائل، و طريقة إفادته ليست نتيجة الاصطلاح، و إنما هي رهينة المتكلم، و متماشية مع مقاصده، و بلاغته ليست ناجمة على أوضاع اللغة فالكلام هو ميدان الأحكام و فيه يكمن التفاوت بين متكلم و آخر.

المعنى و اللفظ :

جاء الجرجاني في وقت لم تحسم فيه المعركة بين اللفظ و المعنى التي « نشأت في جو ديني يدور حول بيان الأعجاز في القرآن و مرجعة إلى أيهما: أللفظ أم للمعنى أم لكليهما معا؟ من ثم فإن عبد القاهر حين يعرض لهذه المشكلة فإنه يصلها بالإعجاز من جديد، بعد أن انفصلت عنه زمنا على أيدي كثير من النحاة و النقاد من أمثال ابن جنى و الآمدي و القاضي الجرجاني»[3].

اتخذت قضية اللفظ و المعنى وسيلة لإثبات إعجاز القرآن من طرف الفرق الكلامية خاصة بين المعتزلة و الأشاعرة، فالمعتزلة اتخذوا من اللفظ نقطة انطلاق و أصروا على أن الإعجاز يكمن في اللفظ لأن المعاني لا يقع فيها تزايد و إنما التزايد موجود في الألفاظ التي تعبر عنها، بينما الأشاعرة لا يرون أن التزايد في المعاني لا في الألفاظ[4]، فالجاحظ يرى أن «المعاني القائمة في صدور العباد ، المتصورة في أذهانهم و المختلجة في نفوسهم و المتصلة بخواطرهم، و الحادثة عن فكرهم، مستورة خفية، و بعيدة و حشية، و محجوبة مكنونة و موجودة في معنى معدومة ... و إنما تحي تلك المعاني

1 دلائل الإعجاز، الجرجاني ، ص: 28

2 مساهمة في التعريف بآراء عبد القادر الجرجاني، عبد القادر المهيري، ص: 97

3 يراجع المرجع نفسه، ص: 108

4 دراسات تطبيقية، سعيد حسن بحيري، ص: 160

ذكرهم لها و إخبارهم عنها و استعمالهم إياها ...»[1] ! أي أن المعاني المتصورة في الأذهان لا تحيي إلاّ عند ذكر الكلم الدالة عليها يعني أن اللفظ هو الذي يستدعى المعنى ليستعمل في نشاط كلامي و يتفاعل اللفظ مع غيره لتأدية وظائف تركيبية للكلام[2] فالفضل حسب تقدير الجاحظ راجع للفظ أما الأشاعرة فالمزية تكمن في المعنى. لهذا عدّ الكثير من الباحثين الجرجاني لأشعرته من أنصار المعنى و يثبت ذلك في قول أحدهم : «و لقد تناول عبد القاهر الجرجاني هذه المشكلة (يقصد اللفظ و المعنى) من زاوية أخرى ألا و هي : لمن السيادة للشكل أم للمعنى ؟ و لقد جعلها للمعنى فهو المتصرف في نظم الألفاظ و طريقة تواليها بعضها بعد بعض»[3] و استدلّ على ذلك بما جاء في الدلائل « و مما يجب إحكامه يعقب هذا الفصل الفرق بين قولنا حروف منظومة و كلم منظومة و ذلك أن نظم الحروف هو تواليها في النطق، و ليس نطقها بمقتضى عن معنى، و لا الناظم لها بمقتف في ذلك رسما من العقل اقتضى أن يتحرى في نظمه لها ما تحراه ... أما نظم الكلم فليس الأمر فيه كذلك، لأنك تقتفي في نظمها آثار المعاني،وترتيبها على حسب ترتب المعاني في النفس»[4] و يقول عبد القاهر في مواضع أخرى: «... و هل تجد أحدا يقول: هذه اللفظة فصيحة، إلا و هو يعتبر مكانها من النظم، و حسن ملائمة معناها لمعاني جاراتها، و فضل مؤانستها لأخواتها؟ و قالوا: لفظة متمكنة و مقبولة، و في خلافه: قلقة و نابية و مستكرهة إلا و غرضهم أن يعبروا بالتمكن عن حسن الاتفاق بين هذه و تلك من جهة معناهما و بالقلق و النبوّ عن سوء التلاؤم، و أن الأولى لم تلق بالثانية في معناها، و أن السابقة لم تصلح أن تكون لفقا للتالية في مؤداها ؟»[5] إنّ هذا النص و نصوصا أخرى مشابهة[6] مع النص الآتي الذي يقول فيه « و اعلم أن الداء الدوي الذي أعي أمره في هذا الباب غلط من قدم الشعر بمعناه و أقل الاحتفال باللفظ، و جعل لا يعطيه من المزية، إن هو

---

[1] البيان و التبين، الجاحظ، ج1، ص: 77

[2] يراجع: المعنى في البلاغة العربية، حسن طبل، دار الفكر العربي، القاهرة ط1، 1998، ص: 10

[3] الأنماط الشكلية، جلال شمس الدين، نظرية و تطبيقا دراسة بنيوية-، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية ،د ط ،1999 . ص: 38

[4] دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص: 42

[5] المصدر السابق، ص: 36

[6] يراجع المصدر نفسه، ص: 36- 41- 42 – 43 –50 -51

أعطى، إلاّ ما فضل عن المعنى يقول : ما في اللفظ لولا معناه و هل الكلام إلا بمعناه»[1] و قوله: «و اعلم أنا و إن كنا إذا اتبعنا العرف والعادة و ما يهجس في الضمير و ما عليه العامة أرانا ذلك أن الصواب معهم أي أنصار المعنى و أن التعويل ينبغي أن يكون على المعنى، و أنه الذي لا يسوغ القول بخلافه، فإن الأمر بالضد إذا جئنا إلى الحقائق و إلى ما عليه المحصلون، لأنا لا نرى متقدّما في علم البلاغة، مبرزا في شأوها إلا و ينكر هذا الرأي و بعيبه و يزري على القائل به و يغض منه»[2].

إنّ موقف الجرجاني هذا أوقع الباحثين في حيرة من أمرهم، فقال البعض بأن الرجل من أنصار اللفظ و قال البعض الآخر بأنه من أنصار المعنى و أكدت ثلة أخيرة بأن الجرجاني ممن «... يسوون في صناعة الأدب بين اللفظ و المعنى، و إن لم يصرح بذلك لأنا نجده أحيانا يثني على اللفظ دون المعنى، و أحيانا أخرى يثنى على المعنى دون اللفظ، و لعله كان يقصد الرد على المتطرفين فلام كلا الجانبين لنفي ذلك التطرف إلى جانب دون آخر و غرضه من ذلك إثبات التساوي بين العنصرين: الألفاظ و المعاني ...»[3] لأن مقولاته تلك، كانت هجوما على أنصار اللفظ و أنصار المعنى، فراح يؤكد أن الكلام شعرا كان أم نثرا، فضلا عن القرآن لا يمكن إرجاع المزية التي تظهر فيه إلى ألفاظه دون معانية ولا إلى معاينه دون ألفاظه و على هذا الأساس كان يتعقب شُبَهَ الطائفتين بكل سبيل، و يبين أخطاءهم بكل دليل حتى انتهى به الرأي إلى أن حسن اللفظ وحده لا يعدوه أن يكون رشيقا و خفيفا على اللسان مألوفا، و أن حسن المعنى لا يعدو دلالته على أدب فاضل أو خلق كريم، أو حكمه صائبة، فأما الشرف الذي تتفاضل به أقدار الكلام و تتباين مراتبه و منازلة حتى يكون منه المعجز الذي لا يرام و السابق الذي لا يدرك، و النازل الذي لا يوزن فإنما غير اللفظ و المعنى[4].

الكلمة و النظام :

أطلق الدكتور عبد القادر حسين على نظرة الجرجاني للكلمة صيغة الاتساع و ذلك بمقارنتها بنظرة من سبقوه و يقصد بالأخص ابن المعتز، لأن نظرته وضعت الكلمة في إطار الجملة و جعلتها جزءا من كل ،و الحكم بالجودة و عدمها لا يكون مع الكلمة منفردة و إنما يكون على النظم جملة

1 المصدر نفسه، ص: 194

2 المصدر نفسه، ص: 195

3 خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية، عبد العظيم عبد المعطي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1، 1997، ج1، ص:88

4 المرجع السابق، ص: 88

[1]، أما عن أهم ما قام به عبد القاهر في مجال الكلمة هو أنه «لم يقسم الجمال إلى أجزاء العبارة كل جزء منفرد من الآخر، و كأنه على غير صلة به»[2] لأنه إذا تم التركيز عن الكلمة منفردة فأول ما يهتم به فيها البنية التي لا تعتبر عنه الجرجاني «مما يتسنى تبريره بالعقل، و إن دلالتها على المعنى دلالة اعتباطية لا سبب لها إلاّ تواطؤ المستعملين، و لذا اعتبرت من قبيل العلامات و السمات و من شأن العلامة أن تكون وسيلة تمييز و هي لا تكتسب قيمتها المعنوية إلا إذا قوبلت بما لا تدل عليه، فهي مع العلامات الأخرى في علاقة تقابلية»[3]، و ضرب الجرجاني عدة أمثلة في الدلائل مثل المفردة "ضرب" التي يفيد نظم حروفها و ترتيبه في شيء و يقول أن المستعمل الأول لو قال (ربض) لساد هذا الاستعمال بلا غرابة، بحيث أن « الكلمات التي هي سمات للمسميات لا فائدة منها بحدّ ذاتها، و ليس الغاية أن تعرف معانيها بنفسها، فلا يقال (جبل) أو (كتاب) ليعرف معنى هذا الشيء بذاته إذ لا تتم المواضعة إلا على شيء معروف أصلا»[4]. فالكلمة في نظر عبد القاهر لا تتحقق بها فائدة ما دامت مفردة لأنه « لا تتفاضل الألفاظ من حيث هي ألفاظ مجردة، و لا من حيث هي كلم مفردة، بل تتفاضل في حسن ملائمة معنى اللفظة لمعاني جاراتها »[5]، فالإفادة إذن لا تكون إلا إذا تضامت الكلمة مع غيرها و هذا التضام ينتج جملة، و معيار الإفادة اتخذه الباحثون للتفريق بين مفهوم الكلمة و الكلام عند الجرجاني و التسوية بين مفهوم الكلام و الجملة[6].

إن « إدراك العلاقة بين الكلمة المفردة من حيث وضعها في جملة وما ينشأ عنها من معان أصلية أو ثانوية، ووضع المفردات في نظام معين حسب ترتيب المعاني في النفس مع اختيار تلك المفردات ليلائم بعضها بعضا، و تتناسب من حيث هي نظم مع ما من أجله صيغ النظم، كل ذلك جهات ضرورية يعلو بها الكلام و يتفاضل في الدلالة من حسن البيان»[7]، إذن فالنظم هو الذي

---

[1] يراجع : أثر النحاة في البحث البلاغي، عبد القادر حسين، ص: 401
[2] المرجع نفسه، ص: 402
[3] مساهمة في التعريف بآراء عبد القاهر الجرجاني في اللغة و البلاغة، عبد القادر المهيري، ص: 103
[4] خصائص العربية و الإعجاز القرآني، أحمد شامية،ص: 128
[5] الموجز في شرح دلائل الاعجاز، جعفر دك الباب، ص: 66
[6] يراجع : المعنى في البلاغة العربية، حسن طبل، ص: 64
[7] خصائص التعبير القرآني، عبد العظيم عبد المعطي، ص: 144

يحدد قيمة الكلمة بل فصاحتها و التركيب الذي يتسع بفعل المتكلم، لا بفعل واضع اللغة[1]، لأن ما نسعى لتأكيده أن الكلم المفردة لا تفيد إلاّ إذا تلبست بمباني النحو و صيغه أي إلا إذا تفاعلت دلالاتها و تشابكت في علاقات نحوية، توافق المعاني النفسية، هنا يظهر الدور الذي تؤديه الكلمة في التركيب عن طريق مكانها في الجملة أو عن طريق صياغتها أو طريق معناها فبعض الكلمات تكتسب معنى بحسب المكانة مثل كونها فاعلا أو كونها مفعولا، أو ظرفا، أو حالا، أو تمييزا، أو مضافا إليه و غير ذلك حين يدرك الفرق الدقيق الذي يحدثه تغير مكانة كل كلمة في الجملة و توضع الكلمة في وضعها المناسب للمعنى يكون ذلك إسهاما في تحقيق معنى النظم في التركيب، و أحيانا تأخذ كلمة معناها النحوي عن طريق صياغتها على وزن معين، أو صيغة معينة فصياغة اسم الفاعل في المعنى غير صياغة المبالغة أو الصفة المشبهة مثلا وزنه "فعل" بضم العين تختلف عن فعل يفتح العين في المعنى حيث تدل الأولى على السجية و الطبع مثلا فلو قلت مثلا: (بَخُل) "بالضم" لكان معناها أن البخل سجية فيه، و ليس كذلك المعنى في (بَخِل) "بالكسر" مثلا، و مراعاة هذه الدقائق في الصياغة أيضا إسهام في تحقيق معنى النظم في التراكيب»[2] هذا ما جعل مفهوم النحو والنظم عند عبد القاهر واسعا "يخلط بين مباحث النحو و البلاغة ثم يعود بعد ذلك مباشرة ليتهم هذا المفهوم بالقصور عن الإحاطة بكل مقومات النص الأدبي»[3] و هو الشيء الذي جعل الباحثين يعلقون على كتاب الدلائل بأنه «يكاد ينفرد بدراسة الموضوعات النحوية من الوجهة البلاغية، و يختلف منهج الجرجاني في فهمها و تفسيرها و بحثها عن منهج النحاة المتأخرين، اختلافا كبيرا، فقد أعطى هذه الموضوعات حياة كانت قد فقدتها على يد الذين نظروا إلى النحو نظرة ضيّقة تنحصر في الإعراب و البناء، و من خلال النماذج الأدبية التي عرضها و حللها في هذا الكتاب كلما نجد قواعد النحو قد صارت على يديه وسيلة من وسائل التصوير، و مقياسا يهتدي به إلى الجودة، يفيض حركة و حياة»[4].

الفصحاة و البلاغة :

---

[1] يراجع: نظرية النظم، صالح بلعيد، ص: 141

[2] دراسة الأسلوب بين المعاصرة و التراث، أحمد درويش، دار غريب للطباعة و النشر، القاهرة، د ت.ص: 103

[3] مفهوم النظم عند عبد القاهر، القراءة في ضوء الأسلوبية، ص: 150

[4] أساليب الطلب عند النحويين و البلاغيين، قيس اسماعيل الأوسي، ص: 66

توصل بعض الباحثين إلى أن البلاغة و الفصاحة في فكر عبد القاهر ترجعان إلى معنى واحد و دليلهم ما شنه على أنصار اللفظ، و أنصار المعنى من حملة، حيث خصت الفصاحة بالألفاظ و البلاغة بالمعاني ،فراح يؤكد أن الألفاظ بحد ذاتها لا تفاضل بينها من حيث دلالاتها على مدلولاتها، لأن ليس هناك لفظة أدل على معناها من لفظة أخرى[1].

مما جعله يعيب على من رأى الفصاحة في اللفظ المفردة بقوله: « ليس للفظ المفرد من نصيب في الفصاحة إذا صح لنا أن نقول ذلك إلاّ أن يكون أيسر على الألسنة، و أكثر استعمالا من الآخر، و إنما تنسب الفصاحة إلى اللفظة من حيث اعتبار مكانها من النظم و حسن ملاءمة معناها لمعاني جاراتها و مؤنستها لأخواتها»[2].

و دلّل الجرجاني على أن الفصاحة هي للكلام المنظوم و ليست من شأن الكلم المفردة، و أراد أن يصل إلى أن الكلام الفصيح هو الذي يتم نظمه و تأليفه و ضم بعضه إلى بعض مع مراعاة قوانين النحو و أصوله[3].

و يؤكد الجرجاني فكرته في أن الفصاحة تنسب إلى المعنى لا إلى اللفظ مبينا و هم من ظن أن المزية تكون للفظ بقوله: « بما كانت المعاني تتبين بالألفاظ و كان لا سبيل للمرتب لما و الجامع مع شملها ، إلى أن يعلمك ما صنع في ترتيبها بفكرة إلا بترتيب الألفاظ في نطقه، تجوزوا فكنوا عن ترتيب العاني بترتيب الألفاظ ثم بالألفاظ بحذف الترتيب ، ثم أتبعوا ذلك من الوصف و النعت ما أبان الغرض و كشف المراد كقولهم لفظ متمكن يريدون أنه بموافقة معناه لمعنى ما يليه، كالشيء الحاصل في مكان صالح يطمئن فيه، و لفظ قلق ناب يردون أنه من أجل أن معناه غير موافق لما يليه كالحاصل في مكان لا يصلح له»[4].

لهذا يسلب الفصاحة من اللفظ و يجعلها من المتكلم بقوله: « إن الفصاحة هي مزية بالمتكلم دون واضح اللغة »[5] و إلا لكان كل متكلم فصيحا لو كانت الفصاحة من واضع اللغة أي في

[1] يراجع : الموجز في دلائل الإعجاز، ص: 41، خصائص العربية، أحمد شامية، ص: 135

[2] دلائل الإعجاز، ص:123، الموجز ، ص: 42

[3] يراجع: خصائص العربية و الإعجاز القرآني، أحمد شامية، ص: 136-137

4 دلائل الإعجاز، ص: 50، الموجز في دلائل الإعجاز، جعفر دك الباب، ص: 46

[5] دلائل الإعجاز ص: 157

المفردة فالفصاحة يتفاوت فيها البشر، و هذا ما جعلها لا تكون في الكلمة المفردة التي لا تدخل للمتكلم في وضعها لأنه لا يزيد فيها شيئا عما فعل واضع اللغة، فلا بد أن تكون مزية المتكلم مرجعها للمعنى الذي أراده المتكلم و الذي أنتجه.

و في آخر كلام الجرجاني عن الفصاحة أكد أن النحو و البلاغة هي السدى و اللحمة في صناعة الكلام ولا انفصال لأحدهما عن الآخر، فالفصاحة و البلاغة في النظم الذي هو مراعاة قوانين النحو[1].

لهذا عجل الجرجاني في الربط بين البلاغة و غرض المتكلم الذي يقصد إليه ، و المعاني التي يريد إثباتها أو نفيها، و ذلك بقوله: « لا يكون لإحدى العبارتين مزية على الأخرى حتى يكون لها في المعنى تأثير لا يكون لصاحبتها، إن البلاغة و الفصاحة، و تخير اللفظ عبارة عن خصائص ووجوه تكون معاني الكلام عليها و عن زيادات تحدث في أصول المعاني»[2] .

لخص صاحب الموجز الكلام عن الفصاحة في أنها تكون في المعنى و المزية التي يستحق اللفظ من أجلها الوصف بأنه بليغ عائد في الحقيقة إلى معناه، و أنها تحدث في الكلم بعد التأليف أي بعد عملية الضم لبعضها في الجملة، أنها لا توجد في اللفظة مقطوعة من الكلام الذي تدخل فيه بل موصولة بغيرها من حيث المعنى ، و المعول عليه في الفصاحة و البلاغة هو نظم الكلم و البلاغة تتجلى فوق ذلك في معرفة ربط الجمل ببعضها، و لمعرفة ذلك لا بد من معرفة ارتباط الجمل بالموقف أو المقام الذي يقال فيه الكلام كما يستوجب ذلك بيان حال السامع و تحديد ما يعرفه و ما يطلب معرفته في ذلك الموقف أو المقام، و يؤدي ذلك إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار للعلاقة بين السؤال و الجواب، و حالات ذكر السؤال أو إضماره والبلاغة ليست بعيدة عنها في وصف الكلام بحسن الدلالة في صورة بهية، ويتم ذلك بتوفر عاملين الأول هو: أن يؤتي المعنى من الجهة التي هي أصح لتأديته، و الثاني هو: أن يختار للمعنى اللفظ الذي هو أخص به و أكشف عنه و أتم له[3].

النّظم و المعنى:

[1] يراجع: خصائص العربية و الإعجاز القرآني، أحمد شامية، ص: 139- 140

[2] دلائل الاعجاز، ص: 170، الموجز، ص: 56

[3] يراجع: الموجز في شرح دلائل الإعجاز، جعفر دك الباب، ص: 66، 67، 68، 69.

أخذ النظم مفاهيم اختلفت باختلاف مذاهب قائليها فمنهم من اعتبره: « هو الذي يبرز الأسرار و النكت في أسلوب القرآن و يكشف الفروق المعنوية الدقيقة بين خصوصيات التراكيب و يربط هذه الخصوصيات بالسياق و الغرض العام»[1]

بينما النظم عند عبد القاهر حدده صاحب الأسلوب بين المعصرة و التراث بأنه: « إدراك المعاني النحوية ، و الملائمة بينها و بين المعاني النفسية في نسيج الكلام و تركيبه، و في ضوء ذلك نفهم تعريف عبد القاهر للنظم ... النظم إذ يتحقق عن طريق إدراك المعاني النحوية و استغلال هذا الإدراك في حسن الاختيار و التأليف»[2]، و بعدها حدد صاحب المقولة نقطتان أولهما إنه يجب التفريق بين النحو بالمعنى الشائع و بين معاني النحو، و اعتبر الأول المقصود به الإعراب و تقويم اللسان عند النطق بالكلمات على طريقة العرب، و ثانيهما أن التفاضل البلاغي و الجمالي تقوم على أساسه نظرية النظم لا يصلح له هذا النحو الشائع لأنه لا يمكن للجمل أن تتفاضل بأن بعضها أكثر إعرابا من البعض الآخر ، و إنما الإعراب يكون شرطا لصحة الجملة[3].

أما صالح بلعيد فاعتبر النظم الّذي اهتمّ به الجرجاني أنه « التأليف و التنظيم و الترتيب و الجودة ومن ذلك صنف النظم فـي علوم البلاغة باعتباره يسعى إلى رصف الكلمات و ترتيبها و جودتها، و في حسن التغير و معرفة الموقع المناسب»[4] ثم استدل بمقولة مفادها أن الكلام لا يستحق اسم البلاغة حتى يسابق معناه لفظه و لفظه معناه، و لا يكون اللفظ أسبق إلى سمعك من معناه إلى قلبك، و اعتبرها دليلا لجعل النظم من الأساليب التي يحسن فيها الكلام باستعمال المعاني الشعرية أو المجازية أو بعدها يستدرك ما قاله، ليثبت بأن الجرجاني لم يخص بالنظم الشعر فقط.

بل يقصد الكلام و مراعاة جانب الصحة فيه و لن يكون ذلك إلا بالاعتماد على توخي معاني النحو[5] «أمّا نظرية النظم عند الجرجاني فنظرية كبيرة عامة، و عنده أن دراسة النظم لا تقف عند أمر

---

[1] البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري و أثرها في الدراسات البلاغية، محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، ط2، 1988، ص: 237
[2] دراسة الأسلوب بين المعاصرة و التراث، أحمد درويش، ص: 104
[3] يراجع: المرجع السابق، ص: 105
[4] نظرية النظم ، صالح بلعيد، ص: 134
[5] يراجع: المرجع نفسه، ص: 134

الصحة بل تعدوه إلى تعليل الجودة، و بعبارة أخرى يمزج الجرجاني "النحو" بما سماه البلاغيون فيما بعد "علم المعاني" و له في ذلك حكمة بالغة»[1].

و أوضح الدكتور إبراهيم سلامة عند تفسيره لمفهوم النظم من خلال عبارة الجرجاني المعروفة، قال: «وجب أن تفهم عنه أنه لا يقصد الإعراب و لا اللغة، و إنما يقصد "النحو الجمالي" إن صح هذا التعبير ، وهذا النحو لا يهدف إلى موضع الفاعلية أو المفعولية مثلا، إنما يهدف إلى موجبها»[2].

و إذا عدنا لكتاب الدلائل نجد الجرجاني في عرضه لمفهوم النظم لم يكن دفعة واحد بل تدرج في ذلك، فأولا مهد لمفهوم بيانه و ذلك بمساواته بالتعليق بقوله: « معلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، و جعل بعضها بسبب من بعض»[3]، ثم نجده يسرد لنا أغلب المصطلحات التي استخدمت إلى جوار النظم على نحو يشعر بأنها ترادفه مثل : الترتيب و التركيب و الصياغة و التصوير و النسج و التحبير ...

لكنه يود أن يثبت تفرد هذا المصطلح، و الإضافة التي تجدر الإشارة إليها تتمثل في مخاطبته لمن اكتفوا بذكر النظم و حسن بـ: «لكن بقي أن تعلمونا مكان المزية في الكلام و تضعوها لنا، و تذكروها ذكرا كما ينص الشيء و يعين ، ... ولا يكفي أن تقولوا: إنه خصوصية في كيفية النظم و طريقة مخصوصة و تبينوها و تذكروا لها أمثلة ....»[4] « بل لا تكون من معرفتها في شيء ، حتى تفصل القول و تحصل و تضع اليد على الخصائص التي تعرض في نظم الكلم و تعدها واحدة واحدة و تسمعها شيئا فشيئا»[5] و هذا التتبع المصطلح النظم قام به الدكتور سعيد حسن البحيري و الذي رأى أن النظم نفسه هو معاني النحو، و أضاف صالح بلعيد قوله: «أن عبد القاهر بين العلاقة بين الدلالات المتوخاة من الكلم و ما يستدعيه السياق الكلامي في موقف خاص»[6] و أما

---

[1] في الميزان الجديد، محمد مندور، ص: 181

[2] دراسات لغوية تطبيقية، سعيد حسن بحيري، ص: 190

[3] دلائل الإعجاز، ص: 09

[4] المصدر نفسه، ص: 32

[5] البلاغة تطور و تاريخ ، شوقي ضيف، دار المعارف، ط7، 1987، ص 36 -37

[6] التراكيب النحوية و سياقاتها المختلفة عند الجرجاني ، صالح بلعيد ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1994، ص:248-249

تعليقه على نظرة الجرجاني بقوله « ثم نظرته الجزئية إلى علم المعاني الذي هو مادة نحوية لأن دراسة الكلام تستند و تعتمد عليه و أن البلاغة –و لا سيما المعان– صلة وثيقة بالنحو، كما أن دراسة المعنى هي دراسة وظيفية في صميمها و هي أكثر صلة بالنحو، و لذا كان من اللازم دمج علم المعاني بالنحو الذي اقتطع منه و آن لنا أن نتبع رأى لم يسر على منهج بعض سابقيه لأنه لم يقف عند وصف اللغة و إنما تعدى إلى تعليل مواطن الجمال وسببه و توضيح العلة المتعلقة بتركيب ما، فحاول خدمة النحو من زاوية ما نطق به العرب فكان ذلك نتاجا عقليا عظيما»[1].

في الأخير نقول بأن مفهوم النظم بدأ ساذجا و بسيطا، ارتبط ببعض التعليقات العامة ثم أخذ يتسع شيئا فشيئا عند ارتباطه بقضية الإعجاز،وهذه الأخيرة جعلت الجرجاني يتفرد به على المستوى التنظيري، حيث وقف بحق على الجهود السابقة له في هذه المسألة و استخلص لنفسه منها تصورات عدة بوقوفه عند اللفظ و المعنى و اللغة والفكر و الكلام و البلاغة و الفصاحة ... التي وفق بينها لتشكيل نظرية معاني النحو التي اشتهرت بنظرية النظم. و تفرده الحقيقي يكمن في تحليلاته التي تجاوز بها حدود التنظير إلى التفسير بالتنفيذ، و ما سيأتي في مبحث معاني النحو يثبت ذلك.

[1] المرجع نفسه، ص: 248

الفصل الأول :

مفهوم النحو عند الجرجاني :

المبحث الأول: النحو عند الجرجاني قبل دلائل الإعجاز .

المبحث الثاني: دعائم النحو في دلائل الإعجاز.

المبحث الأول: مفهوم النحو عند الجرجاني قبل دلائل الإعجاز.

كان عبد القاهر الجرجاني غزير التصنيف، فقد توزعت مؤلفاته على علوم العربية و الدين، إذ نجده قد ألف في النحو و الصرف، و اللغة و العروض، و الأدب و البلاغة و التفسير و سوف أتعرض إلى الكتب التي تهمنا في هذا البحث، و أقصد بذلك النحوية منها، و قد قسمها الدارسون إلى مجموعتين:

- مجموعة العوامل المائة و شروحها و تتمثل في العوامل المائة، و كتاب الجمل، و كتاب التلخيص.
- أما المجموعة الثانية فهي مجموعة شروح كتاب الإيضاح و تتمثل في: الإيجاز، و المغني في شرح الإيضاح، و المقتصد في شرح الإيضاح، و المقتصد في شرح التكملة و العمدة في التصريف.

و قد اخترت العوامل المائة، و المقتصد، و شرح الجمل لمعرفة كيفية تعرض الجرجاني للنحو قبل كتابه الدلائل.

1. كتاب العوامل المائة:

لم ينفرد الجرجاني بالتأليف في موضوع العوامل، فقد سبقه أبو علي الفارسي و الكسائي[1]، و واضح من عنوان الكتاب أن له صلة متينة بالمستوى الأول من الدرس النحوي، إذ يوحي بأنه يرتبط ارتباطا كليا بما بين الكلمات من عمل، تنتج عنه علامات الإعراب، فهو بذلك كتاب يدور حول نظرية العامل النحوية، و هو كتاب صغير لا يتجاوز صفحات معدودات تضمن عرضا للعوامل، و قد قسمها الإمام إلى عوامل لفظية و أخرى معنوية و قسّم اللفظية إلى سماعية و قياسية.

أما العوامل القياسية فقد استند عملها إلى قاعدة كلية، و تنحصر في سبعة عوامل، و أما العوامل السماعية فتنحصر في ثلاثة عشر نوعا، و عدد عواملها واحد و تسعون عاملا، أما العوامل المعنوية فتتمثل في عاملين اثنين[2].

---

[1] يراجع: فصول من النحو، مصطفى جطل، منشورات جامعة حلب، لية الآداب و مديرية الكتب الجامعية،1981-1982، ص: 20.

[2] يراجع: التراكيب النحوية ودلالاتها السياقية، صالح بلعيد، ص: 14

استهل الجرجاني كتابه (العوامل) بمقدمة جاء فيها: «الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على سيدنا محمد و على آله و صحبه أجمعين فهذا شرح لطيف لألفاظ العوامل النحوية في أصول علم العربية إن شاء الله تعالى ينتفع به كل طالب و يرغب فيه كل راغب»[1].

فقد ظل هذا الكتاب طريقا ميسرة سهلة، لمن أراد أن يتعلم نحو العربية، فهو على حد قول صاحبه: «يهذب ذهن المبتدئ وفهمه، و يعرفه سمت الإعراب و رسمه، و يفيد في حفظ المتوسط الأصول المتفرقة و الأبواب المختلفة لنظمها في أقصر عقد و جمعها في أقرب حد»[2].

إذن فسبب تأليفه واضح، و هو إرادة تقريب الفهم للطالب الراغب المبتدئ إضافة إلى «ما أصاب النحو في عصره من تعقيدات و تأويلات و علل ثوان و ثوالث ... مما جعل صيحات الشعوبيين من أعداء الدين ترتفع عالية تصدّ عن دراسة النحو بحجة أن فيه مسائل عويصة تجشم الفكر و تكد الذهن»[3] بهذا يمكن القول أن الكتاب كان هدفه الترغيب في النحو بتذليل صعوباته الموهومة، فهو إذن كان ردة فعل قوية و استجابة حقيقية من الإمام لصيحة إصلاح في عصره، إذ مثل الكتاب اتجاها إصلاحيا و منهجا تعليميا حيث كانت أصوات في عصر ه قد ارتفعت تزهد في النحو و تدعو إلى التهاون به و الصدّ عنه و تحتقر أمره لما فيه من مسائل عويصة»[4].

و يلاحظ أن عمله في هذا الكتاب أقرب ما يكون إلى تعداد العناوين و العوامل دون شرح أو استزادة، حيث قدّمها عارية عن كل ما دار حولها من خلافات و نظريات و قواعد[5] ،و ربما مرد ذلك هو خشيته أن يرغب المبتدئ عن النحو، و ينفر من قواعده مرة أخرى، و لأن هدف الجرجاني هو التبسيط كان كتابه عبارة عن نقل لدروس أخذها من شيوخه يوجهها لتلاميذه يرغبهم من خلالها في النحو بتبسيطه لهم، و الدليل على ذلك، هو صغر حجمه و اقتصاره على العناوين التي توضح و تيسر الحفظ و تمنع من الخلط.

---

[1] العوامل المائة النحو في أصول علم العربية، الجرجاني، تحقيق البدراوي زهران، دار المعارف، ط2 ، ص: 72.

[2] المصدر نفسه، ص: 16.

[3] المصدر نفسه، ص : 43.

[4] مقدمة المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني.

[5] يراجع: العوامل المائة، الجرجاني، تحقيق كاظم بحر المرجان، دار الرشيد ، بغداد دط، 1982ص: 15-16.

2- شرح الجمـل :

كتـاب الجمـل يسـمى أيضـا (الجر جانيـة) هكـذا عرفـه أصـحاب كتـب الطبقـات[1]، و هـو شـرح لكتاب العوامل المائة، فهو شبيه بكتاب التلخيص إذ جاء شرحا لكتاب الجمل[2] إذ يقول الجرجاني في كتابه الجمل «هذه جمل رتبتها ترتيبا قريب المتناول، و ضمنتها جميع العوامل، تهذب ذهن المبتدئ و فهمه، و تعرفه سمت الإعراب و رسمه ،وتقيد في حفظ المتوسط الأصول المتفرقة و الأبواب المختلفة؛ لنظمها في أقصر عقد و جمعها في أقرب حد»[3].

بهذا الكلام نجده قد بين هدفه من وضع الكتاب، غير أن ما تجدر الإشارة إليه هو أن الجرجاني قـد ضـمن كتابـه هـذا خمسـة أبـواب هـي: المعرفـة و النكـرة، التوابـع، التـذكير و التأنيـث و الإعـراب الأصلي و غير الأصلي، و المفرد و الجملة[4]. أمّا عن السبب الذي جعله يختلف عن غيره فهو قيامه قيـام الشـرح لمـا سبقه (العوامـل) في منهجه و طريقتـه، إذ قسّـمت فيـه العوامـل حسـب أقسـام الكلـم الثلاثـة المتعـارف عليهـا (عوامـل الأفعـال، عوامـل الحـروف، عوامـل الأسمـاء) فضـلا عمـا حـواه الكتـاب الأخير من مقدمات كتقسيم الكلم و حدّ الاسم و الفعل و غير ذلك[5].

فيلاحظ أن كتاب الجمل أيضا قام لنفس السبب الذي من أجله ألف العوامل، وكان له دور في إعادة تبسيط العوامل فهو إذن محافظ على نظرية العامل ،والحركات الإعرابية و العوامل اللفظية لا توجد فيه إشارات لنحو حيّ.

---

[1] يراجع : شرح الجمل، الجرجاني، تحقيق يسرى عبد الغني عبد الله دار الكتب العلمية، 1992، ص: 16.

[2] يراجع : المصدر نفسه، ص: 10.

[3] الجمل في النحو، الجرجاني، ص: 35.

[4] يراجع : المصدر نفسه، ص: 16.

[5] يراجع : المصدر نفسه، ص: 37.

3- المقتصد :

أما المقتصد فهو شرح مختصر للإيضاح[1]، أما عن زمن تأليف هذا الكتاب فكان في باكورة حياة عبد القاهر العلمية، «و لكنه ليس أول كتبه فهو يأتي في آخر مؤلفاته النحوية و قبل كتاب المقتصد في شرح التكملة... قد ألف قبل سنة 452 هـ بفترة مناسبة»[2] فقد حصر محققة هذا التاريخ، «اهتم فيه الإمام بالناحية النحوية فكان بذلك مدعاة اهتمام من كثير من النحاة و يعتبر هذا الكتاب من كتب الأصول النحوية المقتضبة التي ألفت أساسا لتعليم النحو لا للتوسّع أو التعمق في فهم خفاياه»[3] «و يعدّ المقتصد الكتاب الثالث الذي صنفه الإمام لشرح كتاب أبى على الفارسي إذ كان شديد الإعجاب بهذا المصنف فألف عليه ثلاثة شروح»[4] فصل فيه الإمام كل أبواب النحو المختلفة متابعا الأبواب التي تكلم عنها (أبو على) في إيضاحه، و هي تُغَطّي جميع الأبواب التي اتفق النحاة الأوائل على إثباتها، و الإيضاح يُعتَبر من كتب الأصول التي ألّفت أساسا لتعليم النحو لا للتعمق في قضاياه و مسائله و ألف خصيصا لتعليم أبناء أخ عضد الدولة، و قد شغف الإمام بهذا المؤلف، و أدّى به الحال أن يشرحه و يعمق البحث فيه[5].

و يعزز هذا المصنف القول أن اهتمام عبد القاهر بالمجال النحوي قوي جداً، حيث خصصه للنحو المعياري الدقيق و لمختلف الاستعمالات الأخرى و هذا على غرار(العوامل)[6]، وقد صدره صاحبه بأبيات مدح فيها الإمام (أبا علي) أستاذه ووصفه بالمنقذ من ظلام اللحن، و من كثرة العلل، و التخريجات و التعقيدات، التي لا طائل من ورائها، و قد أفصح الجرجاني عن الهدف الذي دفعه إلى تأليف مصنفه هذا بقوله: «...فرأيتم الرأي أن أملي عليكم كتابا متوسطا يفضي بمتأمله إلى أعراض هذا الكتاب يعقد منه و من هذا العلم نسبا ينفي عن طبعه و حشة الأجانب و تعدية أنس المجالس و المناسب و يلين له جانبا من عويصة و يهديه إلى مصعب طريقه حتى يتوصل منه إلى

[1] يراجع: بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة ، السيوطي ، دار المعرفة بيروت ،دط، دت، ص:311.
[2] المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، ص: 36.
[3] مقدمة المقتصد، ج1، ص: 35.
[4] التراكيب النحوية و دلالاتها السياقية، صالح بلعيد، ص: 25.
[5] يراجع: مقدمة المقتصد ، ج1، ص: 35 .
[6] يراجع: التراكيب النحوية و دلالاتها السياقية صالح بلعيد، ص: 26.

طلب الغاية ويطلع منه نجم السعي للنهاية، فوجدت الميل إلى ما يعمره معالمكم و ليمن مساعيكم أذهبت في سيل المروءة و الكرم و أشد مناسبة للحاجة و الشيم فأنا أذكر بحول الله ما يكشف عن ظلمة الإشكال و يفيض عليه نور البيان و لا أتعدى المقدار الّذي يشمل على مقاصده، و ما يفتقر إليه من الفروع و الأصول و أرجو أن يقرن الله به الخير و السداد بمنه و لطفه»[1].

يبدو من خلال مقدمة الكتابة أنّ الإمام عبد القاهر لا يزال يهدف لنفس الهدف الذي صادفناه في العوامل المائة، و شرح الجمل، و هو تبسيط النحو ليكون في متناول الناشئة فالكتاب إذن تعليمي بحت، و إن المجلد الأول منه اختص بالنحو و قد بحث فيه المواضيع التالية: الكلم، البناء، الأسماء، الأفعال، العوامل، الداخلة على المبتدأ و الخبر، و النواسخ -ظننت و أخواتها و الأسماء التي أعملت عمل الفعل، -أسماء الفاعلين- الصفة المشبهة- الأسماء التي سميت بها الأفعال -الأسماء المنصوبة – المفعولات -الظروف- ما انتصب على التشبيه بالمفعول – باب الحال.

و قد توخى في علاجه لهذه الأسباب التركيز مع إشباع كل باب بالبسط و التمثيل، و هكذا يكون قد تطرق إلى معظم أبواب النحو، أمّا المجلد الثاني فقد صنفه لكتاب التكملة و فيه أربعون بابا، أول هذه الأبواب التمييز و آخرها باب الحرفين اللام و الألف الذين يلحقان الخبر و يحتوي هذا المجلد على مواضيع نحوية وصرفية[2].

و إضافةً إلى ضمه مواضيع النحو المعياري تضمن المجلد «نكتا نحوية لا تقل أهمية عمّا جاء في الدلائل هذا و إن لم نقل أن بعض آرائه في المقتصد قد وجدت لها صدى في دلائله»[3] و عليه تعتبر هذه الإشارات بذوراً لما سيتضح في نظرته للنحو في (الدلائل) إذ تتخذ مجالا أوسع من المعروف عند النحاة و في كتبه النحوية الأخرى.

---

[1] المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ص: 67-68.

[2] يراجع : التراكيب النحوية ودلالتها السياقية، صالح بلعيد، ص: 26.

[3] صلة النحو بعلم المعاني عند عبد القاهر الجرجاني، سليمان بن علي، ص: 7.

المبحث الثاني : مفهوم النحو عند الجرجاني في دلائل الإعجاز.

توطئة: لقد اشتملت الكتب السابقة إذن على بعض الإشارات العابرة لمفهوم النحو لدى الجرجاني، لأنها كانت عبارة عن مجرد ملخصات للدروس النحوية التي جمعها عن شيوخيه، وكان يهدف من خلالها إلى تبسيط النحو للمبتدئين .

و لكن لا يختلف اثنان في أن معالم و أسس نظرية النظم إنما تحددت في كتابه (دلائل الإعجاز). و لذلك سوف نركز حديثنا في هذا المبحث على أبرز هذه الأسس و المعالم التي نسبت عليها نظرية النظم و هي :

1- التعليق .
2- معالي النحو .
3- معالي الكلام .
4- علاقة النحو بالمتكلم و السامع.

I. مفهوم التعليق :

صدّر الجرجاني كتابه (الدلائل) بمدخل شرح فيه مفهوم النظم، حيث لم يعد أن عدّد فيه أصول علم النحو و وجوهه في تعليق الكلم بعضها ببعض، مما ينبئ القارئ أن ما سيأتي من فصول هذا الكتاب مبنى على هذه الأصول التي وضعها الإمام عبد القاهر مقدمة عامّة لكتابه و مفتاحا للولوج إلى أسراره، فما التعليق عنده سوى مجموعة من العلاقات النحوية التي تنشأ بين العناصر التي تتصاحب في داخل السياق الكلامي، إذ إن المبتدأ لا بد أن يكون له خبر و الصفة لا بد أن يكون لها موصوف، و الحال لا بد أن يكون لها صاحب و هكذا[1].

و قد بسط الإمام عبد القاهر القول في أوجه هذا التعليق بعد أن بين أقسام الكلم الثلاثة، الاسم و الفعل و الحرف، ثم بين الطرق المعلومة لهذا التعلق و هي: تعلق اسم باسم وتعلق اسم بفعل و تعلق حرف بهما[2].

---

[1] يراجع: علم الجمال اللغوي، محمود سليمان ياقوت، ج1، دار المعرفة الجامعية ، ص: 44.

[2] يراجع: دلائل الإعجاز ،عبد القاهر الجرجاني، ص:08.

هذا و ما كان اعتماد الإمام عبد القاهر على التعليق النحوي بين الكلم إلاّ شرحا لمفهوم النظم الذي ليس هو «إلاّ أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو و تعمل على قوانينه و أصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها و تحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها»[1] و أنك «... لا ترى كلا ما قد وصف بصحة نظم أو فساده، أو وصف بمزية أو فضل فيه، إلاّ و أنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد و تلك المزية و ذلك الفضل إلى معاني النحو و أحكامه و وجدته يدخل في أصل من أصوله و يتصل بباب من أبوابه»[2].

فصل الجرجاني في توضيح الطرق المعلومة للتعليق وما ينتج عنها، فبدأ ب:

أ- تعلق الاسم بالاسم: و ذلك بأن «...يكون خبرا عنه أو حالا منه، أو تابعا له صفه أو تأكيدا أو عطف بيان أو بدلا، أو عطفا بحرف، أو بأن يكون الأول مضافا إلى الثاني أو بأن يكون الأوّل يعمل في الثاني عمل الفعل، و يكون الثاني في حكم الفاعل له أو المفعول وذلك في اسم الفاعل كقولنا: زيد ضارب أبوه عمرا وكقوله تعالى: ﴿**أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا**﴾[3]... و اسم المفعول كقولنا: زيد مضروب غلمانه و كقوله تعالى: ﴿**ذَلِكَ يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ**﴾[4]، و الصفة المشبهة كقولنا: زيد حسن وجهه، وكريم أصله، وشديد ساعده ،والمصدر كقولنا: عجبت من ضرب زيد عمرا، وكقوله تعالى: ﴿**أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيماً**﴾[5] أو بأن يكون تمييزا قد جلاه منتصبا عن تمام الاسم و معنى تمام الاسم أن يكون فيه ما يمنع من الإضافة، و ذلك بأن يكون فيه نون تثنية كقولنا: قفيزان برًّا، أو نون جمع كقولنا: عشرون درهما، أو تنوين كقولنا: خمسة عشر رجلا، أو يكون قد أضيف إلى شيء فلا يمكن إضافته مرة أخرى،كقولنا لي ملؤه عسلا، وكقوله تعالى: ﴿**ملءُ الأَرْضِ ذَهَبًا** ﴾[6]»[7]،كان توضيح الطريقة الأولى فيه شيء من الإجمال مبيّن بأمثلة مشير

---

1 المصدر نفسه، ص: 60.

2 المصدر نفسه، ص: 61.

3 سورة النساء : الآية 75.

4 سورة هود : الآية 105.

5 سورة البلد: الآية 14-15.

6 سورة آل عمران : الآية 91.

7 دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص : 08 -09.

للعلامات و يلاحظ أن هذه الطريقة في التعليق قد ضمت كل المعاني النحوية و العلاقات الذهنية الأربع من إتباع و إضافة و تخصيص و إسناد و هو أهمّها.

ب- **تعلّق الاسم بالفعل**: و ذلك «بأن يكون فاعلا له أو مفعولا فيكون مصدرا قد انتصب به، كقولك ضربت ضربا، و يقال له المفعول المطلق أو مفعولا به كقولك: ضَرَبْتُ زَيْداً، أو ظرفا مفعولا فيه، زمانا أو مكانا، كقولك: خرجت يوم الجمعة و وَقَفْتُ أمامك، أو مفعولا معه كقولنا: جاء البَرْدُ وَ الطَّيَالِسَةَ، و لو تُرِكَتِ النَّاقَةُ و فَصِيلَها لَرَضِعَهَا، أو مفعولا له كقولنا: جئتك إكراما لك، و فعلت ذلك إرادة الخير بك، وكقوله تعالى: ﴿**وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللهِ**﴾[1] أو بأن يكون مُنَزَّلاً من الفعل منزلة المفعول و ذلك في خبر كان و أخواتها و الحال و التمييز المنتصب عن تمام الكلام، مثل: طابَ زيد نفسا و حسن وجها و كرم أصلا»[2] و العمليات الذهنية نفسها تجسدت في الطريقة الثانية للتعليق.

ج- **تعلّق الحرف بهما**: و هي الطريقة الثالثة في التعليق وقد قسمها الجرجاني إلى ثلاثة أضرب « فالضرب الأول هو أن يتوسط الفعل و الاسم فيكون ذلك في حروف الجر التي من شأنها أن تعدى الأفعال إلى ما لا تتعدى إليه بأنفسها من الأسماء، مثل أنك تقول (مررت) فلا يصل إلى نحو زيد و عمرو فإذا قلت: مررت بزيد أو على زيد: وجدته قد وصل بالباء أو على، وكذلك سبيل الواو الكائنة بمعنى "مع" في قولنا: لو تركت الناقة و فصيلها لرضعها، بمنزلة حرف الجر في التوسط بين الفعل و الاسم و إيصاله إليه، إلا أن الفرق أنها لا تعمل بنفسها شيئا لكنها تعين الفعل على عمله النصب، وكذلك حكم (إلاّ) في الاستثناء، فإنها عندهم بمنزلة هذه الواو الكائنة بمعنى (مع) في التوسط ،وعمل النصب في المستثنى للفعل و لكن بواسطتها و عون منها، و الضرب الثاني من تعلق الحرف بما يتعلق به العطف: و هو أن يدخل الثاني في عمل العامل في الأول، كقولنا: جاءني زيد و عمرو، و رأيت زيداً و عمراً و مررت بزيد و عمرو، والضرب الثالث: تعلق بمجموع الجملة، كتعلق حرف النفي و الاستفهام و الشرط و الجزاء بما يدخل عليه»[3].

---

[1] سورة النساء: الآية 114.

[2] دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص 08-09.

[3] المصدر السابق، ص: 09 .

وقد اعتبر (تمام حسان) التعليق أهم و أخطر ما تكلم فيه الجرجاني بقوله: «و أما أخطر شيء تكلم فيه عبد القاهر على الإطلاق فلم يكن النظم و لا البناء و لا الترتيب و إنما كان (التعليق) وقد قصد به في زعمي إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة ما يسمى بالقرائن اللفظية»[1] و فكرة التعليق رغم أهميّتها لم يأت بها الجرجاني و لم ينفرد بها وحده بل «تجلت فكرة التضام و التركيب و ما ينشأ عنها من علاقات مع نهاية القرن الرابع عند ابن جنى من علماء اللغة و عند عبد القاهر الجرجاني من علماء البلاغة»[2].

و يعتبر التعليق من أصعب القرائن «من حيث إمكانية الكشف و ذلك راجع لأنها قرينة معنوية خالصة تحتاج إلى تأمل في أحيان ما، و أيضا كون المتأمل فيها يقود في الأغلب الأعم من الحالات إلى متاهات الأفكار الظنية التي لا تتصل اتصالا مباشرا بالتفكير النحوي، و الأمر راجع إلى أن الكشف عن هذه القرينة هو الغاية الكبرى من التحليل الإعرابي و ما دام الناس يحسون و يعترفون بالإحساس بصعوبة الإعراب أحيانا فإن معنى ذلك أن من الصعب عليهم أحيانا أن يكشفوا عن هذه القرينة المعنوية، و هي أم القرائن النحوية جميعها»[3].

لكن ظاهرة التعليق لم تعد عند الجرجاني و سائر البلاغيين مسألة إعرابية بل وسعوها لتشمل كل العلاقات التي تقوم بين أجزاء الجملة، وهي علاقات ليست خاصة بنوع معين من أنواع الأفعال و لا بأسلوب من الأساليب لأنها علاقات كائنة في كل كلام فصيح سليم[4] لهذا اعتبره تمام حسان محاولة ذكية لتفسير العلاقات السياقية في تاريخ التراث العربي، و يقصد بذلك ما ذهب إليه الجرجاني صاحب مصطلح التعليق الذي ضمنه في دراسة جادة في كتابه دلائل الإعجاز بما عرف بالنظم[5]، الذي يعتبر التعليق بمثابة المركز لتلك النظرية التي اشتهر بها الكتاب و صاحبه، و ذلك بجعله العلاقات الكائنة بين الاسم و الاسم و بين الفعل و الحرف و كل منهما، بالرغم من أن العلاقات تكون بين كافّة أقسام الكلام، إلا أنه ينبغي إضافة إلى ما سبق العلاقة بين الحرف و الحرف و بين

---

[1] اللغة العربية معناها و مبناها، تمام حسان، ص: 188.

[2] العربية و الفكر النحوي، ممدوح عبد الرحمان، ص: 196.

[3] اللغة العربية معناها و مبناها، تمام حسان ،ص: 182 .

[4] بحوث في اللغة و الاستفهام البلاغي القسم الثاني، قطبي الطاهر، ص: 3.

[5] اللغة العربية معناها و مبناها، تمام حسان ،ص: 186.

الفعل و الفعل طبقا لتقسيمهم غير أنه من الملفت للنظر أنه بالرغم من جعله العلاقات كائنة بين أقسام الكلام على النحو الذي رأيناه –أي بين الألفاظ– عاد بعد ذلك فجعل هذه العلاقات كائنة بين معاني هذه الألفاظ لا الألفاظ ذاتها، فالفصاحة لا تكون بين أفراد الكلمات، بل تكون فيها إذا ضم بعضها إلى بعض[1].

II. معـاني النحـو :

رسم الجرجاني طريقا جديدا للبحث النحوي، فتجاوز أواخر الكلمات و علامات الإعراب، بين أن الكلام لا يكون واضحا إلا إذا تعقب به صاحبه قوانين النحو و أحكامه[2] و ذلك بالاعتماد على فكرة الكلام النفسي المنسوب إلى الذات العلية[3]، و أسقطت هذه الفكرة على الكلام البشري، و عدت المرحلة الأولى في عملية إنتاج الكلام، وسمتها سناء البياتي بمرحلة تحديد العلاقات بين الأشياء، التي تكون على المستوى غير المرئي في النفس أو الدهن، و هذه العلاقات أو المعاني أربعة هي: الإسناد، و التخصيص، و الإضافة، و الإتباع، وكلها لا تحدث إلا باعتماد التعليق، هذه المعاني أطلق عليها تسميت (معاني النحو) و هو المصطلح الذي وصفه البعض بالعموم أو الغموض، يقول أحدهم: « و لقد كان لهذا العموم في مصطلح معاني النحو ما يبرره في تراثنا، إذ أن علم النحو في هذا التراث قد شمل كثيرا من المباحث التي يعالجها علم اللغة المعاصر»[4]. إلا أن مفهومه قد اتضح عند باحثين آخرين، ويثبت ذلك في أن معاني النحو هي « المعاني الذهنية التي تتولد في فكر المتكلم عند نظم الجمل، تلك المعاني التي تنشأ من تحديد العلاقات بين الأشياء المعبر عنها بالكلم، فتربطها ببعضها، كما يربط السلك الشفاف حبات العقد، بذلك يصبح الكلام نوعا من الهذيان في حالة فقدانها»[5]. و هذه المعاني سواها الجرجاني بالنظم و في ذلك يقول شوقي ضيف: «فالنظم بذلك هو هو معاني النحو التي يدور عليها تعلق الكلام بعضه ببعض»[6].

---

[1] يراجع : الأنماط الشكلية لكلام العرب شمس الدين، ص: 147.

[2] يراجع : إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، دار الآفاق العربية ، ص: 16.

[3] يراجع : الأصول ، تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، 1982، ص: 308 .

[4] إشكالية القراءة و آليات التأويل، نصر حامد أبو زيد ، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط5، 1999، ص: 36.

[5] دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية و الدلالة، سعيد حسن البحيري، ص: 223 .

[6] البلاغة تطورا و تاريخ، شوقي ضيف، ص: 168.

و إليك فيما يلي تفصيل لهذه المعاني.

1- الإسنــاد .

أ- مفهومـه :

إن الإسناد عملية «ذهنية ينجزها ذهن المتكلم عندما يدرك علاقة معينة بين شيئين يريد التعبير عنهما، فيتم في الذهن الربط بينهما بومضة الإسناد والتي تتم قبل أن ينطق المتكلم بالمسند و المسند إليه، وهو أي الإسناد في النظم معنى نحوي يربط بين كلمتين فيفهم منهما أن علاقة معينة هي علاقة الإسناد قد ربطت بينهما فتسمى إحدى الكلمتين أو أحد الركنين بالمسند "و يسمى الآخر بالمسند إليه»[1].

وقال (سيبويه) في الإسناد: «هذا باب المسند و المسند إليه وهما ما لا يغنى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدا فمن ذلك المبتدأ و المبنى عليه و هو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك، و مثل ذلك يذهب عبد الله فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء»[2] و الكلام نفسه ورد في دلائل الإعجاز: «و لهذا لم يكن الفعل وحده من دون الاسم ولا الاسم وحده من دون اسم الآخر أو فعل كلاما، وكنت لو قلت (خرج) و لم تأت باسم و لا قدرت فيه ضمير الشيء، أو قلت زيد و لم تأت بفعل و لا اسم آخر و لم تضمره في نفسك كان ذلك و صوتا تصوته سواء فاعرفه»[3].

كما عرفه مهدي المخزومي بأنه «عملية ذهنية تعمل على ربط المسند إليه و المسند»[4] فكل هذه التعاريف تتفق على أن الإسناد عملية ذهنية و ليس شيئا شكليا فبدونه لن يتألف كلام مفيد، و اعتبره (الجرجاني) معنا نحويا و هذا المعنى النحوي «اتخذ علامة تشير إليه و هي صوت الضمة الملحق بالمستند إليه... فإن تغير الصوت فلطارئ طرأ على الإسناد»[5] و عملية الإسناد هذه قد أشار لها عبد الفتاح لاشين بقوله:

---

[1] قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، سناء حميد البياتي، ص: 31.

[2] الكتاب، سيبويه، ج1، ص: 23.

[3] دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص :371.

[4] في النحو العربي نقد و توجيه، مهدي المخزومي ص: 84.

[5] قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، سناء حميد البياتي، ص: 32 .

« و النظم الذي تكلم عنه الجرجاني في جوهره يتصل بالمعنى من حيث هو تصور للعلاقات النحوية كتصور علاقة الإسناد بين المسند و المسند إليه»[1].

ب- أركانه و أهميّته:

اعتبر الجرجاني الإسناد أهم المعاني النحوية في عملية النظم لأن المتكلم لا يتمكن من تأليف أي جملة ما لم تبن على الإسناد لهذا سمى النحاة ركنيه بالمستند والمستند إليه ب: (العمد)، و قد أوضح الجرجاني أهمية الإسناد عندما تحدث عن بيت الفرزدق .

وَمَا حَمَلَتْ أُمُّ امْرِئٍ فِي ضُلُوعِهَا أَعَقَّ مِنَ الجَانِي عَلَيْهَا هِجَائِيَا

« فإنك إذا نظرت لم تشكَّ في أن الأصلَ والأساسَ هو قوله : وما حملت أم امرئ، و أنّ ما جَاوَزَ ذلك من الكلمات إلى آخر البيت مستَنِدٌ إليه و مَبْنِيٌ عليه و إنك إن رفعته لم تجد لشيء منه بيانا، و لا رأيت لذكرها معنى بل ترى ذكرك لها إن ذكرتها هذيانا»[2].

و قد أكدّ الجرجاني على أهمية الإسناد بقوله : «معاني الكلام كلها لا تتصور إلا فيما بين شيئين و الأصل و الأول هو الخبر»[3] و يقصد بالخبر هنا هو الحكم أي المسند فاعتبر المسند أهم ركن في هذه العملية الذهنية لأنه لا تتم الفائدة بدونه، وقد اهتم به الجرجاني كثيرا و كتب فيه فصلا في فروق الخبر، و قال أيضا «أن الخبر و جميع الكلام معان ينشئها الإنسان في نفسه و يصرفها في فكره و يناجي بها قلبه و يراجع فيها عقله و توصف بأنها مقاصد و أغراض، و أعظمها شأنا الخبر فهو الذي يتصور بالصور الكثيرة و تقع فيه الصناعات العجيبة»[4]. و إن لهذه الصور الكثيرة آثارا عجيبة في المعاني، وقد حصرها في كلامه عن الفروق، و أول هذه الصور إذا كان المسند اسماً أو فعلاً فإذا كان المسند اسما دل على الثبوت و إذا كان فعلا دل على التجدد، وإذا كان الفعل مضارعا دل

---

[1] التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية، عبد الفتاح لاشين، ص :79 .

[2] يراجع : قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، سناء حميد البياتي، ص: 32، الدلائل، الجرجاني، ص:355

[3] دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص: 355.

[4] المصدر السابق، ص: 344.

على تكرار الفعل و وقوعه مرة بعد مرة أخرى، و لا يصلح أحدهما في مكان صاحبه، و تلك لطيفة من لطائف البلاغة لا يدركها إلاّ صاحب الذوق[1].

و يدعونا (الجرجاني) في دلائله إلى تأمل الفروق في الخبر و من بينها الإثبات إذا كان بالاسم و إذا كان بالفعل، و الدلالات البلاغية لكل حالة في قوله: «بيانه: أن موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدده شيئا بعد شيء، و أما الفعل فموضوعه على أنه يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئا بعد شيء فإذا قلت: زيد منطلق، فقد أثبت الانطلاق فعلا له من غير أن تجعله يتجدد و يحدث منه شيئا فشيئا بل يكون المعنى فيه كالمعنى في قولك: "زيد طويل وعمرو قصير" فكما لا يقصد هنا إلى أن تجعل الطول أو القصر يتجدد و يحدث آنا بعد آن ،بل توجبهما و تثبيتهما فقط.

أما الفعل فإنه يقصد فيه إلى ذلك، فإذا قلت: (زيد ها هو ذا ينطلق) فقد زعمت أن الانطلاق يقع منه جزءا فجزءً، و جعلته يزاوله و يزجيه»[2].

و لتبين الفرق بينهما يدعونا الجرجاني إلى تأمل قول النصر بن جؤية:

«لاَ يَأْلَفُ الدِّرْهَمُ الْمَضْرُوبُ خِرْقَتَنَا لَكِنْ يَمُرُّ عَلَيْهَا وَ هُوَ مُنْطَلِقُ

هذا هو الحسن اللائق بالمعنى، و لو قلته بالفعل -لكن يمر عليها و هو ينطلق- لم يحسن»[3].

يواصل الجرجاني معددا أمثلة لإثبات ما توصل إليه بحسه المرهف، «وإذا أردت أن تعتبره بحيث لا يخفى أن أحدهما لا يصلح في موضع صاحبه، فانظر إلى قوله تعالى: ﴿وَ كَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾[4] فإن أحدًا لا يشك في امتناع الفعل ها هنا، و أن قولنا: (وكلبهم يبسط ذراعيه) لا يؤدي الغرض و ليس ذلك إلاّ لأن الفعل يقتضي مزاولة و تجدد الصفة في الوقت، و يقتضي الاسم ثبوتَ الصِّفة و حصولها من غير أن يكون هناك مزاولةٌ و تزجيةُ فعلٍ ومعنى يحدث شيئا فشيئا[5].

---

[1] المصدر نفسه، ص: 345 .

[2] المصدر نفسه، ص: 118-117 .

[3] التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية، عبد الفتاح لاشين، ص: 96.

[4] سورة الكهف: الآية 18 .

[5] دلائل الإعجاز ، الجرجاني ، ص: 118.

ثم يؤكد الجرجاني الفرق بين المسند إن كان اسما و إن كان فعلا: « و لا ينبغي أن يغرك أنا إذ تكلمنا في مسائل المبتدأ و الخبر، قدرنا الفعل في هذا النحو تقدير الاسم كما نقول في (زيد يقوم) أنه في موضع (زيد قائم) فإن ذلك لا يقتضي أن يستوي المعنى فيهما استواء لا يكون من بعد افتراق فإنهما لو استويا هذا الاستواء لم يكن أحدهما فعلا و الآخر اسما، بل كان ينبغي أن يكونا جميعا فعلين أو يكونا اسمين»[1] و يلاحظ في الإسناد أنه عندما يكون المسند فعلا يصلح للسرد، و عندما يكون اسما يصلح للوصف.

يواصل (الجرجاني) كلامه عن فروق الخبر في حالة الإثبات فيقول: «و من فروق الإثبات أنك تقول: زيد منطلق —و زيد ينطلق– و المنطلق زيد – فيكون لك في كل واحد من هذه الأحوال غرض خاص، و فائدة لا تكون في الباقي، و أنا أفسر لك ذلك، إذا قلت: (زيد منطلق) كان كلامك مع من لم يعلم أن انطلاقا كان لا من زيد و لا من عمرو فأنت تفيده ذلك ابتداء. و إذا قلت: (زيد المنطلق) كان كلامك مع من عرف أن انطلاقا كان إما من زيد و إما من عمرو فأنت تعلمه أنه كان من زيد دون غيره»[2].

يلاحظ أن التنكير للمسند أفاد الإخبار لمتلقي جاهل به حصلت منك الإفادة للابتداء ،بينما عند تعريف المسند أزال شكا في ذهن المتلقي وزرع يقينا «و النكتة أنك تثبت في الأول الذي هو قولك: "زيد منطلق" فعلا لم يعلم السامع من أصله أنه كان، و تثبت في الثاني الذي هو (زيد المنطلق) فعلا قد علم السامع أنه كان، و لكنه لم يعلمه لزيد فأفدته ذلك»[3]، و يواصل (الجرجاني) شرحه لهذه النكتة فيقول: « و تمام التحقيق أن هذا كلام يكون معك إذا كنت قد بلغت أنه كان من إنسان انطلاقا من موضع كذا في وقت كذا لغرض كذا، فجوزت أن يكون ذلك كان من زيد فإذا قيل لك (زيد المنطلق) صار الذي كان معلوما على جهة الجواز معلوما على جهة الوجوب، ثم إنهم إذا أرادوا تأكيد هذا الوجوب و أدخلوا الضمير المسمى فصلا بين الجزأين فقالوا: (زيد هو المنطلق) و من الفرق بين المسألتين — و هو ما تمس الحاجة على معرفته– أنك إذا أنكرت الخبر جاز أن تأتي بمبتدأ ثان، على أن تشركه بحرف العطف في المعنى الذي أخبرت به عن الأول وإذا عرفت لم يجز

[1] المصدر نفسه، ص: 120 .
[2] المصدر نفسه، ص: 120.
[3] المصدر نفسه، ص: 120.

ذلك، تفسير هذا أنك تقول: (زيد منطلق و عمرو) تريد (و عمرو منطلق أيضا)، و لا تقول (زيد المنطلق و عمرو) – ذلك لأن المعنى مع التعريف على أنك أردت أن تثبت انطلاقا مخصوص قد كان من واحد فإذا أثبته لزيد لم يصبح إثباته لعمرو، ثم إن كان قد كان ذلك الانطلاق من اثنين، فإنه ينبغي أن تجمع بينهما في الخبر، فتقول: زيد و عمرو هما المنطلقان، لا أن تفرق فتثبته أولا لزيد ثم تجئ فتثبته لعمرو»[1].

وقد حدد الجرجاني لتعريف المسند (الخبر) عدّة وجوه:

فالوجه الأول: أن تقتصر "أل" التعريف جنس المعنى على المخبر عنه أو المسند إليه لقصد المبالغة ،وذلك في قولك (زيد هو الجواد) (و عمرو هو الشجاع) تريد أنه الكامل إلاّ أنك تخرج الكلام في صورة توهم أن الجود أو الشجاعة لم توجد إلاّ فيه، و ذلك لأنك لم تعتد بما كان من غيره لقصوره عن أن يبلغ الكمال فهذا كالأول في امتناع العطف عليه للإشراك، فلو قلت: (زيد هو الجواد وعمرو) كان خَلْفاً من القول. أما الوجه الثاني: أن تقصر جنس المعنى الذي تفيده بالخبر على المخبر عنه، لا على معنى المبالغة و ترك الاعتداء بوجوده في غير المخبر عنه، بل على دعوى أنه لا يوجد منه و لا يكون ذلك إلاّ إذا قيدت المعنى بشيء يخصصه و تجعله في حكم نوع برأسه و ذلك كنحو أن يقيد بالحال، و الوقت: كقولك: هو الوفي حيث لا تظن نفس بنفس خيرا.

---

[1] المصدر السابق، ص: 120-121.

و هكذا إذا كان الخبر بمعنى يتعدى ثم اشترطت له مفعولا مخصوصا كقول الأعشى:

هُوَ الْوَاهِبُ المِائَةَ المِصْطَفَاةَ إِمَّا مَخَاضاً وَ إِمَّا عِشَاراً[1]

فأنت تجعل الوفاء في الوقت الذي لا يفي فيه أحد نوعا خاصا من الوفاء و كذلك تجعل هبة المائة من الإبل نوعا خاصا.

بينما الوجه الثالث: ألا يقصد قصر المعنى في جنسه على المذكور، لا كما كان في (زيد هو الشجاع) تريد أن لا تعتد بشجاعة غيره و لا كما ترى في قوله: (هو الواهب المائة المصطفاة) و لكن على وجه ثالث.

و كان الوجه الرابع: بيان أن المسند إليه ينطبق عليه الصفة الموجودة في المسند كقولك: هو البطل المحامي، و هو المتقي المرتجي، و أنت لا تقصد شيئا من وجوه التعريف السابقة و لكن تريد أن تقول لصاحبك: هل سمعت بالبطل المحامي؟ و هل حصلت معنى هذه الصفة

و كيف ينبغي أن يكون الرجل– حتى يستحق أن يقال ذلك له و فيه- فإن كنت قد علمته و تصورته حق تصوره، فأشدد عليه يدك فهو ضالتك و عنده بغيتك[2].

ثم وضح الجرجاني شبهة أخرى كانت شائعة بين خواص النحويين فيقول: «و اعلم أنه ربما اشتبهت الصورة في بعض المسائل من هذا الباب، حتى يظن أن المعرفتين إذا وقعتا مبتدأ وخبرا لم يتخلف المعنى فيهما بتقديم و تأخير، و مما يوهم ذلك قول النحويين في باب كان إذا اجتمع معرفتان كنت بالخيار في جعل أيهما شئت اسما و الآخر خبرا، كقولك: كان زيد أخاك، و كان أخوك زيدا»[3].

و مثل هذا المعنى نجده أيضا في قوله تعالى: ﴿**وَ الَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لاَ يُشْرِكُونَ**﴾ إذ أفاد تقديم المسند إليه من التأكيد في نفي الإشراك عنه ما لا يفيده لو قيل و الذين لا يشركون بربهم أو بربهم لا يشركون.

---

[1] ديوان الأعشى، دار صادر دط، دت، ص: 356، المخاض: الحوامل من النوق، عشارا: الوالدات من الإبل.

[2] دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص: 122-121.

[3] المصدر نفسه، ص: 126 .

و الجدير بالملاحظة هنا أنه قد أعاد طرفا من هذا الحديث في موضع آخر ليؤكد علاقة النظم بمعاني النحو و ذلك بأن تتغير صورة المعنى التي أرادها الناظم من غير أن تحول من لفظه شيئا عن موضعه أو تبدله بغيره، و إنما يحدث لك بتغيير معاني النحو التي أجرى عليها كلامه و ذلك كأن تقدر في قول أبي تمام مثلا :

لُعَابُ الأَفَاعِي الْقَاتِلاَتِ لُعَابُهُ   وَ أَرْيُ الجْنَى اِشْتَارَتْهُ أَيْدٍ عَوَاسِلُ

أن يكون (لعاب الأفاعي) مبتدأ و (لعابه) خبرا كما يوهمه الظاهر، فتفسد عليه معناه، و تبطل الصورة التي أرادها في كلامه، و ذلك أن غرضه تشبيه مداده بأري الجنى حيث يكتب به في العطايا و الصلات فيوصل بذلك إلى النفوس ما تحلو مذاقته عنده، و يدخل السرور و اللذة عليه، و هذا المعنى إنما يكون إذا كان (لعابه) "مبتدأ"، و (لعاب الأفاعي) خبرا فأما تقدير أن يكون (لعاب الأفاعي) مبتدأ و (لعابه) خبرا فمما يبطل هذا المعنى و يمنع منه" فأبو تمام إنما أراد تشبيه مداد القلم بلعاب الأفاعي مرة و بأري الجنى مرة أخرى، وهذا المعنى لا يأتي إلا بتقدير (لعاب الأفاعي) و (أري الجنى) خبرين و (لعابه) مبتدأ، و إلا ذهب هذا الغرض بتقدير (لعاب الأفاعي) مبتدأ و (لعابه) و (أري الجنى) خبرين عنه، بحيث يصبح المعنى على تشبيه لعاب الأفاعي بلعابه تارة و بأري الجنى تارة أخرى، و هو ما لا يريده الشاعر فضلا عن فساد التشبيه لعاب الأفاعي بأري الجنى و هكذا الأمر أبدا في كل كلام أريد فيه التشبيه[1].

تعترض عناصر عملية الإسناد عوارض تؤثر في شكلها و في معناها من بينها من الحذف الذي ركز عليه (الجرجاني) و فصل في أسراره إذ استهل عبد القاهر كلامه عن الحذف بحذف المبتدأ و كلام سيبويه عنه[2] عندما عرض لقول الشاعر:

اعْتَادَ قَلْبُكَ مِنْ لَيْلَى عَوَائِدُهُ   وَ هَاجَ أَهْوَاءَكَ الْمَكْنُونَةَ الطَّلَلُ
رَبْعٌ قَوَاءٌ أَذَاعَ الْمُعْصِرَاتُ بِهِ   وَ كُلُّ حَيْرَانٍ سَارٍ مَاؤُهُ خَضِلُ[3]

[1] يراجع: المصدر السابق، ص : 240.
[2] يراجع : الكتاب ، سيبويه ، ج1، ص: 282-281 .
[3] ورد البيت بلا نسبة في المغني و الخصائص، وذكر في الكتاب، ج1، ص: 281 و نسب لعمر بن أبي ربيعة.
خضل: يحمل ماءً غزيرا.

حيث قال: أراد ذلك ربع قواء، أو هو ربع، ثم قدم مثالا آخر و هو قول الشّاعر:

هَلْ تَعْرِفُ الْيَوْمَ رَسْمَ الدَّارِ وَ الطَّلَلاَ كَمَا عَرَفْتَ بِجَفْنِ الصَّيْقَلِ الخِلَلاَ
دَارٌ لِمَرْوَةَ إِذْ أَهْلِي وَ أَهْلُهُمُ بِالْكَانِسِيَّةِ نَرْعَى اللَّهْوَ وَ الْغَزَلاَ[1]

و يسترشد (عبد القاهر) هنا بما أورده (سيبويه) في البيت الأول بأن (دار) خبر لمبتدأ محذوف فكأنه قال: تلك دار، و بعلل بعد ذلك حمل (سيبويه) للربع في البيت الأول على الخبرية دون البدل بما حكاه عن شيخه من أن الربع أكثر من الطلل، و أن الشيء يبدل مما هو مثله أو أكثر منه، فأما الشيء من أقل منه ففاسد لا يتصور، ليخلص في الأخير إلى أن هذه الطريقة في حذف المبتدأ مستمرة لهم و يقصد العرب إذا ذكروا الديار و المنازل[2]. و يستدرك القول بعد هذا الإطلاق، فيرى أنهم كما يضمرون المبتدأ فقد يضمرون الفعل فينصبون، مستشهدا في ذلك أيضا بقول سيبويه[3] على بيت ذي الرمّة:

دِيَارَ مَيَّةَ إِذْ مَيّ تُسَاعِفُنَا* وَ لاَ يُرَى مِثْلَها عُجمٌ و لاَ عَرَبُ[4]

كأنه قال: اذكر ديار مية، معللا الحذف هنا بكثرة ذلك في كلام العرب و استعمالهم إياه والذي يفهم بعد هذا أنه يجوز في هذه المواضع الرفع و النصب، فالرفع على الخبرية و المبتدأ محذوف و النصب على المفعولية و الفعل هو المحذوف.

ثم يختار الجرجاني مواضع لحذف المبتدأ قال فيها النحاة و سمّوها بالقطع و الاستئناف حيث يبدأون بذكر الرجل و يقدمون بعض أمره، ثم يدعون الكلام الأول و يستأنفون كلاما آخر يأتون فيه كثيرا بخبر من غير مبتدأ ممثلا بقول الشاعر :

وَ عَلِمْتُ أَنِّي يَوْمَ ذَا كَ مُنَازِلٌ كَعْباً وَ نَهْدَا
قَوْمٌ إِذَا لَبِسُوا لْحَدِيدَ تَنَمَّرُوا حَلَقاً وَ قَدّاً[5]

---

[1] ديوان عمر ابن أبي ربيعة ، 494. الصيقل: شحاذ السيوف، الخللا: بطانة يغشى بها منقوشة.

[2] يراجع دلائل الإعجاز ، الجرجاني ، ص : 112.

[3] الكتاب ، سيبويه، ج1، ص: 280.

* تساعفنا: تواتينا في مصافاة .

[4] يراجع : المصدر نفسه ، هـ ص : 271، دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص:101.

[5] نسبة البيتان لعمرو بن معد يكرب ، راجع الدلائل، هـ ص: 101.

الحديد: الدروع، قدا: ج أُقد، نعال من جلد غير مدبوغ.

و قد عدّد الجرجاني الأمثلة ليصل إلى وضع قانون للحذف و أثره في تحسين الكلام بقوله: «و إذ عرفت هذه الجملة من حال الحذف في المبتدأ، فاعلم أن ذلك سبيله في كل شيء، فما من اسم أو فعل تجده قد حذف ثم أصيب به موضعه وحذف في الحال ينبغي أن يحذف فيها إلا و أنت تجد حذفه هناك أحسن من ذكره، و ترى إضماره في النفس أولى و آنس من النطق به»[1] فحسن الحذف عنده كما يبدو ليس إلاّ في المجيء به حيث ينبغي له و استعماله في موضعه، و هذا تأكيد منه على أن حسن وجوه النحو لا يتم إلاّ بمراعاة المواضع و الأغراض التي يصاغ الكلام لها.

و لهذا الحذف أسرار نفسية يقول عنها: «فتأمل الآن هذه الأبيات كلها و استقرها واحدا واحدا، و انظر إلى موقعها في نفسك، و إلى ما تجده من اللطف و الظرف إذا أنت مررت بموضع الحذف منها، ثم فليت النفس عما تجد، و ألطفت النظر فيما تحس به، ثم تكلف أن ترد ما حذف الشاعر، وأن تخرجه إلى لفظك، و توقعه في سمعك، فإنك تعلم أن الذي قلت كما قلت، و أن رب حذف هو قلادة الجيد و قاعدة التجويد»[2].

فالحذف هو التخفيف من ثقل الكلام و عبء الحديث، و من منا لم يفضل الخفّة على الثقل مادامت الخفّة هي المطلوبة و المقام يستدعيها، و الحال يطلبها «ففي الخفة تلك تكمن البلاغة، و يسمو الكلام، حتى يصل إلى قوة السحر في التأثير و تكون الجملة مع الحذف أشد وقعا على النفس، و أتم بيانا، و أفصح من الذكر»[3].

و الجرجاني لم يكن يعنيه من الحذف قاعدة النحاة التي تقول: لا حذف إلا بدليل سواء كان من الدليل مقاليا أم حاليا أم عقليا[4] و إنما كان يعنيه حينما تناول الحذف في الدلائل بيان قيمته ووظيفته التعبيرية التي يؤديها في الكلام، و هذا ما ستثبته الأمثلة الآتية وهذا ما يعلل عدم تتبعه لجميع العناصر النحوية التي تتعرض للحذف في الجملة، بل اكتفى بتوضيح حذف المبتدأ و حذف المفعول، مركزا على الأغراض التي ظهرت له و هداه إليها فكره في حذف كل منهما.

[1] دلائل الإعجاز ، الجرجاني، ص: 104.
[2] المصدر نفسه، ص: 103 .
[3] التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية، عبد الفتاح لشان، ص: 160-159.
[4] يراجع الخصائص، ابن الجني، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، دت. دط، ص:76

و كانت شواهد الحذف عنده آيات قلائل لأن هدفه الوصول إلى الأغراض و المواضع فكانت إشارات واضحة إلى قيمته في الكلام – أي الحذف– إذا أصيب به موضعه: كما أنها التفاتة ذكية إلى علاقته القوية بمقاصد المتكلمين و أغراضهم. و هو الشيء الذي أسهب الإمام عبد القاهر في إيضاحه و إماطة اللثام عنه.

و كانت أولى حالات–التي تعرضنا لها سابقا– الحذف للمبتدأ ما سماه النحاة بالقطع و الاستئناف ومفهومها أنهم يبدؤون بذكر الرجل ويقدمون بعض أمره ، ثم يدعون الكلام الأول ويستأنفون كلاما آخر يأتون فيه كثيرا بخبر من غير مبتدأ وقد مثل له الجرجاني بقول الشاعر:

وَ عَلِمْتُ أَنِّي يَوْمَ ذَا   كَ مُنَازِلٌ كَعْباً وَ نَهْدَا
قَوْمٌ إِذَا لَبِسُوا الْحَدِيدَ   تَنَمَّرُوا حَلَقاً وَ قِدّاً

و أتبع هذا المثال بعدة أبيات اشتركت في المدح والثناء لينتقل بعد ذلك لنظيرتها في الهجاء كقول الأُقَيْشر في ابن عم له منعه ماله :

سَرِيعٌ إِلَى ابْنِ العَمِّ يَلْطِمُ وَجْهَهُ   وَ لَيْسَ إِلَى دَاعِي النَّدَى بِسَرِيعِ
حَرِيصٌ عَلَى الدُّنْيَا مُضَيِّعٌ لِدِينِهِ   وَ لَيْسَ لِمَا فِي بَيْتِهِ بِمُضِيعِ [1].

و في اللوم و العتاب نجد قول بكر بن النطاح:

دَرَّةٌ مَا أَنْصَفْتِنِي فِي الهَوَى   وَلاَ رَحِمْتِ الجَسَدَ الْمُنْضَى
غَضْبِي وَ لاَ وَ اللهِ يَا أَهْلَهَا   لاَ أَطْعَمُ البَارِدَ أَوْ تَرْضَى[2]

طالبا من كل ذلك من قارئها أن يتأملها و يستقريها واحدا واحدا و ينظر إلى مواقعها في نفسه و إلى ما يجده من اللطف و الظرف، إذا هو مر بموضع الحذف منها، ثم يقلب النفس عما يجده، و يلطف النظر فيما يحس به، ليعلم صحة ما قاله عن حسن الحذف و قيمته، وذلك أنّه لو رام و تكلف إيراد ما حذف الشاعر لرأى تلك الملاحة و ذلك الحسن كيف يذهبان، لوجد النفس

---

[1] دلائل الإعجاز،الجرجاني،ص: 103. و ينظر:خزانة الأدب، ج4، ص: 445 .

[2] الأغاني، أبو فرج الأصفهاني، تحقيق لجنة من الأدباء، دار الثقافة، بيروت لبنان، ج 19، ص: 49 .

المنضى: المهزول

تتفادى من إظهار هذا المحذوف و تأنس إلى إضماره، خاصة و أن سياق الحال أو ما اصطلح عليه قديما بنصبة الكلام هيئته — تروم منه أن ينساه ويباعده عن وهمه[1].

و حسن الحذف عند الجرجاني يكمن في المجيء به حيث ينبغي له و استعماله في موضعه، و هذا تأكيد منه على أن حسن وجوه النحو لا يتم إلا بمراعاة المواضع و الأغراض التي يصاغ الكلام لها.

ثم يعرض في موضع آخر، ليستدل على أن الاختلاف في تقدير معاني النحو ينقل معنى الكلام عن صورة إلى صورة، بحيث ينشأ بين وجهي التقدير المختلفين فرقان دلاليان واضحان جدا، من غير أن يغير من لفظه شيء ، أو تحول كلمة من كلماته عن مكانها إلى مكان آخر، ذاكرا أن هذا الضرب من الكلام هو الذي يتسع مجال التأويل و التفسير فيه، حتى صرنا نجد في الكلام الواحد تأويلين أو أكثر، مما يجعله طريقا لمزلة كثير من النّاس و توريطهم في الهلكة و الضلال إذ هم لم يراعوا أمر النظم وما تستلزمه وجوه النحو و فروقه ذلك لأن الجهل بهما قد يدفع إلى الشيء لا يصح إلا بتقدير غير ما يريه الظاهر[2] فهو بهذا يضع بين أيدينا كلاما مهما و مفيدا جدا في قضايا التقدير النحوي الذي أصبح لا يهتم فيه إلا بتحليل العمل النحوي ، وذلك بتقدير عامل أو معمول غير ملفوظ دلت عليه حركة أو غيرها، بحيث نستطيع بفضل هذه الفكرة التي يكون التقدير فيها مناسبا لذلك الغرض، و من ثَمَّ نتفادى أن نقع فيما أخذه الإمام على بعض النحاة، و المفسرين في تقديرهم للمتبدإ المحذوف في قوله تعالى :**﴿ وَ لاَ تَقُولُوا ثَلاَثَة، انْتَهُوا خَيْراً لَكُمْ﴾**[3].

حيث ذهبوا في رفع ثلاثة، إلى أنها خبر لمبتدأ محذوف، فقالوا: إن التقدير: و لا تقولوا آلهتنا ثلاثة[4]، و قد رأى عبد القاهر أن هذا التقدير ليس بمستقيم، لأن فيه –و العياذ بالله– شبه الإثبات أن هناك آلهة، معللا هذا الفهم بأن النفي إنما ينصبّ على المعنى المستفاد من الخبر عن المبتدأ لا معنى المبتدأ، فإذا قلت: ما زيد منطلقا، كنت نفيت الانطلاق الذي هو معنى الخبر عن زيد، و لم تنف معنى زيد، و كذلك التقدير في الآية الكريمة: و لا تقولوا آلهتنا ثلاثة، إذ يفهم منه نفي أن تكون

---

1 يراجع: دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص: 104.

2 يراجع: المصدر نفسه، ص : 286.

3 سورة النساء: الآية 171.

4 معاني القرآن للفراء ، تحقيق محمد علي النجار ، ج1 ، ص: 39.

عدة الآلهة ثلاثة لا كونهم آلهة، كما أنك لو قلت: ليس أمراؤنا ثلاثة، كنت قد نفيت أن تكون عدة الأمراء ثلاثة، و لم تنف أن يكون لكم أمراء، و على هذا حكم الإمام عبد القاهر على هذا بالفساد، و أوجب العدول عنه إلى وجه آخر. و هو أن تكون (ثلاثة) صفة مبتدأ محذوف، و يكون التقدير: ولا تقولوا لنا آلهة ثلاثة، أوفي الوجود آلهة ثلاثة، ثم حذف الخبر الذي هو (لنا) أو (في الوجود) كما حذف من (لا إله إلا الله) فبقي: و لا تقولوا آلهة ثلاثة، ثم حذف الموصوف الذي هو آلهة، فبقي: و لا تقولوا ثلاثة، ثم راح بعد ذلك يؤكد اطراد حذف الخبر في كل ما معناه التوحيد، ونفي أن يكون مع الله إله، و شيوع حذف الموصوف بالعدد، وأعطى بعد ذلك تخريجا آخر للآية، جعل المحذوف فيه تمييزا لا مبتدأ، و التقدير: ولا تقولوا ثلاثة آلهة مع القول بحذف الخبر أيضا كما مر في التقدير السّابق[1].

و يسوق الجرجاني بعد ذلك عدة اعتراضات، ويرد عليها مؤكدا بذلك فساد تقديرهم وصحة ما ذهب إليه هو[2]. و لا يسعنا هنا إلا الاعتراف له بدقة الملاحظة و نفاذ الفكر و استنطاق دلالات التراكيب النحوية، و ربطه بين كل وجه من وجوه النحو و الصورة التي يحدثها في المعنى، غير أن ما يمكننا ملاحظته عليه هو أنه -كما يرى النحاة- كلما كان تقدير المحذوفات في الكلام أقل كان ذلك أحسن و أوفق، و هو ما يؤكده قول السيوطي مثلا: «ينبغي تقليل المقدر ما أمكن لنقل مخالفة الأصل، و لذلك كان تقدير الأخفش: ضربي زيدا قائما، ضربه قائما، أولى من تقدير باقي البصريين: حاصل إذا كان، أو إذا كان قائما ، لأنه قدر اثنين وقدروا خمسة»[3].

و بهذا المعنى يكون التقدير الذي اقترحه الإمام عبد القاهر بعد التقديرين السابقين، هو: و لا تقولوا: الله والمسيح و أمّه ثلاثة غير محظي بالأولوية منهما في عرف النحاة، غير أنه الأكثر تماشيا مع روح القرآن كما سنرى.

---

[1] يراجع: دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص: 190-191.

[2] يراجع المصدر نفسه، ص: 191.

[3] الأشباه و النظائر، السيوطي، م ج 1 ، ص: 167.

و ممّا تناوله الإمام عبد القاهر في نفس السياق أيضا، الكلام على « قوله تعالى: ﴿ **وَ قَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللهِ**﴾[1] في قراءة من لم ينون (عزيرُ)، إذ حملها البصريون على وجهين: أحدهما و هو ما يتصل ببحثنا هذا، أن يكون (عزير) خبرا لمبتدأ محذوف و (ابن الله) وصف له، و التقدير: هو عزيز ابن الله، أو يكون المحذوف هو الخبر، و التقدير: عزيز ابن الله معبودنا و ثانيهما: أنه إنما حذف التنوين لالتقاء الساكنين كقراءة من قرأ: ﴿**قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدُ اللهُ الصَّمَدُ**﴾[2] بترك التنوين من (أحد)، كما حكى عن عمارة بن عقيل أنه قرأ: ﴿**وَ لاَ اللَّيلُ سَابِقُ النَّهَارَ** ﴾[3] فسأله ابن عباس: ما تريد؟ قال: سابق النهار قال: فهلا قلته. قال: لو قلته لكان أوزن»[4]، إي لكان أقوى و أمكن في النفس.

و قد أعظم الإمام عبد القاهر أمر من جعل المقدر خبرا في الآية، معللا ذلك بأننا « إذا حكينا عن قائل كلاما أردنا أن نكذبه فيه، فإن تكذيبنا ينصرف إلى الخبر دون الصفة، و مثال ذلك أننا لو حكينا عن إنسان أنه قال: زيد بن عمرو سيد، ثم كذبناه فيه، لم نكن قد أنكرنا بذلك أن يكون زيد بن عمرو، و لكن أن يكون سيدا، وكذلك الأمر في إثباته إنما ينصرف إلى الخبر دون الصفة، و إذا كان الأمر كذلك كان جعل (الابن) صفة في الآية أمرا مؤديا إلى الأمر العظيم، الذي هو إخراجه -أي الوصف- عن موضع النفي و الإنكار إلى موضع الثبوت و الاستقرار، جل الله تعالى عن ذلك وعلا علوا كبيرا »[5].

و يستدرك بعد ذلك أنه لو قال قائل بأن هذه القراءة مشهورة أن جواز الوصفية في (الابن) مشهورة أيضا ومدونة في الكتب، مما قد يقتضي أن يكونوا قد عرفوا في الآية تأويلا يدخل به (الابن) في الإنكار مع تقديره وصفا، فيجب بأن ذلك و إن كان جائزا و صحيحا، فإنه لا يمكن حمله إلا على هذا الذكر، كما نقول في قوم تريد وصفهم بالعلو في تعظيم صاحبهم: إني أراهم قد اعتقدوا أمرا عظيما. فهم يقولون أبدا: زيد الأمير، تريد من ذلك أن ذكرهم له يكون كذلك إذا هم

---

[1] سورة التوبة: الآية 30.

[2] سورة الإخلاص: الآية1-2

[3] سورة يس: الآية 40

[4] دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص: 287-288

[5] المصدر نفسه، ص: 288-289 .

ذكروه. و هذا التأويل -كما يرى الإمام عبد القاهر دائما- في الآية لا يحتاج منا- حتى يكون مستقيما أن تقدر له خبرا معينا، و لكن نريد أنهم كانوا لا يخبرون عنه بخبر إلا كان ذكرهم له هكذا[1].

فانظر و تمعن كيف يقلب الإمام عبد القاهر المعنى على وجوهه المتعددة ويناقشها مناقشة واعية بالتراكيب النحوية، و ما يترشح عنها من دلالات قد يكون بعضها مناسبا للغرض فيُقبل وبعضها غير مناسب له فيُرد، و كل ذلك بسبب الحذف و الكلام و ما ينجم عنه من تقدير قد تكون له خطورة -و أي خطورة- في حمل كلام الله على غير وجهه الذي أريد له.

و من خلال ما سبق نجد أن أمر الحذف في الكلام عظيم جدا، و لا يركبه إلا من أوتي قوة طبع وتمرس على إنشاء الكلام. فضلا على أن من يتصدى له من النحاة و اللغويين يجب أن يمتلك مقدره فائقة في إدراك أسرار التراكيب وما ينجم عنها من فروق معنوية قد تؤدي ببعضهم إلى الهلكة و الضلال. إذا هم لم يفقهوها، و تصدوا إلى كلام الله عز و جلّ يقدرون فيه ما حذف منه كيف جاء و اتفق، و هو الأمر الذي رغب عنه النحاة الأصلاء من أمثال سيبويه حتى في تعاملهم مع كلام العرب إذ لم نره يقدر المبتدأ في بيت عمرو بن أبي ربيعة، و لا الفعل في بيت ذي الرمة إلا بعد أن رأى أن العرب قد استعملتهما في تلك الموضع من كلامها، و هذا واضح في قوله في التقدير في البيت الثاني: « رفعه على ذا وما أشبهه، سمعناه ممن يرويه عن العرب»[2] و قوله عنه في البيت الثاني: «و لكنه لم يذكر (اذكر) لكثرة ذلك في كلامهم و استعمالهم إياه، و لما كان فيه من ذكر الديار قبل ذلك»[3]. و هذا يؤكد مدى ربطه قضايا التقدير النحوي بالمواضع و الأغراض، و لذلك فنحن ندعو إلى أنّه: « ينبغي أن يكون التقدير موافقا للمعنى حريصا عليه، مراعيا لأخطائه، متحاشيا لها»[4].

و في قضية المفعول به لم يعتبر الجرجاني الحذف جيدا في كل المواضع، فقد يكون ذكره في بعض الأحوال أحسن و أبدع، وبين ذلك بقوله: «و قد يتفق في بعضه أن يكون إظهار المفعول هو الأحسن، و ذلك نحو قول الشاعر :

---

[1] يراجع: المصدر السابق، ص: 189-290

[2] الكتاب، سيبويه، ج1، ص: 282 .

[3] المصدر السابق، ج1، ص: 280.

[4] الإيجاز في كلام العرب و نص الإعجاز، مختار عطية، ص: 312.

وَ لَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِيَ دَماً لَبَكَيْتُهُ عَلَيْهِ وَ لَكِنْ سَاحَةُ الصَّبْرِ أَوْسَعُ

فقياس هذا لو كان على حد ﴿وَ لَوْ شَاءَ اللهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى﴾[1] أن يقول: لو شئت لبكيت دما، و لكنه ترك تلك الطريقة و عدل إلى هذه لأنها أحسن في هذا الكلام خصوصا. و سبب حسنه أنه كأنه بدع عجيب أن يشاء الإنسان أن يبكي دما، فلما كان ذلك، كان الأولى أن يصرح بذكره ليقرره في نفس السامع و يؤنسه به. و إذا استقريت وجدت الأمر كذلك أبدا متى كان مفعول المشيئة أمرا عظيما أو بديعا غريبا، كان الأحسن أن يذكر و لا يذكر ولا يضمر، يقول الرجل يخبر عن عِزة: لو شئت أن أرد على الأمير رددت، و لو شئت ألقى الخليفة كل يوم لقيت. فإذا لم يكن مما يكبره السامع فالحذف أحسن كقولك: لو شئت خرجت ولو شئت قمت... و في التنزيل: ﴿وَ لَوْ نَشَاءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَذَا ﴾[2]»[3].

فهو يرى أن التراكيب العربية بعامّة، والأساليب القرآنية بخاصة، لم تجئ مصادفة، أو كيفما اتفق، و إنما وضعت هذا الوضع ،وكانت على هذه الصيغة، لأسرار فنية، من حيث أن كل وضع من أوضاع التراكيب له دلالته التي تبهر، و له معناه الذي يعجب. و يختم الجرجاني كلامه بهذا القول: «قد بان الآن واتضح لمن نظر نظر المتثبت الحصيف الراغب في اقتداح زناد العقل، و الازدياد من الفضل، و من شأنه التوق إلى أن يعرف الأشياء على حقائقها، و يربأ بنفسه عن مرتبة المقلد الذي يجري مع الظاهر، و لا يعدو الذي يقع في أول الخاطر، أن الذي قلت في شأن الحذف و في تفخيم أمره، و التنويه بذكره، و أن مأخذه مأخذ يشبه السحر و يبهر الفكر، كالذي قلت»[4].

---

[1] سورة الأنعام: الآية 35.

[2] سورة الأنفال: الآية 31.

[3] دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص :111-112

[4] المصدر نفسه، ص: 116 .

2- التخصيص :

أ- مفهومه :

عندما يريد المتكلم التعبير عن أفكاره ينظم جملا، كل جملة تعبر عن فكرة تامة، وعندما ندقق النظر في نظم الجمل كافة لا نجد أكثر من أربعة معان ذهنية و هي معاني النحو تشترك في تكوينها معنى نحوي واحد مركزي و رئيس يبنى عليه نظم الجملة، و المعاني النحوية الأخرى ترتبط أي تتعلق به أو تتعلق بما ارتبط به.

فبعض الجمل تكتفي بالإسناد عند ما لا يريد المتكلم من فكرته أكثر من أن يسند شيء إلى شيء و قد يحتاج المتكلم للتعبير عن فكرة الإسناد و معه معنى ذهني آخر يضيق العموم في الإسناد و يحدده و يتجه به نحو (التخصيص)، فينجز الذهن معنى ذهنيا آخر نسميه طبقا لوظيفته المعنوية في النظم: التخصيص.

فالتخصيص إذن، معنى ذهني، و هو في النحو: معنى نحوي يولد من عملية ذهنية ينجزها ذهن المتكلم كما أنجز الإسناد من قبل وهذا المعنى الذهني ذو اتجاهات متعددة و هو -أي التخصيص- يتعلق بالإسناد و يرتبط به يؤدي وظيفته في تقييد الإسناد و تضيق إطلاقه و تحديده من حيث إن كل فرع من فروعه يتعلق بالإسناد أو بما وقع في حيز الإسناد و يخصصه في اتجاه معين، ففي قولنا مثلا: قرأ محمد مجلة، نلاحظ أن القراءة المسندة لمحمد لم تكن قراءة مطلقة و لكنها خصصت بكونها قراءة مجلة[1].

و الحالة الإعرابية للتخصيص هي النصب[2]، و هذا المعنى النحوي واسع له اتجاهات متعددة كل يخصص الإسناد باتجاه معين و يقوم بوظيفة التخصص في النظم المفعولات و الحال و غيرها[3].

ب- **أبرز اتجاهات التخصيص في الدلائل:** لقد ركز (الجرجاني) في كلامه على التخصيص على وظيفتي المفعول به و الحال و إليك تفصيل ذلك:

---

[1] يراجع: قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، سناء حميد البياتي، ص: 179.

[2] المرجع نفسه، ص: 180.

[3] المرجع نفسه، ص: 181.

* **المفعول**: وهو ركن من أركان الجملة الفعلية التي فعلها متعدٍ و المفعول يتعلق بالمسند (الفعل) فيضيق إطلاق بتخصصه[1].

و يذكر المفعول لتخصيص الإسناد و لبيان أهمية المفعول يقول الجرجاني: «هنا أصل يجب ضبطه هو أن حال الفعل مع المفعول الذي يتعدى إليه حاله مع الفاعل، و كما إنك إذا قلت (ضرب زيد) فأسندت الفعل إلى الفاعل كان غرضك من ذلك أن تثبت الضرب فعلا له لا أن تفيد وجود الضرب في نفسه وعلى الإطلاق، و كذلك إذا عديت الفعل إلى المفعول فقلت: (ضرب زيد عمرا) كان غرضك أن تفيد التباس الضرب الواقع من الأول والثاني ووقوعه عليه»[2] و قال الجرجاني أيضا: «فقد يذكر الفعل كثيرا والغرض منه ذكر المفعول مثاله أنك تقول: (أضربت زيدا ؟) و أنت لا تنكر أن يكون كان من المخاطب ضرب وإنما تنكر أن يكون وقع الضرب منه على " زيد " و أن يستجيز ذلك أو يستطيعه»[3] .

يتضح من كلام الجرجاني أن المفعول جاء لرفع اللبس و تقييد و تضييق المسند إذ جعل الضرب واقع على عمرو لا غيره، كما يتم التخصيص أيضا في وظائف نحوية أخرى عددها الجرجاني في كلامه عن التعليق في قوله : «أن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلا لفعل أو مفعولا أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبرا عن الأخر أو تتبع الاسم اسما على أن يكون الثاني صفة للأول أو تأكيدا له أو بدلا منه أو تجيء باسم بعد تمام كلامك على أن يكون الثاني صفة أو حالا أو تمييزا ... »[4]

و في حديثه عن المفعول به ركز الجرجاني على أبرز أسرار ذكره و خبايا حذفه، وأيضا الحكمة من تقديمه وتأخيره إذ نبه إلى أهمية حذف مفعول به فقال: « فإني اتبع ذلك ذكر المفعول به خصوصا فإن الحاجة إليه أمس و هو بما نحن في صدده أخص، و اللطائف كأنها فيه أكثر، و ما يظهر بسببه من الحسن و الرونق أعجب و أظهر»[5].

---

[1] يراجع : المرجع السابق، ص: 181.
[2] دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص: 105.
[3] المصدر نفسه، ص: 107.
[4] المصدر نفسه، ص: 09 .
[5] المصدر السابق، ص : 105 .

و اعتبر أن حذفه يختلف باختلاف أغراض الناس قائلا: « اعلم أن أغراض الناس تختلف في ذكر الأفعال المتعدية فهم يذكرونها تارة و مرادهم أن يقتصروا على إثبات المعاني التي اشتقت منها للفاعلين من غير أن يتعرضوا لذكر المفعولين، فإذا كان الأمر كذلك كان الفعل المتعدي كغير المتعدي في أنك لا ترى له مفعولا لا لفظا و لا تقديرا، و مثال ذلك: قول الناس: فلان يحل ويعقد و يأمر و ينهي، و يضر و ينفع ...المعنى في جميع ذلك على إثبات المعنى في نفسه للشيء على الإطلاق من غير أن يتعرض لحديث المفعول»[1].

و يعتبر هذا القسم الأول من حذف المفعول به، وذلك إذا كان المراد أن يقتصر فيه على إثبات الفاعل فيكون مثله في ذلك مثل الفعل اللازم.

و إذا كان القسم الأول ليس له مفعول مخصوص يمكن النص عليه فإن القسم الثاني على العكس، إذ أن الفعل المتعدي يكون له مفعول مقصود قصده واضح، يحذف لدلالة الحال عليه، و هو يتفرع إلى :

قسم جلي: لا يحتاج فيه إلى قوة فكر، و لا إلى صنعة كقولهم : أصغيت إليه، أي أدني و أغضيت عليه، أي عيني .

و **قسم خفي:** تدخله الصنعة، و هو أنواع:

1. حذف المفعول للاقتصار على معنى الفعل:

و ذلك بأن يكون معك مفعول مخصوص جرى ذكره قبلا أو دلّت عليه الحال ،فلا تذكره لأن غرضك أن تثبت معنى الفعل نفسه و مثاله قول البحتري :

شَجْو حُسَّادِهِ وَ غَيْظُ عِدَاهُ   أَنْ يَرَى مُبْصِرٌ وَ يَسْمَعَ وَاعِ[2]

«فالمعنى لا محالة: أن يرى مبصر محاسنه و يسمع واع أخباره و أوصافه»[3]

2. حذف المفعول لإثبات الفعل للفاعل و تحصيله له ،و للدلالة على العموم: و ذلك بأن يكون معك أيضا مفعول مخصوص ليس للفعل سواه بدليل الحال أو ما سبق من الكلام، و لكنك لا تذكره

---

[1] المصدر نفسه، ص 105 .

[2] ديوان البحتري، دار صادر بيروت لبنان دط ، دت ، ص:242 .

[3] دلائل الإعجاز، الجرجاني ، ص: 106.

لغرض توفير العناية على إثبات الفعل للفاعل و تخليصه له، لأنك لو ذكرته لجاز أن يتوهم أنك لم تعن إثبات الفعل له بل وقوعه على ذلك المفعول و مثاله قول الشاعر:

فَلَوْ أَنَّ قَوْمِي أَنْطَقَتَنِي رِمَاحُهُمْ   نَطَقْتُ وَ لَكِنَّ الرِّمَاحَ أَجَرَّتِ[1]

إذ المعنى لا محالة: و لكن الرماح أجرتني، لدلالة ما سبق من الكلام عليه، لأنه من المحال أن يقول: فلو أن قومي أنطقتني رماحهم، ثم يقول: و لكن الرماح أجرت غيري، و لكنه عدل عن ذكر المفعول لأن ذكره قد يوهم بخلاف الغرض، و ذلك أن غرضه أن يثبت أنه كان من الرماح إجرار و حبس الألسن عن النطق، و لو قال: أجرتني لجاز أن يتوهم أنه لم يرد أن يثبت لها ذلك، بل أن يبين أنها أجرته[2] وفائدة أخرى زائدة على توفير العناية على إثبات الفعل، و هي دلالة حذف هذا المفعول على العموم وذلك أن المعنى: أن مثل الصنيع الذي صنعه قوم الشاعر من إحجامهم عن القتال لا يتفق على قوم إلا خرس شاعرهم فلم يستطيع نطقا ،وتعدية الفعل تمنع من هذا المعنى، و نظيره أنك تقول: قد كان منك ما يؤلم، تريد ما الشأن في مثله أن يؤلم كل إنسان، و لو قلت: ما يؤلمني، لم يفد ذلك، لأنه قد يجوز أن يؤلمك الشيء و لا يؤلم غيرك، فكذلك قوله: أجرتني، في أنه يجوز أن تجره هو و لا تجر غيره.

و لتأكيد هذا المعنى في حذف المفعول ساق لنا الإمام مثالا دقيقا من القرآن الكريم و ذلك قوله عز وجل: ﴿**وَ لَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَ وَجَدَ مِنْ دُونِهِمْ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكَمَا قَالَتا لاَ نَسْقِي حَتَّى يَصْدُرَ الرعاء وَ أَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ فَسَقَى لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّى إِلَى الظِلِّ**﴾[3] إذ تجد في هذه الآية أن المفعول حذف في أربعة مواضع لدلالة الحال عليه، و ذلك أن المعنى لا محالة: «يسقون أغنامهم أو مواشيهم، و امرأتين تذودان عنهما، و قالتا: لا نسقي غنمنا، فسقى لهما غنمهما»[4] فحذف المفعول في كل هذه المواضع ليناسب الغرض الذي من أجله سيقت هذه الآية.

---

[1] البيت لشاعر عمرو بن معد يكرب، يراجع الدلائل، ص : 107 .

[2] يراجع: دلائل الإعجاز الجرجاني، ص:107 .

[3] سورة القصص: الآية 23-24 .

[4] دلائل الإعجاز الجرجاني، ص: 109.

3. حذف المفعول لقصد إثبات التلازم بين فعلين:

و ذلك بأن يكون معك مفعول مخصوص أيضا، ولكنه يختلف عن سابقيه في أنه يربط فيه بين حدثين، بحيث يجعل أحدهما موجبا لحدوث الآخر و مستلزما له، و مثاله قول البحتري:

إِذَا بَعُدَتْ أَبْلَتْ وَ إِنْ قَرُبَتْ شَفَتْ فَهِجْرَانُهَا يُبْلِي وَ لُقْيَانُهَا يُشْفِي [1]

و معنى قول الشاعر: إذا بعدت عني أبلتني، و إن قربت مني شفتني، و لكنه أطرح ذكر المفعول ليركز على أن يجعل البلى كأنه واجب في بعادها أن يوجبه و يجلبه وكأنه كالطبيعة فيه، وكذلك حال الشفاء مع القرب، وهذه اللطيفة لا سبيل إليها إلا بحذف المفعول البتة[2].

4. حذفه لدلالة ما بعده عليه:

و يكون فيه المفعول مخصوصا أيضا مستدلا عليه من سياق الكلام نفسه، لأنه مذكور بعد ذلك، و في هذا النوع يظهر واضحا مدى اعتماد الجرجاني على أجد أبواب النّحو المشهورة ألا و هو باب التنازع، أو ما يدعوه بالإضمار على شريطة التفسير و ذلك كقولنا: أكرمني و أكرمت عبد الله، إذ إن المعنى: أكرمني عبد الله وأكرمت عبد الله.

و على هذا الأساس راح الإمام يستعرض أمثلة هذا الحذف مع مفعول المشيئة المسبوق بـ: (لو)، كقول البحتري :

لَوْ شِئْتَ لَمْ تفْسِدْ سَمَاحَةَ حَاتِمٍ كَرَماً وَ لَمْ تَهْدِمْ مَآثِرَ خَالِدِ [3]

إذ الأصل في الكلام: لو شئت أن لا تفسد سماحة حاتم لم تفسدها، ثم حذفت ذلك من الأول استغناء بدلالته في الثاني، مستدلا على حسن مثل هذا الحذف و بلاغته بأن في البيان إذا ورد بعد الإبهام و بعد التحريك له أبدا لطفا و نبلا لا يكون إذا لم يتقدم ما يحرك وذكر المفعول ظاهر في اللفظ، و يقرر بعد هذا أن مجي أفعال المشيئة و الإرادة بعد (لو) و بعد حروف الجزاء هكذا موقوفة غير معداة إلى شيء كثير شائع.

---

[1] الديوان، البحتري ،ج2، ص:401.
[2] يراجع: دلائل الإعجاز الجرجاني، ص: 110.
[3] الديوان، البحتري ،ج2، ص :75.

أمّا ما ذكر الجرجاني عن تقديم المفعول و جعله مما ينبغي العلم به في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾[1] أن في تقديم اسم الله عز و جل معنى خلاف ما يكون لو أخر، و أن ذلك لا يتبين إلا باعتبار الحكم في (ما و إلاّ) و تحصيل الفرق بين أن يقال: ما ضرب زيدا إلا عمرو، و بين ما ضرب عمرو إلاّ زيدا، إذ أن الغرض من تقديم المنصوب أو المفعول في المثال الأول بيان الضّارب من هو؟ و الإخبار بأنه عمرو خاصة دون غيره، أمّا الغرض من تقديم المرفوع أو الفاعل في المثال الثاني فبيان المضروب من هو؟ و الإخبار بأنه زيد خاصة دون غيره و على هذا المعنى تجري الآية، و ذلك أن تقديم اسم الله تعالى كان لغرض أن يبين الخاشون من هم؟ و يخبر بأنهم العلماء خاصة دون غيرهم، و لو أخر اسم الله تعالى و قدم العلماء فقيل: إنما يخشى العلماء الله، لكان المعنى على ضد من ذلك، و لصار الغرض بيان المخشي من هو؟ و الإخبار بأنه الله تعالى دون غيره، إضافة إلى أنه لم يجب حينئذ أن تكون الخشية مقصورة على العلماء كما هو في الآية، بل يكون المعنى على أن غير العلماء يخشونه أيضا مع خشيتهم لغيره و لكن العلماء لا يخشونه إلا هو[2].

و على هذا التحليل رأى الإمام عبد القاهر أن الكلام بـ (إنما) قد يكون في معنى الكلام بـ (ما، و، إلاّ) و يعلل بعد ذلك سبب اختلاف المعنى بتقديم المفعول و تأخيره في نحو: ما ضرب زيدا إلا عمرو و أن الاختصاص يقع في واحد من الفاعل و المفعول و لا يقع فيهما جميعا و أنه يقع في الذي يكون بعد إلا منهما دون الذي قبلهما جميعا و أنه يقع في الذي يكون بعد إلاّ منهما دون الذي قبلها[3].

و يستمر في كشف سر التقديم و التأخير في المفعول إذ يبين لنا الفرق أيضا بين وجهين آخرين من وجوه تقديم الفاعل و المفعول أو تأخير أحدهما على الآخر في هذا الأسلوب، و ذلك بأن يليا جميعا (إلاّ)، مقررا أنك إذا قلت: ما ضرب إلا عمرو زيدا، كان الاختصاص في الفاعل بأنه هو الضارب لا غير وإن قلت: ما ضرب إلا زيدا عمرو،كان الاختصاص في المفعول بأنه المضروب دون غيره[4]، و الاختصاص كما هو واضح واقع على المتقدم منهما فاعلا أو مفعولا.

---

[1] سورة فاطر: الآية 28

[2] يراجع: دلائل الإعجاز ، الجرجاني ، ص: 221-222

[3] يراجع : المصدر نفسه، ص :222.

[4] يراجع : المصدر السابق، ص: 223 .

و هذا الحكم واقع أيضا على المفعولين، كما يوضح الجرجاني، إذا تقدم أحدهما على الآخر نقول: لم يكس إلا جبة زيدا ،كان المعنى تخصيص الجبة من أصناف الكسوة لزيد وأشار الجرجاني في موضع آخر إلى أن إيقاع الفاعل والمفعول جميعا بعد (إلا) ليس بأكثر الكلام قاصدا بذلك نحو: ما ضرب إلا عمروا زيدا ، وأن الأكثر أن يقدم المفعول على إلا نحو: ما ضرب زيدا إلا عمرو حتى إنهم يقصد النحاة ذهبوا في الوجه الأول الموسوم بالقلّة إلى أنه على كلامين و أن (زيدا) منصوب بفعل مضمر فكأن المتكلم أبهم في أول الأمر فقال: ما ضرب إلا عمرو ثم قيل له: من ضرب؟ فقال: ضرب زيدا واحتج لمذهبهم هذا بأن الاختصاص المراد في المفعول يوجب أن تعدي الفعل إليه قبل التعرض لذكر الفاعل لأنك حينما تذكره غير متعد فتقول: ما ضرب إلا عمرو، يقع في نفس المخاطب أنك أردت أن تزعم أنه لم يكن أحد غير عمرو ضرب و أنه ليس ها هنا مضروب إلا وضاربه عمرو[1] أي أنك تختص عمرا بالضرب على الإطلاق دون إيقاعه على مفعول مخصوص.

و كي لا يختلط الأمر يمكن توضيح كلام الجرجاني في وجوه التقديم والتأخير في الفاعل والمفعول وأثرها في الدلالة فيما يلي:

- ما ضرب زيدا إلا عمرو .
- إنما ضرب زيدا عمرو .
- ما ضرب إلا عمرو زيدا .

} تخصيص الفاعل (عمرو) بالضرب وأنه هو الضارب لا غيره

- ما ضرب عمرو إلا زيدا .
- إنما ضرب عمرو زيدا .
- ما ضرب إلا زيدا عمرو .

} تخصيص المفعول (زيدا) بالضرب وأنه هو المضروب دون غيره

---

[1] يراجع : المصدر نفسه، ص: 224 .

- لم يكس إلا زيدا جبة ← تخصيص المفعول الأول (زيدا) بكسوة الجبة، وأنه هو المكسو دون غيره.
- لم يكس إلا جبة زيدا ← تخصيص المفعول الثاني (جبة) بزيد من بين جميع أنواع الكسوة

و الملاحظ أن التقديم و التأخير يجعل الدلالة تتغير على عكس ما كانت عليه في الاختصاص و هو الأمر الذي تنبه إليه النحاة و بنوا عليه بعض قواعدهم حينما تحدثوا عن وجوب التقديم للفاعل أو المفعول أو تأخيرهما، بل و توجهوا بهذه النظرة إلى معمولات الفعل الأخرى كالحال و التمييز والمفعول فيه، ما عدا المفعول معه لأنه لا يقع في الاستثناء .

* **الحال**: تعرض الجرجاني للحال و فروقه فقسمه إلى مفرد و جملة و بعدها بحث في الجملة و ورودها بالواو تارة و بدونها تارة أخرى مستشفاً ذلك من خلال بنيتها التركيبية، أما ثاني القسمين فقد خصصه للبحث عن الأسباب و العلل التي توجب مجيء جملة الحال بالواو و بدونها مبينا الفرق الدقيق بين الوجهين.

و كان أول ما بدأ به تبيان الفرق بين الحال المفردة والجملة، و رغم كونها إشارة عابرة إلا أنها كانت الأساس الذي بني عليه ما استخلصه من فروق في الحال :

1- جملة الحال بالواو و بدونها و علاقة ذلك بتركيبها:

كان القصد من هذا عند الجرجاني هو الجملة إذ ذكر أن أول ما ينبغي ضبطه من أمرها أنها ترد تارة مع الواو و أخرى بغير الواو، و أن في تمييز ما يقتضيها مما لا يقتضيها صعوبة[1].

و الأمر راجع إلى أن تلك الواو ترد على سبيل الوجوب، و مرة على سبيل الجواز و أخرى يتحتم تركها و مرة يكثر ذكرها و أخرى يكثر حذفها، و في الوقوف على أسباب ذلك عسر و يحتاج توضيحه إلى كثير من العنت حتى يصبح الأمر في متناول الدارسين[2].

---

[1] المصدر السابق، ص: 136 .

[2] أثر النحاة في البحث البلاغي، ص: 374.

و قد بدأ الجرجاني بالجملة الحالية المكونة من مبتدأ و خبر التي غالبا ما تجيء مع الواو نحو: جاءني زيد وعمرو أمامه هذا إذا كان المبتدأ غير صاحب الحال، فإذا كان ضميرا لذي الحال لم يصلح بغير الواو نحو: جاءني زيد وهو راكب. أما إذا كان الخبر ظرفا مقدما على المبتدأ، فالأكثر أن تجيء بغير واو. و قد يجيء ترك الواو فيما ليس الخبر فيه كذلك، و لكنه لا يكثر، من ذلك قولهم: (كلّمته فوهُ إلى فيّ)[1].

هذا عن الجملة الحال إذا كانت اسمية، أما إذا كانت فعلية والفعل مضارع مثبت لم تجئ بالواو نحو: جاءني زيد يسعى غلامه بين يديه، و هو حكم مستمر فيها و دائم، أما إذا دخل حرف النفي على المضارع تغير الحكم فتثبت بالواو في مواضع و تترك في مواضع كثيرة فمثال ما جاء بالواو قولهم: كنت و لا أخشى الذئب، و من أمثله ما جاء بغيرها قول عكرشة العبسي يرثي بنيه:

ثَوَوْا لاَ يُرِيدُونَ الرَّوَاحَ وَ غَالَهُمْ   مِنَ الدَّهْرِ أَسْبَابٌ جَرَيْنَ عَلَى قَدْرِ

أما إذا كان الفعل ماضيا جاءت جملة الحال بالواو و بدونها، و ذلك بشرط اقترانها بـ (قد) مظهرة و مقدرة ، و ذلك نحو: أتاني و قد جهده السير وأما بدونها فنحو قول الشاعر:

متىَ أَرَى الصُّبْحَ قَدْ لاَحَتْ مَخَايِلُهُ   وَ اللَّيْلُ قَدْ مَزَقَتْ عَنْهُ السَّرَابيلُ[2] .

و مما يجيء بالواو كثير الجملة مع (ليس) نحو: أتاني و ليس عليه ثوب، إلا أنها قد ترد في مواضع بغير واو نحو قول الأعرابي:

لَنَا فَتَى وَ حَبّذَا الإِفْتَاءُ   تَعْرِفُهُ الأَرْسانُ وَ الدِّلاءُ

إِذَا جَرَى فِي كَفِّهِ الرِّشَاءُ   خَلَّى القَلَيْبَ لَيْسَ فِيهِ مَاءُ

كما أن هناك من الحروف ما إذا دخل على جملة الحال حسن مجيئها بغير واو كقول الفرزدق:

فَقُلْتُ عَسَى أَنْ تُبْصِرِيني كَأَنَّمَا   بَنِيَّ حَوَالَيَّ الأُسُودُ الحَوَارِدُ[3].

---

[1] يراجع : دلائل الإعجاز ص: 136-137 .

[2] ديوان الحماسة، مج 2 ، ج 4 ، ص: 180.

[3] الديوان، الفرزدق ، ج1 ، ص: 146 .

فقوله: كأنما بنى، في موضع الحال، و لو أنك تركت (كأن) فقلت عسى أن تبصريني بني حوالي كالأسود، رأيته لا يحسن حسنه الأول، و رأيت الكلام يقتضي الواو كأن تقول: عسى أن تبصريني و بني حوالي كالأسود الحوارد، و شبيه بهذا الجملة التي تكون حالا بعد مفرد فتخلوا من الواو، و لو لم يتقدمها المفرد لم يحسن الكلام و مثاله في قول ابن الرومي:

وَ اللهُ يُبْقِيكَ لَنَا سَالِماً   بُرْدَاكَ تَبْجِيلٌ وَ تَعْظِيمُ[1].

إذ لو أسقط سالما لما كان شيئا[2].

يلاحظ أن كلام الجرجاني عن الحال و فروقه كان نحوي الطابع و قد استخدم لتوضيح تلك الفروق آراء النحاة أمثال سيبويه وابن السراج وأبو الحسن الأخفش، ولم يفت الإمام بعد هذا العرض لحكاية الواو والجملة الحالية أن يضع تعليلا لوجودها وعدمه إذ قال: «و إذا قد رأيت الجمل الواقعة حالا قد اختلف بها الحال هذا الاختلاف الظاهر فلا بد من أن يكون ذلك إنما كان من أجل علل توجبه و أسباب تقتضيه، فمحال أن يكون ها هنا جملة لا تصلح إلا مع الواو وأخرى لا تصلح فيها الواو وثالثة تصلح أن تجيء فيها بالواو وأن يدعها فلا تجيء بها ثم لا يكون لذلك سبب و علة»[3].

و كان السبيل لكشف تلك الأسرار أو لا تقديم الخبر إلى خبر المبتدأ و الحال، و اعتبار الأول جزء من الجملة لا تتم الفائدة بدونه، و الثاني ليس جزءا من الجملة و لكنه زيادة في خبر آخر سابق له، و بهذا المعنى فإن في قولك: جاءني زيد راكبا، جئت بالحال لتزيد معنى في إخبارك عن زيد بالمجيء، وهو أن تجعله بهذه الهيئة في مجيئه، و لم تثبت الركوب له ابتداء، بل بدأت فأثبت المجيء ثم وصلت به الركوب فالتبس به على سبيل التبع له وبشرط أن يكون في صلته، و أما الخبر المطلق نحو: زيد المنطلق .. فقد أثبت المعنى إثباتا مباشرا من غير واسطة[4].

---

[1] الديوان، ج 3، ص: 205 .
[2] دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص : 142 .
[3] المصدر نفسه، ص: 142 .
[4] يراجع المصدر نفسه ، ص : 143 .

و هذا الفرق الدقيق بين الخبر والحال هو الذي جعله عبد القاهر أساسا للتفريق بين جملة الحال عندما ترتبط بالواو و عندما ترد بدونها، إذ يقول: « و إذ قد عرفت هذا فاعلم أن كل جملة وقعت حالا ثم امتنعت من الواو فذلك لأجل أنك عمدت إلى الفعل الواقع في صدرها فضممته إلى الفعل الأول في إثبات واحد وكل جملة جاءت حالا ثم اقتضت الواو فذاك لأنك مستأنف بها خبرا، و غير قاصد إلي أن تضمها إلى الفعل الأول في الإثبات»[1].

إذن فالمعيار في التفريق بين الجملة التي اقتضت الواو و التي امتنعت عنها هو علاقتها بما ذكر قبلها، فإن كانت علاقة ملابسة و تبعية امتنعت، و إن لم تكن كذلك اقتضت.

و فهم و صيغ الفرق بين الجملتين بأن قيل «إذا كانت جملة الحال قابلة للتأويل بالمفرد امتنعت من الواو، و إذا لم تكن قابلة لدلك اقتضتها، لأنها بذلك تكون جملة مستأنفة تحتاج إلي ما يربطها بالجملة الأولى»[2] و الذي يؤكد هذا الكلام تأويل الإمام عبد القاهر لنحو: جاءني زيد يسرع، ب: جاءني زيد مسرعا[3] و قوله في موضع آخر: «قد علمنا أن علة دخول الواو على الجملة أن تستأنف الإثبات لا تصل المعنى الثاني بالأول في إثبات واحد و لا تنزل الجملة منزلة المفرد .. »[4].

و اعتماد الجرجاني على التحليل النحوي واضح في عدة مواضع منها: جاءني زيد و عمرو يسرع أمامه، إذ الفرق بينه وبين: جاءني زيد يسرع عمرو أمامه، أنه يمتنع أن تجعل (يسرع) في المثال الأول حالا من زيد لأنك تدعو عمرا بمضيعه و تجئ به مبتدأ ولا تعطيه خبرا ، و يدل على فساد ذلك أيضا أن (يسرع) يكون قد اجتمع في موضعه النصب و الرفع، لأن جعله حالا يقتضي كونه في موضع نصب ، جعله خبرا عن عمرو يقتضي كونه في موضع رفع، و هذا أمر بين التدافع[5].

أما في الثاني فيمكنك جعله حالا، لأن عمرا يكون مرفوعا على الفعلية له، فيجري مجرى: جاءني زيد مسرعا عمرو أمامه، في كونه حالا من زيد .

---

1 المصدر السابق، ص: 143.

2 النحو بعلم المعاني لدى عبد القاهر الجرجاني، ص: 117 .

3 دلائل الإعجاز ، الجرجاني ، ص: 143 .

4 المصدر نفسه، ص: 144.

5 يراجع : دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص: 144 .

كما نجده على النحو و النحاة في أخذه بأصل من أهم أصولهم النحوية، ألا و هو (الحمل على المعنى) و ذلك عندما حاول تبرير مجيء جملة الحال بغير واو في مثل: كلمته فوه إلى في، و رجع عوده على بدئه، إذ إن المعنى: كلمته مشافها له، و رجع ذاهبا في طريقه الذي جاء فيه[1]، فالجملة الحالية في مثل هذا الكلام تعود في معناها إلى المفرد، و لذلك امتنعت من الواو.

3- الإضافة :

و هي معنى ذهني، «و الإضافة من المقيدات أيضا و لكن طبيعة التقييد فيها تختلف عن تقييد التخصيص، لأن الإضافة نسبة تربط بين شيئين فتجعلهما شيئا واحدا فعندما نقول: كتاب محمد إنما تنسب الكتاب إلى محمد و النسبة هذه هي التي تربط بين شيء و هو (الكتاب) و شيء آخر و هو محمد فلا يفهم بعد هذا الربط أنهما شيئان مستقلان بل يصبحان بهذه النسبة شيئا واحدا»[2].

وباعتبار الإضافة من المقيدات يوجد من ضمها إلى علاقة التخصيص مثل الدكتور عبد الجبار توامه « و نقصد بالتخصيص في هذا البحث المجرورات و التوابع (عدا العطف) و ليس المنصوبات فقط»[3].

بينما قدم تمام حسان دليلا لجعل الإضافة معنى قائما بذاته إذ اعتبرها قيدا عاما على علاقة الإسناد أو ما وقع في نطاقها ورأى أن هذا القيد يجعل علاقة الإسناد نسبية، وأن معنى النسبة غير معني التخصيص فمعنى النسبة إلحاق ومعني التخصيص تضييق[4].

و النسبة في النظم يقصد بها نسبة شيء إلى شيئا أي تأليف كلمة مع كلمة يربط بينهما رابط ذهني وثيق و هو النسبة التي أطلقت عليها الدكتورة سناء حميد البياتي تسمية الإضافة كي لا تختلط بمفهوم النسبة في الإسناد ، ذلك لأن النسبة تأتي في النظم على نوعين:

1- نوع يربط بين شيئين (كلمتين) فيتم بهما تعبير عن فكرة تامة يصح السكوت عليها،كنسبة الشاعرية للمتنبي في قولنا (المتنبي شاعر) أو نسبة الذكاوة للرائحة فنقول (ذكية الرائحة) و كنسبة الصبر إلى المؤمن في قولنا(المؤمن صبور) و هذا النوع من النسبة يسمى (الإسناد).

---

[1] يراجع : المصدر السابق ، ص: 145 .

[2] قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم ، سناء حميد البياتي، ص : 235 .

[3] القرائن المعنوية في النحو العربي، عبد الجبار توامة، ص: 97.

[4] يراجع :اللغة العربية معناها و مبناها، تمام حسان، ص: 201 .

2- نوع يربط بين شيئين يعبر عنهما بكلمتين، ولكن الكلمتين لا تعتبران مع هذا الربط عن فكرة تامة، وإنما تعبران عن ترابط وثيق بحيث تكونان بمنزلة الكلمة الواحدة، فلا يجوز فصلهما ولا يجوز تقديم الثانية منهما على الأولى.[1]

و الإضافة والإسناد يجتمعان في أن النسبة تربط بين المضاف والمضاف إليه كما تربط بين المسند و المسند إليه ويفترقان في أن النسبة في الإسناد تربط فتؤدي إلى التعبير عن فكرة تامة، و ليست هي كذلك في الإضافة[2].

و لقد أدرك النحاة الأوائل أن المضاف و المضاف إليه بمنزلة كلمة واحدة لذلك قال المبرد: «فإذا أضفت اسما مفردا إلى اسم مثله مفرد أو مضاف صار الثاني من تمام الأول و صارا جميعا اسما واحدا»[3].

أما عن العلامة التي عرفت بها الإضافة فكانت الخفض و في هذا الصدد يبين الجرجاني جمال الأسلوب و النظم فيقول عن بيت ابن المعتز :

يَا مِسْكَةَ الْعَطَّارِ وَ خَالَ وَجْهَ النَّهَارِ[4]

«و كانت الملاحة في الإضافة بعد الإضافة لا في استعارة لفظة الخال إذ معلوم أنه لو قال: يا خالا في وجه النهار أومن هو خال في وجه النهار لم يكن شيئا، و من شأن هذا الضرب أن يدخله الاستكراه قال الصاحب إياك و الإضافات المتداخلة فان ذلك لا يحسن و ذكره أنه يستعمل في الهجاء كقول القائل:

يَا عَلِيَّ بْنَ حَمْزَةَ بْنَ عُمَارَهْ أَنْتَ وَ اللهِ ثَلْجَةٌ فِي خِيَارَهْ

و لا شبهة في ثقل ذلك في الأكثر و لكنه إذا سلم من الاستكراه لطف و ملح و مما حسن فيه قول ابن المعتز أيضا:

وَ ظَلَّتْ تُدِيرُ الرَّاحَ أَيْدِي جَآذِرٍ عِتَاقٍ دَنَانِيرِ الوجُوهِ مِلاَحِ[1] .

---

[1] قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، سناء حميد البياتي، ص: 235

[2] المرجع نفسه، ص : 236 .

[3] المقتضب للمبرد، تحقيق عبد الخالق عظيمة، علم الكتب، بيروت لبنان، دط، دت،ج 4، ص: 143

[4] دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص:75.

هذا عن بعض المواطن التي تحسن فيها الإضافات المتداخلة .

يذكر الجرجاني في موضع عن تقديم "مثل" أن مما يرى في تقديم الاسم كاللازم "مثل" لإفادة التوكيد و ذلك حينما لا يقصد بمثل غير ما أضيفت له كقول الشاعر:

مِثْلُكَ يَثْنِي الحُزْنَ عَنْ صَوْبِهِ   وَ يَسْتَرِدُّ الدَّمْعَ عَنْ غَرْبِهِ

و قول الناس: مثلك رعي الحق و الحرمة[2] فالمعنى أكيد على تقدير: أنت تثني لأنه كما ذكر لا يقصد بمثل سوى الذي أضيفت إليه فإذا قلت: مثلي كان المعني: أنا وهدا المعني في مثل و هو مما تفطن إليه ابن جني حينما احتج لقوله تعالى:﴿ **فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ**﴾ و ذلك أن ابن مجاهد حكى عن أبن عباس أنه قال: لا تقرأ (فإن آمنوا ا بمثل ما آمنتم به) فإن الله ليس له مثل ولكن اقرأ(بما آمنتم به). قال و روي عنه أيضا أنه كان يقرأ (بالذي آمنتم به) فقال ابن جني « هذا الذي ذهب إليه ابن عباس حسن لكن ليس لأن القراءة المشهورة مردودة، و صحة ذلك أنه إنما يريد: فإن آمنوا بما آمنتم به كما أراده ابن عباس و غيره. غير أن العرب تأتي (مثل) في نحو هذا توكيدا أو تهديدا، يقول الرجل إذا نفى عنه نفسه القبيح: مثلي لا يفعل هذا أي أنا لا أفعله، و مثلك إذا سئل أعطى، أي: أنت كذلك و هو كثير في الشعر القديم والمولد جماعة وسبب توكيد هذه المواضع بمثل أنه يراد أن يجعل من جماعة هذه أوصافها تثبيتا للأمر وتمكينا له، ولو كان فيه وحدة لقلق منه موضعه و لم ترس فيه قدمه و لم يؤمن عليه انتقاله إلى ضده ... »[3] فابن جني هنا لم يكتف بذكر إفادة (مثل) للتوكيد إذا قدمت، بل بين سببه و علّه مجيئه في تلك المواضع التي يأتي فيها و قد أعاد طرفا من هذا الحديث راد على من ادعوا زيادة (مثل) في مثل هذا الكلام[4].

أما عن «غير» فيقرر الإمام عبد القاهر أن حكمها في التقديم حكم (مثل) فإن قيل غيري يفعل ذلك، كان على معني: إني لا أفعل ذلك واستشهد لذلك بقول أبي تمام:

وَ غَيْرِي يَأْكُلُ المِعْرُوفَ سُحْتاً   وَ تَشْحَبُ عِنْدَهُ بِيضُ الأَيَادِي

---

[1] المصدر السابق، ص: 75 .
[2] المصدر نفسه، ص: 95.
[3] المحتسب، ابن جني، ج 2 ، ص: 200-201.
[4] الخصائص، ابن جني ، ج3 ، ص: 30-31.

و ذلك أنه لم يرد أن يعرض بشاعر سواه، بل أراد أن ينفي عن نفسه أن يكون ممن يكفر النعمة و يَلْؤُمُ[1].

ثم نرى الإمام عبد القاهر بعد هذا يؤكد أن الفعل المنفي يقتضي ما اقتضاه المثبت و ذلك أنك إذا قلت: أنت لا تحسن هذا، كان أشد لنفي إحسان ذلك الشيء عنه من قولك: لا تحسن هذا، مدللا على ذلك بأن الوجه الأول يكون في الكلام مع من هو أشد إعجابا بنفسه و أعرض دعوى في أنه يحسن الشيء فتقابله بهذا الضرب الذي هو أشد للنفي و أوكد له و مثل هذا المعنى نجده أيضا في قوله تعالى: ﴿**وَ الَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لاَ يُشْرِكُونَ**﴾[2]

قد يحذف المضاف إذا دلت عليه قرينة فيقوم المضاف إليه مقامه على سبيل المجاز الرسل، كقوله تعالى: ﴿**وَ اسْأَلِ الْقَرْيَةَ** ...﴾[3] لأن السؤال إنما يكون لأهل القرية و نحو: اجمع المجلس و المقصود أجمع لأعضاء المجلس.

كما قد يحذف المضاف بسبب العطف على مماثل أي اشتراكه مع مماثل له في الحكم، نحو: و لا مثل ابن عباس و لا أبي ذر يرويان الحديث، أي ولا مثل أبي ذر، فالمحذوف قد دل عليه سياق العطف و قد يحذف المضاف إليه في مثل قولنا: رزق أبو وأم أحمد طفلا، أي رزق أبو أحمد و أم أحمد طفلا.[4]

---

[1] يراجع : دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص: 96-97

[2] سورة المؤمنون الآية: 59.

[3] سورة يوسف: الآية 82 .

[4] قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، سناء حميد البياتي، ص: 243 .

4- الإتبـاع:

أما الإتباع و « هو معنى ذهني يتفرع من المعاني السابقة فإن تفرع من دائرة الإسناد، أي تعلق به جاء مرفوعا، و إن تفرع من دائرة التخصيص أي تعلق به جاء منصوبا و إن تفرع من دائرة الإضافة جاء مخفوضا»[1] و الكلام نفسه الذي أوردته (البياتي) نجده عند (الجرجاني) في قوله: « ومعلوم أن فائدة العطف في المفرد أن يشرك الثاني في إعراب الأول، و أنه إذا أشركه في إعرابه فقد أشركه في حكم ذلك الإعراب نحو المعطوف على المرفوع بأنه فاعل مثله و المعطوف على المنصوب بأنه مفعول به، أو فيه، أو له شريك له في ذلك»[2] و المقصود بالشراكة أكيد الحكم الإعرابي في الحالات المعروفة.

و تأكد (البياتي) عن معاني الإتباع في الحملة فتقول: « و للإتباع اتجاهات في المعنى، فقد يأخذ اتجاه الوصف فيكون التابع مؤكدا للمتبوع، و قد يأخذ اتجاه التوضيح و الكشف عن إبهام معين فيكون التابع بيانا، للمتبوع.

و التابع من اسمه لا يتقدم على متبوعه لأنه ملحق به أي لا ينتقل بصورة انفرادية، و لكنه مع متبوعه يمكن أن يتقدم أو أن يتأخر في الجملة لأغراض معينة يقتضيها المعنى»[3].

أما إذا أردنا التفصيل و الفهم لهذا المعنى النحوي، فعلينا بفصل عنونه الجرجاني بالفصل و الوصل، ففي كلامه إقرار واضح لهذا المعنى الذهني الذي حددته سناء حميد البياتي خاصة عند توضيح الأسباب في الفصل و الوصل بين الجمل و تبيان كيفية ربطه المحكم بين هذه الأسباب التي اشترطها، و بين معاني النحو و أحكامه التي أشار إليها صراحة كالصفة و التوكيد و ما لم يشر إليه كالبدل وعطف البيان، و التي تشترك جميعا في كونها عين متبوعاتها، إذ الصفة هي الموصوف، و التوكيد هو المؤكد، و البدل هو المبدل منه في بدل الكل من الكل، و المعطوف في عطف البيان هو المعطوف عليه، و لذلك لم تكن هذه التوابع بحاجة إلى واسطة تربطها بما هي تابعة له و ذلك بخلاف العطف، فإن الثاني أو المعطوف غير الأول، أو المعطوف عليه و لذلك احتيج فيه إلى واسطة تربطه به و هي

---

[1] قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم ، سناء حميد البياتي، ص: 255.

[2] دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص:148

[3] قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، سناء حميد البياتي، ص: 256 .

حروف العطف و اختلافها عنه «اعلم أن العطف يشبه الصفة و البدل من وجه ويفارقهما من وجه أما الوجه الذي أشبههما فإنه تابع لما قبله في إعرابه، و أما الوجه الذي يفارقهما فيه فإن الثاني غير الأول، و النعت و البدل هما الأول، ألا ترى أنك إذا قلت: زيد العاقل، فالعاقل هو زيد، و إذا قلت: مررت بزيد أخيك، فأخوك هو زيد، و إذا قلت: قام زيد و أخوك، فأخوك غير زيد ... »[1].

و من هنا يتبين أن الصفة و التوكيد و البدل وعطف البيان كلها على نية الإتحاد مع متبوعاتها، و العطف على نية التغاير «فإذا دخل حرف العطف بين الاسمين كان الثاني غير الأول، إذ الأصل المغايرة، و استقلال كل واحد من المعطوف و المعطوف عليه بنفسه و إن لم يدخل بينهما حرف العطف كان الثاني تابعا ومؤكدا للأول أو مفسرا له»[2].

كما تحدث الجرجاني عن العطف بين الجمل فقد نظر في الجملة إلى جهة الإيضاح و الكشف و التفسير و التوكيد لما قبلها معللا بذلك فصلها عنها، و نظر فيها إلى جهة الاستقلال و المغايرة معللا به وصلها بها، و هذا عين ما فرق به النحاة بين العطف و غيره من التوابع، كما يظهر في قول السيوطي: «الفرق بين العطف و بين غيره من التوابع أن العطف ليس فيه بيان للمعطوف عليه، بخلاف غيره من التوابع، فإن فيها بيانا أن المتبوع هو الذي جرى ذكره في كلام المخبر»[3].

فالنجاة إذا أدركوا أن إسقاط حروف العطف يؤدي إلى أن يكون التابع ليس غير المتبوع، و أنه بذلك يكون تفسيرا و بيانا و توكيدا له، و أن إثباته يؤدي إلى خلاف ذلك، هنا يظهر لنا مدى استفادة الإمام من المباحث النحوية في تفريقهم بين العطف و باقي التوابع التي تتصل معه في كونها جميعا تفيد الاشتراك في الحكم.

و مما يؤكد هذا الاعتقاد و هو الجمع بين الأبواب النحوية، و فصل الجمل بعضها عن بعض فيما أسماه الإمام عبد القاهر بالاتصال إلى الغاية إذ «رأى أن ذلك يكون لأمور منها: التوكيد و البدل و ذلك بأن تكون الثانية بدلا من الأولى، و المقتضي للإبدال، كون الأولى غير وافية بتمام

---

1 شرح المفصل، ابن يعيش، تحقيق : إميل بديع يعقوب، ط1، 2001 ،ج8، ص: 88.

2 الكليات، معجم في مصطلاحات و الفرق اللغوية، الكفوي، مؤسسة الرسالة، ط2، 1998 ، ص: 607 .

3 الأشباه و النظائر، السيوطي، مج 1، ص:331.

المراد بخلاف الثانية، و عطف البيان فتكون الثانية بيانا للأولى، و ذلك بأن تنزل منزلة عطف البيان من متبوعه في إفادة الإيضاح»[1].

و مما يثبت حقا هذا الاعتقاد اعتماد الجرجاني التفسير النحوي الصرف للوصول إلى أسرار العطف في تناوله للجملة التي تعطف جملة أو أكثر كما جاء في قول المتنبي.

تَوَلَّوْا بَغْتَةً فَكَأَنَّ بَيْنًا   تَهَيَّبَنِي فَفَاجَأَنِي اغْتِيَالاَ
فَكَانَ مَسِيرُ عِيسِهِمْ ذَمِيلاَ   وَ سَيْرُ الدَّمْعِ إِثْرَهُمْ إِنْهِمَالاَ[2]

إذ إن قوله: (فكان مسير عيسهم) معطوف على (تولوا بغتة) دون (ففأجاني) لأنا لو عطفناه عليه أفسدنا المعنى من حيث أنا نجعله داخلا في معنى (كأن): و يؤدي إلى كون مسير عيسهم متوهما وغير حقيقي، و من ثم وجب أن تكون الجملة المتوسطة بين المعطوفة أخيرا وبين المعطوف عليها الأولى مرتبطة في معناها بالأولى، و ذلك لأنها واقعة منها موقع السبب ألا ترى أن المعنى تولوا بغتة فتوهمت أن بينا تهيبني، و لا شك أن هذا التوهم كان بسبب أن كان التولي بغتة، و خلاصة الأمر أن الإمام النحوي قد استخدم النحو في بناء تعليلاته لمسائل العطف التي تناولها بين الجمل على أحكامه و قياسه عليها إلى درجة تدعو إلى الإعجاب حقا، كما استطاع من خلال ذلك أن يظهر فضل علم النحو بأحكامه و وجوهه و فروقه في معالجة أمر النظم و تلمس حقائقه في كلام العرب الفصحاء و في نص الإعجاز.

و الأمر الذي يعنينا بعد هذا في فكر الإمام هو اعتماده الواضح على معاني النّحو و أحكامه .

III. معاني الكلام :

يقول الجرجاني في معرض حديثه عن معاني الكلام «و اعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك عملت علما لا يعترضه الشك أن لا نظم في الكلم و لا ترتيب حتى يُعلق بعضها ببعض، و يبنى بعضها على بعض، و تُجعل هذه بسبب من تلك، هذا ما لا يجهله عاقل و لا يخفى على أحد من الناس، و إذا كان كذلك فبنا أن ننظر إلى التعليق فيها و البناء و جعل الواحدة منها بسبب من صاحبتها ما

[1] الإيضاح في علوم البلاغة ، القزويني ، ص: 148.
[2] ديوان المتنبي، ص: 139. تولوا : أدبروا، العيس : الإبل، الذميل: السير اللين .

معناه و ما محصوله، و إذا نظرنا في ذلك علمنا أن لا محصول لها غير أن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلا لفعل أو مفعولا أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبرا عن الآخر، أو تتبع الاسم اسما على أن يكون الثاني صفة للأول أو تأكيداً له أو بدلا منه أو تجيء باسم بعد تمام كلامك على أن يكون الثاني صفة أو حالا أو تمييزا أو أن تتوخى في كلام هو لإثبات معنى أن يصير نفيا أو استفهاما أو تمنيا فتدخل عليه الحروف الموضوعة لذلك، أو تريد في فعلين أن تجعل أحدهما شرطا في الآخر، فتجئ بهما بعد الحرف الموضوع لهذا المعنى، أو بعد اسم من الأسماء التي ضُمنت معنى ذلك الحرف وعلى هذا القياس»[1].

فالكلام إذن هو وسيلة للعبير عن الأفكار و إيصالها إلى الآخرين و هذا الكلام الذي ينتجه المتكلم يتنوع تبعا لتنوع دواعي الكلام و حاجات المتكلم، ينتج عن ذلك أساليب متنوعة، كالنفي و الإثبات، و الاستفهام و الأمر و التأكيد و الشرط و العرض.

و الأمر الذي تؤكد عليه نظرية النظم، أنه مهما اختلفت هذه الأساليب في الكلام، إلا أنها تشرك كلها في معاني الذهنية التي اصطلح (الجرجاني) على تسميتها بـ (معاني النحو)، و قد فصل الجرجاني القول في كل الأساليب المذكورة آنفا، و لكننا سوف نقصر حديثنا على أسلوبي النفي و الاستفهام لما حظيا به من اهتمام من قبل الجرجاني في دلائله.

1- أسلوب النفي:

لقد علم قبل قليل أن العربية تتميز بعلاماتها الإعرابية و قد سهل ذلك حركة الكلمة داخل الجملة، مع محافظتها على معناها النحوي، غير أن التقديم يحدث فرقا في معنى النظم، و يبدو فرق المعنى واضحا عند التقديم أو التأخير في الجملة المنفية و ذلك عندما نتحسس الفرق بين جملة (ما فعلت)، و جملة (ما أنا فعلت) ففي الجملة الأولى ينفي المتكلم عنه فعلا لم يثبت أنه مفعول، و في الجملة الثانية ينفي المتكلم عنه فعلا ثبت أنه مفعول، والسبب هو تقديم الفاعل على الفعل في الجملة و يمكن ملاحظة ذلك من خلال قول المتنبي:

وَ مَا أَنَا أَسْقَمْتُ جِسْمِي بِهِ   وَ لاَ أَنَا أَضْرَمْتُ فِي الْقَلْبِ نَاراً[2]

---

[1] دلائل الإعجاز، الجرجاني ص: 45

[2] ديوان المتنبي، دار صادر بيروت لبنان، ط 15، ص: 294

فالمعنى «على أن السقم ثابت موجود و ليس القصد بالنفي إليه و لكن أن يكون هو الجالب له و يكون قد جرّه إلى نفسه»[1].

و على هذا الأساس من الفهم الدقيق للفروق المعنوية الناجمة عن التقديم و التأخير في الجملة المنفية بني (الجرجاني) مقالته في جواز قولك: ما ضربت زيدا، ولا ضربه أحد سواي وعدم جواز قولك: ما أنا ضربت زيدا ولا ضربه أحد سواي، لما في الثانية من المحال لأن وضعها يشير إلى أن زيدا قد ضرب و ذلك يتدافع مع قوله: و لا ضربه أحد سواي، و كذلك يصح أن تقول: ما ضربت زيدا و لكني أكرمته، و لا يصح أن تقول: ما زيدا ضربت ولكني أكرمته، وذلك لأنك لم ترد أن تقول لم يكن الفعل هذا ولكن ذاك ولكنك أردت: لم يكن المفعول هذا و لكن ذاك، فالصواب: ما زيدا ضربت و لكن عمرًا[2].

و مثل ذلك المضاف إليه بأحد حروف الإضافة فقد أوضح الجرجاني أن المتكلم إذا قال: ما أمرتك بهذا، كان المعنى على نفي أن يكون قد أمر المخاطب بذلك و لم يجب أن يكون قد أمره بشيء آخر و إذا قال: ما بهذا أمرتك كان المعنى على أنه قد أمره بشيء غيره[3] و إلى مثل ذلك ذهب (برجستراسل) حين مثل بجملة: (ليس لذلك دعوتك) و أوضح أن المتكلم ينفي وقوع الدعوة له على كلمة (لذلك)[4].

إنّ الإحساس بالفروق المعنوية الدقيقة الناجمة عن التقديم و التأخير في الجملة المنفية يجعل تفسير (الزمخشري) لقوله تعالى: ﴿ **ألم ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ** ﴾ واضحا مفهوما حيث قال: «فقد ولي الريب أداة النفي مباشرة لأن القصد نفى الريب عنه و إثبات أنه حق صدق لا باطل وكذب كما كان المشركون يدّعون، و لو أوّل الظرف لقصد إلى ما يبعد عن المراد و هو أن كتابا آخر

---

[1] دلائل الإعجاز ، الجرجاني، ص:87 .

[2] يراجع المصدر نفسه، ص: 88-89 .

[3] يراجع المصدر نفسه، ص: 89.

[4] يراجع: التطور النحوي، برجستراسل، ص: 113. و كذلك قواعد النحو في ضوء نظرية النظم، ص: 293.

فيه الريب، لا فيه، كما قصد في قوله: " لا فيها غول" تفضيل خمر الجنة على خمور الدنيا بأنها لا تغتال العقول كما تغتالها، كأنه قيل ليس فيها ما في غيرها من هذا العيب والنقيصة»[1].

و النفي يكون بالحروف، و هذه الحروف تدخل على الجملة، و قد اختار عبد القاهر حرفا واحدا جعل منه نموذجا للنفي و هو "ما" بينما اعتبر النحاة أن أقدم حروف النفي هي " لا " و قد استقت العربية منها ليس و لن و لم و " لا " النافية في النظم على نوعين:

1- النافية للإسناد.

2- النافية للمفرد والمسماة النافية للجنس .

و مما يجدر ذكره أن النفي الذي يعم الجملة يتجه إلى القيد و يختص به في الجملة التي قيد إسنادها بأحد قيود الإسناد المذكورة (التخصيص أو الإضافة أو الإتباع) فإذا قال المتكلم: لم يأتني القوم مجتمعين كان نفيه متوجها إلى (اجتماع) القوم حين أتوا و الاجتماع قيد للإتيان ولو اقتصر المتكلم على نفي الإتيان نفسه لقال: لم يأتني القوم [2]. و مثل ذلك لو سمع أحدنا زميلا له يقول: لم أقرأ الكتاب كله، فإن ما يتبادر إلى ذهن السامع هو أن المتكلم قد قرأ بعض الكتاب فلو أنه أراد نفي قراءة الكتاب كليا لقال: لم أقرأ الكتاب.

و قد تحتوي الجملة المنفية على أكثر من قيد وعند ذلك يتجه النفي إلى آخر قيد فيختص به مثال ذلك قولنا: لم يقرأ زيد كتابا مفيدا اليوم، فإن النفي هنا يتجه إلى مضمون الجملة مختصا بقيد (اليوم) و يحتمل أن يقصد المتكلم أن زيدا قرأ كتابا مفيدا و لكن ليس اليوم، و إذا قلنا: لم يقرأ زيد كتابا مفيدا اتجه النفي إلى مضمون الجملة مختصا بالقيد (مفيدا) ويحتمل أن يقصد المتكلم أن زيدا قرأ كتابا و لكنه غير مفيد، و إذا قلنا: لم يقرأ زيد كتابا اتجه النفي إلى قراءة (كتاب) مطلقا و يحتمل أن يقصد المتكلم أن زيدا قرأ شيئا و لكنه لم يكن كتابا .

[1] الكشاف عن حقائق التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري ، تحقيق يوسف الحمادي، ج1، مكتبة مصر دت، دط، ص: 114-115

[2] يراجع دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص: 216.

و إذا علمنا أن النفي إنما يتجه إلى القيد، ندرك السبب الذي من أجله رفع الشاعر أبو النجم كلمة "كل" في قوله:

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخِيَارِ تَدَّعِي عَلَيَّ ذَنْباً كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ

إن نصب كلمة " كل " لا يكسر للشاعر وزنا، و لكنه يجعلها (مفعولا) مقدما أي أنها قيد للإسناد متقدم عليه، والجملة بسيطة والنفي كما ذكرنا يتجه إلى مضمون الجملة مختصا بالقيد، فيحتمل أن يفهم السامع عند ذاك أن الشاعر قد أتى من الذنب الذي ادعته عليه (بعضه)، أما الرفع فإنه يجعل الجملة (مركبة) كلمة (كل) فيها (مخبر عنه) و الخبر مركب إسنادي منفي (لم أصنع) «ذلك يعني أنها تدعي عليه ذنبا لم يصنع منه شيئا البتة لا قليلا و لا كثيرا و لا بعضا وكلا»[1].

تبنى الجملة المنفية على الإسناد أن المسند و المسند إليه ركنان أساسيان في بنائها نحو: لم يسافر زيد، و قد يتعلق بالإسناد معنى آخر من[2] معاني النحو « النفي من المعاني العامة، و أسلوب النفي أحد أساليب النظم في العربية، و يستخدم المتكلم للدلالة على النفي أدوات متعارفا عليها، تتصدر النظم و تهيمن معناها على الجملة عامة، و إنما يعمد المتكلم إلى النفي عند ما يريد أن ينقض ما يتردد في ذهن المخاطب، و المتكلم يرسل النفي مطابقا لما يقتضيه لحال المخاطب ويتم نظم الجملة المنفية بطريقة مناسبة من طرائق النفي المتنوعة»[3].

« ...و اعلم أن سبب الشبهة في ذلك أنه قد جرى في العرف أن يقال ما كان يفعل ولم يكد يفعل: في فعل قد فعل على معنى أنه لم يفعل إلا بعد الجهد، و بعد أن كان بعيدا في الظن أن يفعل كقوله تعالى:﴿ **فَذَبَحُوهَا وَ مَا كَادُوا يَفْعَلُونَ**﴾[4] فإن الذي يقتضيه اللفظ إذا قيل: لم يكد يفعل وما كاد يفعل أن يكون المراد أن الفعل لم يكن من أصله و لا قارب أن يكون، و لا ظن أنه يكون و كيف بالشك في ذلك؟ و قد علمنا أن كاد موضوع لأن يدل على شدة قرب الفعل من الوقوع و على أنه قد شارف الوجود، و إذا كان لذلك كان محالا أن يوجب نفيه وجود الفعل لأنه

---

1 المصدر السابق، ص: 183.

2 قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، سناء حميد البياتي، ص: 290.

3 المرجع نفسه، ص: 277.

4 سورة البقرة: الآية 71 .

يؤدي إلى أن يوجب نفي مقاربة الفعل الوجود وجوده و أن يكون قولك: ما قارب أن يفعل، مقتضيا على البت أنه قد فعل، و إذا قد ثبت ذلك فمن سبيلك أن تنظر»[1].

« و هاهنا نكتة و هي أن " لم يكد" في الآية و البيت واقع في جواب إذا، و الماضي إذا وقع في جواب الشرط على هذا السبيل، كان مستقبلا في المعنى فإذا قلت: (إذا خرجت لم أخرج) كنت قد نفيت خروجا فيما يستقبل و إذا كان الأمر كذلك استحال أن يكون المعنى في البيت أو الآية على أن الفعل قد كان لأنه يؤدي إلى أن يجئ بلم أفعل ماضيا صريحا في جواب الشرط فتقول: إذا خرجت لم أخرج أمس، وذلك محال، و مما يتضح فيه هذا المعنى قول الشاعر:

دِيَارٌ لِجَهْمَةَ بِالْمُنْحَنَى ... سَقَاهُنَّ مُرْتَجِزٌ بَاكِرُ

وَ رَاحَ عَلَيْهِنَّ ذُو هَيْدَبٍ ... ضَعِيفُ الْقِوَى مَاؤُهُ زَاخِرُ

إِذَا رَامَ نَهْضاً بِهَا لَمْ يَكَدْ ... كَذِي السَّاقِ أَخْطَأَهَا الجَابِرُ

و أعود إلى الغرض فإذا بلغ من دقة هذه المعاني أن يشتبه في الأمر فيها على مثل خلف الأحمر و ابن شبرمة و حتى يشتبه على ذي الرمة في صواب قاله فيرى أنه غير صواب فما ظنك بغيرهم و ما يعجبك من أن يكثر التخليط فيه»[2].

«و الفعل منفي لا يصلح أن يكون إلا حيث يراد أن بعضا كان و بعضا لم يكن: نقول: لم ألق كلّ القوم ولم آخذ كل الدراهم، فيكون المعنى أنك لقيت بعضا من القوم، و لم تلق الجميع و أخذت بعضا من الدراهم، و تركت الباقي، و لا يكون تريد أنك لم تلق واحدا من القوم ولم تأخذ شيئا من الدّراهم و تعرف ذلك بأن تنظر إلى "كل" في الإثبات و تعرف فائدته فيه»[3].

و فصل الجرجاني في قضية النفي فقال: «و إذ قد عرفت ذلك فهاهنا أصل، و هو أن من حكم النفي إذا دخل على كلام ثم كان في ذلك الكلام تقييد على وجه من الوجوه أن يتوجه إلى ذلك التقييد و أن يقع له خصوصا»[4] أي أن النفي يتجاوز عنصري الجملة المسند و المسند إليه إلى

---

[1] دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص: 181.

[2] المصدر نفسه، ص: 282.

[3] المصدر نفسه، ص: 183.

[4] المصدر السابق، ص: 183.

العنصر الآخر الذي جيء به للتقييد أو التخصيص من حال و تمييز و توكيد و مفعول ... و فسر الجرجاني الأمر بقوله: « أتاني القوم مجتمعين، فقال قائل: لم يأتك القوم مجتمعين، كان نفيه ذلك متوجها إلى الاجتماع الذي هو تقييد في الإتيان دون الإتيان نفسه، حتى أنه إن أراد أن ينفي الإتيان من أصله، كان من سبيله أن يقول: إنهم لم يأتوك أصلا فما معنى قولك: مجتمعين، هذا مما لا يشك فيه عاقل، و إذا كان هذا حكم النفي إذا دخل على كلام فيه تقييد فإن التأكيد ضرب من التقييد، فمتى نفيت كلاما فيه تأكيد فإن نفيك ذلك يتوجه إلى التأكيد خصوصا و يقع له، فإن قلت لم أر القوم كلهم، أو لم يأتني القوم كلهم، أو لم يأتني كل القوم أو لم أر كل القوم: كنت عمدت بنفيك إلى معنى "كل" خاصة، وكان حكمه حكم "مجتمعين" في قولك: لم يأتي القوم مجتمعين، وإذا كان النفي يقع "لكل" خصوصا فواجب إذا قلت: لم يأتني القوم كلهم أو لم يأتني كل القوم، أن يكون قد أتاك بعضهم، كما يجب إذا قلت لم يأتني القوم مجتمعين ؛ أن يكونوا قد أتوك أشتاتا، وكما يستحيل أن تقول: لم يأتني القوم مجتمعين؛ و أنت تريد أنهم لم يأتوك أصلا لا مجتمعين ولا منفردين، كذلك محال أن تقول: لم يأتني القوم كلهم وأنت تريد أنهم لم يأتوك أصلا».[1]

و يستمر الجرجاني في التعرض للنفي وأحكامه و ذلك بإيراد الأمثلة الموضحة و المعاني المحتملة بعد التغيير في رتب الكلمات إذ يقول : «و إذ قد بان لك من حال النصب أنه يقتضي أن يكون المعنى على أنه قد صنع من الذنب بعضا وترك بعضا فاعلم أن الرفع على خلاف ذلك أنه يقتضي نفي أن يكون قد صنع منه شيئا و أتى منه قليلا و كثيرا و إنك إذا قلت : كلهم لا يأتيك، و كل ذلك لا يكون أو كل هذا لا يحسن أو يحسن شيء... و مما يشهد لك بذلك من الشعر قوله:

فَكَيْفَ وَكُلٌّ لَيْسَ يَعْدُو حِمَامَهُ   وَ لاَ لامْرِئٍ عَمَّا قَضَى اللهُ مَزْحَلُ

والمعنى على نفي أن يعدو أحد من الناس حمامه بلا شبهة»[2]

ثم أورد مثالا أخر للشاعر (دعبل)

فَوَاللهِ مَا أَدْرِي بِأَيِّ سِهَامِهَا   رَمَتْنِي وَكُلٌّ عِنْدَنَا لَيْسَ بِالْمُكْدِي
أَبَا الجِيدِ أُمْ مَجْرَى الوِشَاحِ وَ إِنَّنِي لأُتْهِمُ عَيْنَيْهَا مَعَ الفَاحِمِ الجَعْدِ

[1] المصدر نفسه، ص: 184.

[2] المصدر السابق، ص: 185.

المعنى على نفي أن يكون في سهامها مكد على وجه من الوجوه و من البين في ذلك ما جاء في حديث ذي اليدين حين قال للنبي صلى الله عليه و سلم: " أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله؟ فقال صلى الله عليه وسلم : " كل ذلك لم يكن" فقال ذو اليدين: بعض ذلك قد كان، المعنى لا محالة على نفي الأمرين جميعا و على أنه عليه السلام أراد أنه لم يكن واحد منهما لا القصر و لا النسيان و لو قيل: لم يكن كل ذلك لكان المعنى أنه قد كان بعضه، و اعلم أنه لما كان المعنى مع إعمال الفعل المنفي في "كل" نحو: لم يأتني القوم كلهم ولم أر القوم كلهم، على أن الفعل قد كان من البعض ووقع على البعض قلت: لم يأتني القوم كلهم ولكن أتاني بعضهم، و لم أر القوم كلهم و لكن رأيت بعضهم، فأثبت بعدما نفيت، و لا يكون ذلك مع رفع " كل" بالابتداء، فلو قلت: كلهم لم يأتني و لكن أتاني بعضهم و كل ذلك لم يكن و لكن كان بعض ذلك، لم يجز لأنه يؤدي إلى التناقض و هو أن تقول: لم يأتني واحد منهم و لكن أتاني بعضهم»[1]

فالتأثير ليس ناجما عن إعمال الفعل و ترك إعماله على الحقيقة بل هو ناجم عن دخول كل في حيز النفي و أن لا يدخل فيه ومثاله قول الشاعر « ما كل ما يتمنى المرء يدركه»

وقول الآخر:

مَا كُلُّ رَأْيِ الْفَتَى يَدْعُو إِلَى رَشَــدِ.

"كل" كما ترى غير معمل فيه الفعل و مرفوع إما بالابتداء، و إما بأنه اسم "ما" ثم إن المعنى مع ذلك على ما يكون عليه إذا أعملت فيه الفعل فقلت: ما يدرك المرء كل ما يتمناه، و ما يدعو كل رأي الفتى إلى رشد، و ذلك أن الثأثير لوقوعه في حيز النفي و ذلك حاصل في الحالين، و لو قدمت (كلا) في هدا فقلت: كل ما يتمنى المرء لا يدركه ، و كل رأي الفتى لا يدعو إلى رشد، لتغير المعنى ولصار بمنزلة أن يقول : إن المرء لا يدرك شيئا مما يتمناه و لا يكون في رأي الفتى ما يدعو إلى رشد بوجه من الوجوه»[2].

« و اعلم أنك إذا أدخلت كلا في حيز النفي، و ذلك بأن تقدم النفي عليه لفظا أو تقديرا فالمعنى على نفي الشمول دون نفي الفعل و الوصف نفسه. و إذا أخرجت كلا من حيز النفي و لو

[1] المصدر نفسه، ص: 185-186 .
[2] المصدر السابق، ص 186.

تدخله فيه لا لفظا و لا تقديرا كان المعنى على أنك تتبعت الجملة فنفيت الفعل و الوصف عنها واحد واحدا. و العلة في أن كان ذلك كذلك أنك إذا بدأت "بكل" كنت قد بنيت النفي عليه، و سلطت الكليّة على النفي و أعملتها فيه، و إعمال معنى الكلية في النفي يقتضي أن لا يشدّ شيء عن النفي فاعرفه»[1].

هذا عن بعض دقائق وخفايا أسلوب النفي و الأغراض و المعاني التي يؤديها كل استعمال أما الآن فننتقل إلى أسلوب الاستفهام .

2- أسلوب الاستفهام :

الاستفهام أحد أساليب نظم الجملة ،وهو من المعاني العامة ،ويدخل في دائرة الطلب لأنه طلب للفهم، و قد ورد ذلك في اللسان في قول ابن منظور: « استفهامه سأله أن يفهمه»[2].

و قد عرف أن «كل جملة تتميز بأسلوب معين تشير إليه أداة تتصدر، الجملة و الأداة هي الحالة التعبيرية لأول ومضة في فكر المتكلم حين ينطق بالجملة فبالأداة تتميز الفكرة الاستفهامية من الفكرة المنفية من الفكرة الشرطية و هكذا تتباين الفكرة، و تتباين تبعا لها أساليب التعبير، و إنما كانت الصدارة للأداة لتدل الأداة على جو الفكرة من أول وهلة»[3].

و قد اعتبر اللغويون الهمزة الأداة الرئيسة للاستفهام، و لذلك عدها بعضهم (أم الباب)، و يستفهم بها عن النسبة، نحو: أسافر خالد؟ و عن المفرد إذا كانت النسبة توحي بالتحقق، نحو: أزيدا أكرمت أم عمرا؟ و المستفهم عنه هو الكلمة التي تلي الهمزة أيا كان معناها النحوي، سواء أكانت مسندا أم مسندا إليه[4].

و قد حظيت الهمزة باهتمام (الجرجاني) في دلائله حيث أكد على أن الهمزة هي أكثر الأمور التي تتجلى فيها دلالة التقديم و التأخير، و إليك تفصيل قوله فيها:

أ- الهمزة الاستفهامية مع الفعل الماضي :

---

1 المصدر نفسه، ص: 187.

2 لسان العرب، ابن منظور، مادة (فهم)، ص: 592.

3 قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، حميد البياتي، ص: 318.

4 المرجع السابق، ص: 321.

عدّ الإمام عبد القاهر الهمزة أبين شيء على دلالة التقديم و التأخير، و ذلك «لأن موضع الكلام إذ قلت: أفعلت؟ فبدأت بالفعل كان الشك في الفعل نفسه، و كان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده. و إذا قلت: أأنت فعلت؟ فبدأت بالاسم كان الشك في الفاعل من هو و كان التردد فيه»[1].

و راح الإمام يعدد لنا الأمثلة و يسترسل في الشرح، ليصل في الأخير إلى أن الفرق بين هذين الوجهين مما لا يدفعه دافع و لا يشك فيه شاك، و أنه لا يخفي على من له أدنى ذوق فساد أحدهما في موضع الآخر.

و هذا من أسطع الأدلة على أن فكرة التقديم مرتبطة بالمواضع والأغراض، بحيث إذا اتضح الفرق الدقيق بين دلالة وجه و آخر من وجوه الكلام بعد أن تكون حقيقة المعنى العام فيهما واحدة، ظهر معه عدم جواز أن يوضع أحدهما مكان صاحبه، لأن ذلك يؤدي إلى الخطأ و الخروج عن كلام الناس كما بين الجرجاني .

و أكد أن هناك فرق بين تقديم الاسم وتقديم الفعل .

بحيث إذ كان الفعل مطلقا وعاما لا يختص بواحد دون آخر حتى يسأل عن عين فاعله لم يجز تقديم الاسم عليه، أما إذا كان مخصوصا و مما يمكن أن ينص فيه على معين جاز و كان كلاما مستقيما[2].

و مما يلفت النظر أنه يحكم على ما يجوز بالاستقامة، و على ما لا يجوز بالخطأ، و هذا حكم يثبت إدراك الجرجاني لمستوى ثان من مستويات اللحن الذي يتجاوز لحن الإعراب، و هو اللحن في نظام الكلمات بما لا يتلاءم مع الغرض .

و الجدير بالذكر في هذا الصدد أن الإمام عبد القاهر في تحليلاته السابقة كان يعني الاستفهام الحقيقي بدليل قوله فيما سبق : «وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده.. [و قوله في النهاية] و اعلم أن هذا الذي ذكرت لك في الهمزة و هي للاستفهام»[3].

---

[1] دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص: 79-80.

[2] المصدر نفسه، ص: 88.

[3] المصدر السابق، ص: 80-81.

و معلوم أن الاستفهام قسمان:

- حقيقي: و هو أن يستفهم الشخص عن شيء لم يتقدم له به علم حتى يحصل له به علم.

- غير حقيقي: و هو استفهام العالم بالشيء مع علمه به، و مراده بذلك معان منها: التقرير، و الإنكار، و التوبيخ ... [1].

و هو الشيء الذي تنبه له النحاة منذ عهد (سيبويه)، و إذا كان هذا كذلك، فإن ما ذكره الإمام في الهمزة الاستفهامية التي للحقيقة قائم فيها أيضا إذا كانت للتقرير، و ذلك في قولك لشخص: أأنت فعلت ذاك؟ مع علمك بوقوعه منه، فإن غرضك أن تقرره بأنه الفاعل يدلك على ذلك قوله تعالى حكاية عن قوم نمرود: ﴿ **أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيم** ﴾[2].

إذ لا شبهة أنهم لم يريدوا منه أن يقر لهم بأن كسر الأصنام قد كان، و لكن أن يقر بأنه منه كان، لأنهم قد أشاروا إلى الفعل متحققا، و لذلك كان جوابه عليه السلام: ﴿ **بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا**﴾ [3]، و لو كان التقرير بالفعل لكان جوابه: فعلت أو لم أفعل.

[1] يراجع: البلاغة الواضحة، علي الجارم، ص: 197 .

[2] سورة الأنبياء: الآية 62.

[3] سورة الأنبياء: الآية 63.

و قد لاحظ الجرجاني أن المعاني التي تعرض للاستفهام قد ترد طائفة منها مجتمعة في كلام واحد، و ذلك بأن يفيد الاستفهام التقرير، و الإنكار، و التوبيخ في آن واحد، كما هو الحال في الآية السابقة[1].

هذا و قد يكون تقديم الفعل مع همزة الاستفهام و هي للإنكار نفيا لوقوعه، و إبطاله له، لا لطلب الفهم و انتظار الجواب و ذلك في مثل قوله تعالى: ﴿ **أفأصفاكم رَبُّكُمْ بِالْبَنِينِ وَ اتَّخَذَ مِنَ الْمَلاَئِكَةِ إِنَاثًا إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلاً عَظِيمًا** ﴾ [2].

و قوله تعالى: ﴿ **أَصْطَفَى الْبَنَاتَ عَلَى الْبَنِينَ ، مَالَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ**﴾[3].

جاء هذا الكلام ردا على المشركين، و تكذيب لهم في دعواهم، فإذا تقدم الاسم في مثل هذا، توجه النفي و الإنكار إليه، و مثاله قولك للرجل انتحل الشعر: أأنت قلت هذا الشعر؟ كذبت لست ممن يحسن مثله، فتنكر بذلك القائل، و لا تنكر الشعر، و قد يأتي هذا الوجه نفسه، أي ما قدم الاسم لإنكاره، و الغرض إنكار الفعل من أصله، كقوله تعالى: ﴿**قُلْ وَاللهُ أَذَنَ لَكُمْ**﴾[4]، «إذن من المعلوم أن الله لم بأذن لهم بذلك و أن الإنكار متوجه إلى أن يكون الله قد أذن لهم فيما قالوه من غير أن يكون هذا الإذن قد كان من غير الله، فأضافوه هم إلى الله، و النكتة في إخراج هذا المعنى مخرجه إذا كان لإنكار الفاعل مع حصول الفعل، أن يجعلوا في صورة من غلط فأضاف إلى الله إذنا كان من غير الله، فإذا حقق عليه ارتدع، و كان ذلك أشد لنفيه و إبطاله»[5].

و على هذا الأساس يمكننا تخريج قوله تعالى: ﴿**أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَ أُمِّي إِلَهَيْنِ**﴾[6] من أنه إنكار أن يكون ذالك القول قد كان من غير المسيح عليه السلام فأضافوه هم إلى المسيح، فإذا حقق عليهم اعترفوا، فوضع الكلام موضعه إذا سلم بأن ذلك كان. ثم يطالب صاحبه ببيانه،

---

[1] يراجع: دلائل الإعجاز الجرجاني، ص:81 .
[2] سورة الإسراء: الآية 40.
[3] سورة الصافات: الآية 153-154 .
[4] سورة يونس: الآية 59.
[5] دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص:82.
[6] سورة المائدة: الآية 116.

حتى يضيق عليهم ليظهر كذبهم و يفضحوا. بحيث لا يستطيعون أن يقولوا فلان أو أن يحيلوا الأمر على، و بهذا يكون التقدير المستفاد من الاستفهام غير المصور على فعل قد كان.

و لما كانت هذه الهمزة دالة على نفي ما بعدها، لاحظ النحاة أنه يلزم من ذلك ثبوته إن كان منفيا وذلك تماشيا منهم مع قاعدتهم الشهيرة نفي النفي إثبات، و جعلوا من ذلك قوله تعالى: ﴿**أَلَيْسَ اللهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ**﴾[1]، إذ المعنى: الله كاف عبده، و استدلوا على ذلك أيضا بعطف الفعل المثبت (وضعنا) على الفعل المنفي (ألم نشرح) من قوله تعالى: ﴿ **أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ وَ وَضَعْنَا عَنْكَ وِزْرَكَ الَّذِي أَنْقَضَ ظَهْرَكَ**﴾[2] لما كان معناه الإثبات أي: شرحنا و هذا نظير قول جرير:

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا وَ أَنْدَى الْعَالَمِينَ بُطُونَ رَاحٍ [3]

ب- الهمزة الاستفهامية مع الفعل المضارع:

بعد أن بين الإمام (عبد القاهر) سر تقديم الاسم و سر تقديم الفعل و فرق بينهما في الاستعمال و الفعل الماضي، انتقل إلى النظر في ذلك و الفعل المضارع، فذكر أن المضارع لا يخلو من أن يكون للحال أو الاستقبال، و أنه إذا كان للحال كان المعنى في تقديمه أو تقديم الاسم عليه شبيها بما مضى في الماضي، أما إذا كان دالا على الاستقبال كان المعنى إذا قدمته على أنك تعمد بالإنكار إلى الفعل نفسه[4] فتزعم أنه لا يكون، أو أنه لا ينبغي أن يكون، و ذلك يحققه بيت امرئ القيس :

أَيَقْتُلُنِي وَ الْمُشْرِفِيُّ مُضَاجِعِي وَ مَسْنُونَةٌ زُرْقٌ كَأَنْيَابِ أَغْوَالِ[5]

فإنه يكذب إنسانا تهدده بالقتل، و ينكر أن يقدر على ذلك، و مثله قوله تعالى: ﴿**أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَ أَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ**﴾[6] أي لا يكون منا ذلك أبدا. فالفعل منكر في الآية.

[1] سورة الزمر: الآية 36.

[2] سورة الانشراح: الآية 1-3.

[3] – ديوان جرير، دار الجيل، بيروت، ط1، 998 ، ص: 119.

[4] – يراجع دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص: 90.

[5] – ديون امرئ القيس، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، ص: 125.

[6] – سورة هود: الآية 28.

فالمثالان كما ترى راجعان إلى الضرب الأول، أي الذي لا يكون، أما الضرب الثاني، و هو الذي تزعم أنه لا ينبغي أن يكون، فمثاله قولك للرجل يركب الخطر: أتخرج في هذا الوقت؟ و قولك للرجل يضيغ الحق: أتنسى قديم إحسان فلان؟

ففي المثال الأول المتكلم يريد أن يمنع الرجل من الخروج كأنه يقول بهذا الاستفهام لا ينبغي أن تخرج ...و يقول للذي أضاع الحق لا ينبغي أن تنسى !

هذا عن تقديم الفعل و توجيه الإنكار إليه، أما عن تقديم الاسم، فإن المعنى يكون على إنكار أن يكون ممن يجيء منه ذاك الفعل، إما لعجزه عنه، و لأنّه ليس في وسعه عمله، أو لارتفاع منزلته و همّته بحيث لا يرتضي مثل ذلك الفعل أو عكس ذلك بأن يكون قدره أصغر و همته أقصر من أن يفعله، و أمثلة ذلك على الترتيب: أأنت تمنعني؟ أهو يسأل فلان ؟ هو أرفع همة من ذلك ، أهو يسمح بمثل هذا ؟ هو أقصر همة من ذلك و أقل رغبة في الخير[1].

ثم يبدي بعد ذلك ملاحظة مهمة في شأن تفسيره لما سبق بأنه «للإنكار فإن الذي هو محض المعنى أنه ليتنبه السامع حتى يرجع إلى نفسه فيخجل و يرتدع و يعي بالجواب، إما لأنه ادعى القدرة على فعل لا يقدر عليه، فإذا ثبت على دعواه قيل له: فافعل فيفضحه ذلك، و إما لأنه هّم بأن يفعل مالا يستصوب فعله، فإذا روجع فيه تنبه وعرف الخطأ، و إما لأنه جوز وجود أمر لا يوجد مثله، فإذا ثبت على تجويزه وُبخ على تعنته و قيل له: فأرناه في موضع و في حال، و أقم شاهدا على أنه كان في وقت»[2].

و هو بهذا يرجع أمر التقديم هنا إلى التنبيه كما مر معنا فيما سبق، و ما ذلك إلا لأن تقديم الاسم في بعض مواضع الاستفهام يأتي و الفعل مستحيل الوقوع بحيث ينكر وقوعه كل عاقل و من ذلك قوله تعالى: ﴿ **أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُمَّ أَوْ تَهْدِي الْعُمْيَ**﴾[3].

إذ ليس إسماع الصم مما يدعيه أحد، فيكون ذلك للإنكار، و لذلك خرجه الجرجاني على التمثيل و التشبيه، و ذلك بأن يترك الذي يظن بهم أنهم يسمعون، أو أنه لا يستطيع إسماعه منزلة من

---

[1] يراجع دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص: 83-84.

[2] المصدر نفسه، ص:85.

[3] سورة الزخرف: الآية 40.

يرى أنه يسمع الصم ويهدي العمي، موضحا بعد ذلك أن التقديم هنا مفيد للاختصاص، فكأنه قيل له عليه السلام: أأنت خصوصا أوتيت أن تسمع الصم[1].

و يتحدث الجرجاني في موضع آخر عن كون (يفعل) لفعل موجود و متحقق الوقوع وكون تقديم الاسم عليه يقتضي ما اقتضاه في الماضي، بأن يقر أنه الفاعل، أو ينكر أن يكون الفاعل، و أن مثال الأول قوله تعالى: ﴿**أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ**﴾[2] و مثال ثان: في قوله تعالى: ﴿ **أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَةَ رَبّكَ**﴾.

إن كل ما سبق من تقديم الاسم و تقديم الفعل و الاسم فاعل فإذا كان مفعولا جرى فيه الأمر مجراه و هو فاعل، إذ يقتضي تقديمه أن يكون الإنكار في طريق الإحالة و المنع من أن يكون بمثابة أن يوقع به ذلك الفعل، فإذا قلت: أزيدا تضرب؟ كان إنكارك متوجها إلى أن يكون زيد بمثابة أن يضرب، أو يتجرأ عليه و يستجاز فيه ذلك، و منه قوله عز وجل: ﴿**قُلْ أَغَيْرَ اللهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا** ﴾[3] إذ حصل بتقديمه معنى: أن يكون غير الله بمثابة أن يتخذ وليا، و هو معنى لا يكون مع تأخيره[4].

كل هذه التحليلات تحتاج من صاحبها فضلا عن متتبعها، دقة فكر، و سلامة ذوق و همّة عالية لإدراكها، نجد من أهم ما ارتكز عليه (الجرجاني) في التفرقة بين وجهي الاستفهام من جهة تقديم الاسم على الفعل تارة و تأخيره عليه تارة أخرى، هو كون تقديم الاسم يقتضي وقوع الفعل و تأخيره لا يقتضي ذلك مع إفادته في الوجه الأول التنبيه.

---

[1] يراجع : دلائل الإعجاز، الجرجاني ، ص: 85.

[2] سورة الزخرف: الآية 32 .

[3] سورة الأنعام: الآية 14.

[4] يراجع دلائل الإعجاز ، الجرجاني، ص: 86 .

ج- تقديم النكرة و تأخيرها في الاستفهام:

يعالج الإمام في موضع آخر وفي فصل مستقل تقديم النكرة على الفعل و تأخرها عليه في الاستفهام أيضا فيرى أنك إذا قدمت الفعل على الاسم النكرة في الاستفهام فقلت: أجاءك رجل؟ كنت تستفهم عن مجيء أحد الرجال إليه، أما إذا قدمت الاسم النكرة على الفعل، كنت تستفهم عن جنس الإنسان الذي أتاه هل هو رجل أم امرأة بعد أن ثبت لديك أنه قد أتاه آت و لكنك لم تعلم جنسه[1].

هذا عن باب معاني الكلام، و أهم المسائل المتعلقة به، و أدق المعاني و النكت البلاغية الناتجة عن التصرف في أساليبه و التي أثبتت بحق قدرة الجرجاني على التحليل، و بينت بجلاء عمق الفكر النحوي في اللغة العربية، و دقة أساليبها و استعمالاتها.

IV. النحو أداة لإنتاج و تحليل الكلام لدى المتكلم و السامع:

تكاد لا تخلو صفحة من صفحات (الدلائل) من إشارة تعود بك إلى المتكلم حينا و إلى السامع حينا آخر، لأن معظم فصوله و أبوابه اعتمدت على هذين الطريقين المحوريين في الكلام التواصلي، فقد فصل الجرجاني في كثير من الأبواب القول فيما يجب أن يسلكه و يعتمده المتكلم و يجعل كلامه مبينا و مفيدا و ما يشترط فيه، و كان في كل مرة يلتفت للسامع و يوضح له كيفية الوصول إلى مقصد المتكلم و عدد له أمثلة يصعب حصرها و نوجز في هذا المبحث أبرز الوقفات:

1- علاقة المتكلم بالنحو :

اهتم الجرجاني بالطرف الذي يصدر منه الكلام، فاشترط أن يكون ذا رصيد لغوي، أي أن يكون مطلعا على الشعر القديم، و ثبت ذلك في الفصل الذي تناول فيه القول في من زهدوا بالشعر، كما ألزم شرطا آخر و هو النحو، و العلم بالنحو العربي، و هي القواعد التي ساويناها بالنظم و المسائل التي ربطت بالتقديم و التأخير، و التعريف و التنكير، و الفصل و الوصل، والذكر و الحذف، و جعل شيئين اثنين بين يدي المتكلم و هما القصد و الاختيار و القصد أكيد يسبق الاختيار.

---

[1] يراجع المصدر السابق، ص: 98.

و إذا أردنا الكلام عن القصد نتساءل عن موقعه أو مكانه إذ بدون شك يتم داخل النفس وهو ما بينه الجرجاني و علماء بعده، و هو خارج السياق اللغوي أي الجانب النفسي قبل صدور الكلام أصلا «و المتكلم يجري في استعماله اللغوي على نظام مخزون في ذهنه و في رأي عبد القاهر أنه لا يتصور أن تعرف للفظ موضعا من غير أن تعرف معناه، و لا أن تتوخى في الألفاظ من حيث هي ألفاظا ترتيبا و لأنك تتوخى الترتيب في المعاني، و تعمل الفكر هناك، فإذا تم لك ذلك اتبعتها الألفاظ وقفوت بها أثارها و أنك إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك لم تحتاج إلى أن تستأنف فكرا في ترتيب الألفاظ، بل تجدها تترتب بحكم أنها خدم للمعاني، و تابعة لها و لاحقة بها، و أن العلم بمواقع المعاني في النفس علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق»[1].

و هذا المخزون هو الذي يمكنه من التفريق بين الاستعمالات و هذا ما يجعل « للمتكلم قدرة لغوية تمثلها الكفاءة الذاتية الكامنة التي يمتلكها كل متكلم أو مستمع جيد للغته و التي من شأنها أن تسمح لصاحبها بتوليد عبارات و جمل لانهائية و التي تعد من أساسيات النظرية التوليدية التحويلية»[2] .

ولم تخف هذه القدرة عن إدراك عبد القاهر أو عن إدراكه لمدى أهميتها فهو يقول: «اعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه التي لا تزيغ عنها، و تحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها»[3] و لعل ذلك يؤكد لنا مدى إدراك هذا العالم الجليل لقواعد الكفاءة الذاتية، التي ينبغي أن تتوفر لكل متكلم مستمع جيد للغة، و من ثم فإن الجمل التي يتم توليدها وفقاً لقواعد الكفاءة الذاتية إنما هي جمل أساسية و لأنها تنتمي إلى الكفاءة الذاتية الصحيحة التي لا يخطئ صاحبها لأنها راسخة في ذهنه رسوخ السليقة و ينبغي على المتكلم أن يراعي قواعد صحتها لكي يكون كلامه صحيحا و جملة سليمة و يتجلى لنا ذلك في قوله : « و ذلك أنا لا نعلم شيئا يبتغيه الناظم بنظمه»[4].

---

[1] دلائل الإعجاز، الجرجاني ، ص: 79- 80 .

[2] اللغة العربية و الفكر النحوي، ممدوح عبد الرحمان، ص :187 .

[3] دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص: 94.

[4] المصدر نفسه، ص: 95.

«فهذه جميعها جمل أساسية صحيحة استوفت قواعد الكفاءة الذاتية، و جاءت متوافقة مع صحة القواعد التي وضعها علماء النحو في باب الخبر»[1] و الشيء الذي يتحكم في إنتاج الجمل هو قصد المتكلم و هو الذي أنتج النص اللغوي، فإن النص اللغوي هو السبيل الوحيد للكشف عن قصد المتكلم، فلم يكن الترتيب إذن إلا سبيلا للتصور ومعينا على الإفهام إذ إن تأليف الألفاظ راجع حتما إلى تأليف الدلالات النحوية الذي يشكل صورة واقعية أو واقعا ماديا لتأليف المعاني في النفس ... فليس نظم الألفاظ في حقيقة أمره إلا نظما للمعاني إذ نظم الظاهر يرجع إلى قصد نظم غير الظاهر، و من ثم يكون الوصول إلى مرام نظم المعاني أشد عسرا من مرام نظام الألفاظ فليس وصف اللفظ بمنفصل عن وصف المعنى، سواء قلنا فصاحة أو نظما فالمزية أو الفضل يتقاسمها اللفظ و المعنى معا[2].

فالكلام يتم من خلال الألفاظ و المعاني من المتكلم معبرة عن حالة إلى السامع، و يراعي المتكلم في ذلك عدة أشياء، و تلك المعاني تترتب في النفس أولا « و هو التصور الذهني القائم على التقليد لمأثور ومستعمل كلام العرب»[3] و هو تواليها في النطق فقط، و ليس نظمها بمقتضي عن معنى و لا الناظم لها بمقتف في ذلك رسما من العقل اقتضى أن يتحرى في نظمه لها ما تحرّاه، و يمكن أن يسمى هذا بمستوى التفكير اللغوي و إن هذا المستوى الأول لا معنى له ولا فصاحة للفظ المفرد فلابد من المستوى الثاني و هو التعليق بين الأصوات و الألفاظ، و ما تؤديه من معاني: نظم الحروف و هو تواليها في النطق بمقتضى عن معنى و يمكن أن يسمى بمستوى معاني الكلم المفردة فلا معنى له دون المستوى الثالث فـ: « إنّ الألفاظ لم توضع لتعرف بها معانيها في أنفسها، و لكن لأن يضم بعضها إلى بعض فيعرف فيما بينها علم شريف»[4]

---

[1] العربية و التفكير النحوي ، ممدوح عبد الرحمان ، ص : 195.

[2] يراجع: دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية و الدلالة، سعيد بحيري، ص: 184.

[3] دلائل الإعجاز، الجرجاني ، ص: 330 .

[4] المصدر نفسه، ص: 43.

و بقي جانب هام من جوانب دراسة المعنى، و هو جانب جمالي، يمكن أن يطلق عليه المعنى النفسي، و هو ما اهتدى إليه في تاريخ الدراسات البلاغية العلامة عبد القاهر الجرجاني و أقام على أساسه بحوث علم المعاني، وهو كما يقول عبد القاهر: « ترتيب المعاني في النفس ثم النطق بالألفاظ على حذوها»[1]

« و إحداث هذا التوافق بين المعاني النفسية والتراكيب الدالة عليها، لا يتم إلا بمعرفة عميقة للوظائف النحوية لأدوات النفي، أو أدوات الشرط، أو أدوات النداء أو أدوات الاستفهام وما يمكن أن يحدثه وضع أداة مكان أداة من تغيير في المعنى، وكذلك ندرك أثر نوعيه الكلمة و موقعيتها في المعنى، فالكلمة المعرفة غير الكلمة المنكرة، والمعارف كذلك متفاوتة القيمة الدلالية فليس معنى الضمير مساويا لمعنى الموصول أو الإشارة ... و هكذا»[2].

«و الموقعية كذلك لها أثر في المعنى فتأخير الكلمة أو تقديمها أو توسيطها ذو أثر في إعطاء مدلول خاص لمعناها، هذه العلاقة بين المعنى النفسي و الوسائل النحوية التي تؤديه هي العلاقة التي اهتدى إليها صاحب نظرية علم المعاني و أطلق على هذه العلاقة اسم نظرية النظم»[3]

« و الملاحظ أن عبد القاهر يعول على تغير المعاني و الألفاظ بمالها من دليل على أن الترتيب في المعاني والاعتبار بمعرفة مدلول العبارات النحوية ويتشدد في مسألة النحو والأغراض هو المستخرج لها وهو المعيار الذي يعرفنا على صحيح الكلام من سقيمها»[4].

« و إن كان كذلك وجب أن تعلم قطعا و ضرورة أن تلك المزية في المعنى دون اللفظ و عبارة أخرى في هذا بعينه و هي أن يقال: قد علمنا علما لا تعترض معه شبهة أن الفصاحة فيما نحن فيه عبارة عن مزية هي بالمتكلم دون واضع اللغة و إذا كان كذلك فينبغي لنا أن ننظر إلى المتكلم هل يستطيع أن تزيد من صنيعه مزية يعبر عنها بالفصاحة»[5].

---

[1] المصدر السابق، ص: 44

[2] دراسة الأسلوب بين المعاصرة و التراث، أحمد درويش، ص: 88

[3] المرجع نفسه، ص: 88.

[4] نظرية النظم، صالح بلعيد، ص: 136

[5] دلائل الإعجاز الجرجاني، ص: 109

يلاحظ أن الجرجاني يجعل المزية من صنع المتكلم و هي نتيجة المعنى الذي يقصده فينظم على شاكلته ألفاظا و ليست من صنع واضع اللغة لهذا وجب التركيز على المتكلم و قياس استطاعته، و مما يؤكد الأمر «كيف يتصور وقوع قصد منك إلى معنى كلمة من دون أن تريد تعليقها بمعنى كلمة أخرى، و معنى القصد إلى معاني الكلم أن تعلم السامع بها شيئا لا يعلمه؟ و معلوم أنك أيها المتكلم لست تقصد أن تعلم السامع معاني الكلم المفردة التي تكلمه بها، فلا تقول: خرج زيد، لتعلمه معنى خرج في اللغة، ومعنى زيد ، كيف ومحال أن تكلمه بألفاظ لا يعرف هو معانيها كما تعرف؟ و لهذا لم يكن الفعل وحده من دون الاسم، و لا الاسم وحده من دون اسم آخر أو فعل كلاماً، و كنت لو قلت "خرج" ولم تأت باسم و لا قدرت فيه ضمير الشيء، أو قلت: زيد، و لم تأت بفعل و لا اسم آخر و لم تضمره في نفسك كان ذلك و صوتا تصوته سواء فاعرفه»[1].

و بعدها أراد الجرجاني أن يقدم ثلة من المتكلمين المتميزين بقصد الوقوف عند سبب تميزهم في كلامهم منهم بشار في قوله:

كَأَنَّ مُثَارَ النَّقْعِ فَوْقَ رُؤُوسِنَا وَ أَسْيَافُنَا لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبُهُ[2].

علق عليه قائلا : « انظر هل يتصور أن يكون بشار قد أخطر معاني هذه الكلم بباله أفرادا عارية من معاني النحو التي تراها فيها، و أن يكون قد وقع "كأن" في نفسه من غير أن يكون قصد إيقاع التشبيه منه على شيء، و أن يكون فكر في " مثار النقع" من غير أن يكون أراد إضافة الأول إلى الثاني، و فكر في "فوق رؤوسنا" من غير أن يكون قد أراد أن يضيف "فوق إلى الرؤوس" و في الأسياف من دون أن يكون أراد عطفها بالواو على "مثار" و في الواو من دون أن يكون أراد العطف بها»[3].

فالجرجاني يستبعد أن يكون بشار قد فكر في المفردات معزولة عن المعاني النحوية من إسناد و إضافة وغيرها ويتضح ذلك أكثر في قول (البدراوي): «فالمعنى اللغوي الذي هو محصول التعلق جاء ثمرة إتباع طرق التعليق بين الكلم و توخي معاني النحو بين مفردات اللغة فجاء معنى واحد لا عدة

[1] المصدر السابق، ص: 262.
[2] ديوان بشار بن برد، ص: 278.
[3] دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص: 262

معاني و لا يمكن الفصل بين أجزائه، فما حصل عليه السامع هو ذلك المعنى ككل و إن جرأه اللغويون في تحليلهم النحوي»[1].

يتضح أن الدلالة لم تبن بمفردات اللغة لا متفرقة ولا مجتمعة إذ ليس الهدف إعلام المخاطب معاني المفردات في حد ذاتها « و إنّما جاءت الدلالة نتيجة لوجوه التعلق و الأحكام التي هي محصول التعلق»[2].

« و على الرغم من أهمية معاني المفردات إلا أنها ليست هي الدلالة فمحال أن تخاطب شخصا بمفردات لا يعرف هو معانيها كما تعرف، ولكنك تتوخى ترتيبا خاصا في اللغة تلاءم بينه و بين الموقف المخبر عنه»[3].

ثم يؤكد الجرجاني أن ما يصنعه منشئ اللغة و ما يتوخاه من طرق التعلق إنما هو يقصد الإبانة عن دلالة معلومة و أنّه لموجب «فمراعاة حال المنظوم بعضه مع بعض من تقديم أو تأخير أو حذف أو إظهار أو إضمار إنما هو لموجب و يعد نسقا، أما أن يكون مع عدم الموجب نسق فمحال»[4]، و نتيجة لهذا فكل أسلوب صنعه منشئ لغة هو له ويختص به و ينسب لقائله و يعرف به، و من ثم فإنّ " قفا نبك..." هو قول امرئ القيس خاص به و هو أسلوبه صنع به ما صنع، و هذا ما يعنيه هرمان بول (*Hermann Paul*) ، بقوله: « إن كل خلق لغوي هو من عمل الفرد و إنه ليظل من عمل الفرد»[5].

و يقول الجرجاني في هذا : «فأنت مثلا لو حاولت أن تشرك مع جرير أحدا في قوله :

وَ لَيْسَ لِسَيْفِي فِي الْعِظَامِ بَقِيَّةٌ

حاولت محالا لأنه قوله بعينه ، فلا يتصور أن يشرك فيه جرير معه غيره»[6].

---

1 عالم اللغة، عبد القاهر الجرجاني المفتن في العربية ونحوها ، البدراوي زهران ، ص: 225.

2 المرجع نفسه، ص: 225 .

3 المرجع نفسه، ص: 226.

4 دلائل الإعجاز ، الجرجاني، ص: 361.

5 مقدمة لدراسة لغة العرب، محمود السعران، ص : 302 .

6 دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص: 121.

فكل ناظم يختار الألفاظ الخاصة به و يضعها داخل التراكيب بالصورة التي تتفق و المعنى الذي يريد التعبير عنه و هذا ما يؤكده قول الجرجاني: «فأوّل ما يبتغيه الناظم بنظمه أن ينظر في وجوه كل باب و فروقه فينظر في الخبر ... فتعرف لكل من ذلك وضعه و تجيء به من حيث ينبغي له»[1].

فالبغية إشارة مباشرة للقصد و الرغبة التي تصدر من المتكلم و ينطلق منها، فبعد تحديدها وجب عليه النظر إلى مانعته الجرجاني بالوجوه و الفروق، و يقصد بأن يلتفت إلى المباني و الاختلافات الدقيقة التي تعكس الفروق في المعاني، كأن ينتبه للخبر أي المسند فإن اختار اسما قصد ثباته و رسوخه، و إن اختاره فعلا أحياه و حركه، و إن جعله مضارعا بث فيه نبض الاستمرارية، أما إن عرف المسند فقد حدد نسبته إلى المسند إليه دون غيره ...و غيرها من أمور رأينا في مباحث مرت.

و هذا ما يجعل الجملة لا تصلح لكل المناسبات « فلكل تركيب موضع يصلح أن تجيء فيه منشئ اللغة يعرف المعنى الذي في نفسه و يريد أن يعلم عنه و يكشف، فيختار له اللفظ الذي هو أخص به و أكشف عنه و أتم له ويضعه في موضعه داخل التركيب و يجيء به حيث ينبغي، لذلك فكل ضرب تخالف دلالته دلالة الآخر لأدنى تعديل مهما بدا بينهما من قريب شبه و لو صنعت بالتركيب أدنى تغيير أسقطت نسبته من صاحبه و قطعت الرحم بينه و بين منشئه بل أحلت أن يكون له إضافة إلى قائل و نسب يختص بمتكلم، و بالتالي فأنت قد غيرت المعنى الذي أراد ...»[2].

2- علاقة السامع بالنحو:

هو الطرف الثاني الذي لأجله أنتج الكلام ، و هو القطب الذي يتحكم في نظم الكلام بالنظر إلى حاله. هذا السامع يخاطبه المتكلم بألفاظ متعارف عليها بينه و بين المتكلم، و لن يتمكن من للوصول إلى قصد المتكلم إلا إذا كان مطلعا على معدن علم اللغة و هو الشعر بقوله: «... و كان محالا أن يعرف كونه كذلك، إلا من عرف الشعر الذي هو ديوان العرب، و عنوان الأدب»[3] و الفائدة من هذا الإطلاع تكمن في إثراء الرصيد اللغوي الذي يعود له كلّما أشكل عليه الأمر، و

[1] المصدر السابق، ص: 64.

[2] عالم اللغة، عبد القاهر الجرجاني المفتن في العربية و نحوها، البدراوي زهران، ص: 228

[3] دلائل الإعجاز ، الجرجاني، ص: 17 .

الذي يحتاجه في عملية المقابلة و الموازنة التي تصبح ضمنية في ذهنه، هادفا بها إلى الوصول إلى قصد المتكلم، و الوقوف على سرّ التميز في كلامه، و لن يتحقق هذا إلا إذا كان متمكنا نحويا و على علم بمعاني النحو، و قادرا على التحليل النحوي الموصل إلى مرام المتكلم، و سرّ النظم، لذا عليه أن يفكك مثلا الآية: ﴿ **وَ قِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَ يَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَ غِيضَ الْمَاءُ وَ قُضِيَ الأَمْرُ وَ اسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِي وَ قِيلَ بُعْداً لِلْقَوْمِ الظَّالِمِين** ﴾ [1].

يقوم الجرجاني بسبرها و تتبع مواطن الإعجاز و السرّ فيها، الذي يكمن في: « مبدأ العظمة في أن نوديت الأرض، ثم أمرت، ثم في أن كان النداء بـ "يا" دون " أي"، نحو: "يأيتها الأرض "، ثم إضافة " الماء" إلى " الكاف"، دون أن يقال: " ابلعي الماء"، ثم أن اتبع نداء الأرض و أمرها بما هو من شأنها، نداء السماء و أمرها كذلك بما يخصّها ثم أن قيل : "و غيض الماء" فجاء الفعل على صيغة "فُعل" الدالة على أنه لم يغض إلا بأمر آمر، و قدرة قادر، ثم تأكيد ذلك و تقريره بقوله تعالى: ﴿**وَ قُضِيَ الأَمْرُ**﴾ ثم ذكر ما هو فائدة هذه الأمور، و هو﴿ **اسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِي**﴾ ثم إضمار "السفينة " قبل الذكر، كما هو شرط الفخامة و الدلالة على عظم الشأن، ثم مقابلة "قيل" في الخاتمة "بقيل" في الفاتحة»[2].

إذا أراد المتكلم أن يفتح زناد عقل سامعه عمد إلى إضمار شيء في كلامه و مثل لذلك بقول البحتري :

وَكَمْ ذُدْتَ عَنِّي مِنْ تَحَامُلِ حَادِثٍ   وَ سُورَةِ أَيَّامٍ حَزَزْنَ إِلَى الْعَظْمِ

و ذلك حين حذف المفعول به لأن أصل الكلام (حززن اللحم إلى العظم) و يقول في ذلك « ... و ذاك أن من حذق الشاعر أن يوقع المعنى في نفس السامع إيقاعا يمنعه به من أن يتوهم في بدء الأمر شيئا غير المراد ، ثم ينصرف إلى المراد ... و معلوم أنه لو أظهر المفعول فقال: "و سورة أيام حززن اللحم إلى العظم" لجاز أن يقع في وهم السامع إلى أن يجيء إلى قوله: "إلى العظم" أن الحز كان في بعض اللحم دون كله "و أنه قطع ما يلي الجلد ولم ينته إلى ما يلي العظم، فلما كان كذلك ترك ذكر " اللحم " و أسقطه من اللفظ ليبرئ السامع من هذا الوهم، و يجعله، بحيث يقع المعنى منه

[1] سورة هود: الآية 44 .
[2] دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص: 40 .

في أنف الفهم، و يتصور في نفسه من أول الأمر أن الحز مضى في اللحم حتى لم يرده إلا العظم ...»[1].

فهذا تأكيد لهدف الجرجاني أن يسلك السامع هذا المسلك في التحليل ليأمن اللبس، و يصل إلى الفهم الدقيق للكلام، لهذا ثبت أن المتكلم يراعي حالته ثم ينتج جملته ويوجهها إليه، فإن كان السامع خالي الذهن فهو بحاجة إلى فائدة الابتداء فيُجاب بجملة إسنادية يكون مسندها نكرة، و إن كان يعلم وقوع المسند و لكنه في حيرة من أمره و مترددا في إسناده إلى مسند إليهما مختلف، عندها يضطر المتكلم إلى إلحاق "ال" التعريف بالمسند لتحدده للمسند إليه دون غيره، و هذا واضح في قول الجرجاني: «و النكتة أنك تثبت في الأول الذي هو قولك: "زيد منطلق" فعلا لم يعلم السامع من أصله أنه كان، و تثبت في الثاني الذي هو "زيد المنطلق" فعلا علم السامع أنه كان و لكنّه لم يعلمه لزيد، فأفدته ذلك، فقد وافق الأول في المعنى الذي له كان الخبر حبرا، و هو إثبات المعنى للشيء، و ليس يقدح في ذلك إنك كنت قد علمت أن انطلاقا كان من أحد الرجلين، و لأنك إذا لم تصل إلى القطع على أنه كان من زيد دون عمرو، وكان حالك في الحاجة إلى من يثبته لزيد، كحالك إذا لم تعلم أنه كان من أصله»[2].

يستمر الجرجاني في تبين الفروق في دلالات الجمل التي يعتمدها المتكلم بحسب حالة سامعه بقوله: «و تمام التحقيق أن هذا الكلام يكون معك إذا كنت قد بلغت أنه كان من إنسان انطلاق من موضع كذا في وقت كذا لغرض كذا، فجوزت أن يكون ذلك كان من زيد، فإذا قيل لك" زيد المنطلق "صار الذي كان معلوما على جهة الجواز معلوما على جهة الوجوب ثم إنهم إذا أرادوا تأكيد هذا الوجوب أدخلوا الضمير المسمى "فصلا" بين الجزأين فقالوا : " زيد هو المنطلق»[3] .

و يضيف المخزومي الذي استسقى معظم أفكاره من دلائل الجرجاني قائل: «و الجملة خاضعة لمناسبات القول و للعلاقة بين المتكلم و المخاطب و لا يتم التفاهم في أي لغة إلا إذا روعيت تلك المناسبات، و أخذت العلاقة بين أصحابها بنظر الاعتبار، و لن يكون الكلام مفيدا و لا الخبر مؤديا

[1] المصدر السابق، ص: 116 .
[2] المصدر نفسه، ص: 120.
[3] المصدر نفسه، ص: 120.

غرضه ما لم يكن حال المخاطب ملحوظا، ليقع الكلام في نفس المخاطب موقع الاكتفاء و القبول ...»[1].

هذا إقرار صريح أن لحال المخاطب دورا في تحقيق وظيفة التواصل في الكلام الذي قسمه (الجرجاني) على ضربين: «ضرب أن تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده و ذلك إذا قصدت أن تخبر عن "زيد" مثلا بالخروج على الحقيقة، فقلت: "خرج زيد"، و بالانطلاق عن عمرو، فقلت: "عمرو منطلق" ، وعلى هذا القياس ، ضرب آخر أنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، و لكن يدلك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة ، ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض، و مدار هذا الأمر على "الكناية" و "الاستعارة" و "التمثيل" ... أو لا ترى أنك إذا قلت: "هو كثير رماد القدر"، أو قلت "طويل النجاد" أو قلت في المرأة: "نؤوم الضحى" فإنك في جميع ذلك لا تفيد غرضك الذي تعني من مجرد اللفظ و لكن يدل اللفظ على معناه الذي يوجبه ظاهره ، ثم يعقل السامع من ذلك المعنى على سبيل الاستدلال، معنى ثانيا هو غرضك كمعرفتك من "كثير رماد القدر" أنه مضياف»[2] .

في هذا الكلام إشارة للسامع أن يتجاوز المفردة التي توحي له بالمعنى الأول، إلى المعنى الثاني المراد، الذي هو مقصود المتكلم، و أن يوظف الاستدلال و يتضح هذا الأمر في قوله: « و إذا قد عرفت هذه الجملة فهاهنا عبارة مختصرة وهي أن تقول: "المعنى" و "معنى المعنى، تعني بالمعنى المفهوم من ظاهر اللفظ و الذي تصل إليه بغير المعنى إلى معنى آخر ...»[3]، فالسامع إذن مجبر على اختراق المعنى الأول الذي يوحيه اللفظ لأنه المعنى الظاهر غير المقصود، إلى المعنى الثاني الذي يدرك بالاستنباط من الأول، و هذا الأمر مؤكد في قوله: « فالمعاني الأولى المفهومة من أنفس الألفاظ هي المتعارض و الوشي و الحلي التي تكسي تلك المعارض، و تزين بذلك الوشي و الحلي ... »[4].

إضافة إلى توظيف الاستنباط يشترط عدم الجهل باللغة، و يصرح صاحب الدلائل بذلك في قوله: «ذلك لأنه لا يخلو السامع من أن يكون عالما باللغة، و بمعاني الألفاظ التي يسمعها، أو يكون

---

[1] في النحو العربي، نقد و توجيه، مهدي المخزومي، منشورات المكتبة العصرية، صيدة ، بيروت، ط1، 1964، ص: 225 .
[2] دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص: 173 .
[3] المصدر نفسه، ص: 173.
[4] المصدر السابق، ص: 174.

جاهلا بذلك ... فإن كان عالما لم يتصور أن يتفاوت حال الألفاظ معه، فيكون معنى لفظ أسرع إلى قلبه من معنى لفظ آخر، و إن كان جاهلا كان ذلك في وصفه أبعد[1].

و يختم الكلام في هذا الأمر بقوله: «و جملة الأمر أنه إنما يتصور أن يكون لمعنى أسرع فهما منه لمعنى آخر، و إذا كان ذلك مما يدرك بالفكر، و إذا كان مما يتجدد له العلم به عند سمعه للكلام، و ذلك محال في دلالات الألفاظ اللغوية، لأن طريق معرفتها التوقيف.. »[2].

و إذا كان الجرجاني يشترط في السامع أن يكون عالما باللغة ، فإنه يشترط فيه شرطا أخر لا يقل أهمية عن الأول و هو أن يكون السامع متذوّقا للغة و في ذلك يقول: «و اعلم أنه لا يصادف القول في هذا الباب موقعا من السامع، و لا يجد لديه قبولا، حتى يكون من أهل الذّوق والمعرفة، و حتى يكون ممن تحدثه نفسه بأن لا يؤمى إليه من الحسن و اللطف أصلا، و حتى يختلف الحال عليه عند تأمل الكلام، فيجد الأريحية تارة، و يعرى منها أخرى، و حتى إذا عجبته عجب، و إذا نبهته لموضع المزية انتبه، أما من كان الحالان و الوجهان عنده أبدا على سواء، وكان لا يتقيد من أمر النظم إلا الصحة المطلقة، و إلا إعرابا ظاهرا، فما أقل ما يجري الكلام معه، فليكن من هذه صفته عندك بمنزلة صحيحه من مكسوره و مزاحفه من سالمه، و ما خرج من البحر مما لم يخرج منه في أنك لا تتصدى له، و لا تتكلف تعريفه، لعلمك أنه قد عدم الأداة و التي معها يعرف، والحاسة التي بها يجد، فليكن قدحك في زند وار، و الحك في عود أنت تطمع منه في نار»[3].

يشير الجرجاني في هذه المقولة إلى أن تأثر السامع بالكلام متوقف على ما يتحلى به من ذوق و معرفة، التي تجعله يقف على سر الحسن و اللطف وأن يكون يقظا فطنا يتوصل إلى قصد متكلمه فيتعجب إن أوحي له بذلك، و انتبه إن نُبّه، أي أن تكون استجابته للكلام مناسبة، و ينفي التأثر عن السامع الذي تساوت عنده الوجوه فلا يتفطن إلا للصحة النحوية، و يستحوذ على اهتمامه أواخر الكلمات، و أحكامها الإعرابية فيكون الكلام قليل الأثر في نفسه إن لم يكن منعدما.

يزداد الأمر خطورة بعدم التمييز بين الأوزان الشعرية و سبب ذلك افتقاد المستمع لأداة التحليل و الفهم و هي المعرفة النحوية والذوق اللغوي ،ويقول بعدها الجرجاني : « و اعلم أن هؤلاء ، وإن

[1] المصدر نفسه، ص: 175.
[2] المصدر نفسه، ص: 175.
[3] المصدر نفسه، ص: 190-191 .

كانوا هم الآفة العظمى في هذا الباب، فإن من الآفة أيضا من زعم أنه لا سبيل إلى معرفة العلة في قليل ما تعرف المزية فيه و كثيرة، و أن ليس إلا أن تعلم أن هذا التقديم و هذا التنكير أو هذا العطف، أو هذا الفصل حسن، و أن له موقعا من النفس و حظا من القبول، فأما أن تعلم لم كان كذلك ؟ و ما السبب ؟ فممّا لا سبيل إليه، و لا مطمعة من الإطلاع عليه، فهو بتوانيه و الكسل فيه، في حكم من قال ذلك ... »[1]

و إن عدنا إلى المخزومي في قوله: « ... الأساليب إنما تستخدم على النحو الذي يتفق مع ما تتطلبه مناسبات القول وحال المخاطب فيها، فلا توكيد دون أن تشعر حال المخاطب بحاجتها إلى التوكيد، و لا نفي دون أن يلاحظ ما في نفس المخاطب من أحاسيس ساورته خطأ مما اقتضى المتكلم أن يسعى لإزالة ما علق في ذهنه منها بأسلوب النفي، و لا استفهام دون أن يراعى فيه مقتضيات الأحوال ومتطلبات القول لأن الاستفهام كما تعلم طلب الفهم ، و طلب الفهم يتفاوت فيما يراد فهمه، فقد يستفهم عن وقوع نسبة، و قد يستفهم عمن أوقع النسبة أو عمن تلقاها».[2]

نجده يؤكد على أن كل هذه الأساليب في الخطاب تراعي حال السامع أي المخاطب .

---

1 المصدر السابق، ص: 191 .

2 في النحو العربي، نقد و توجيه، المخزومي، ص : 228-229

و خلاصة الأمر نجد أن الجرجاني قد أجمل شرط المعرفة النحوية والرصيد اللغوي المستمد من التراث اللغوي القديم و عده رهنا للبيان لطرفي الكلام أي الذي صدر منه و الذي وجه إليه الكلام .

إن هذا المتكلم لا ينطلق من فراغ في كلامه، فرغبته و جملته مرتبطة بحالة سامعه، و لن يستطيع التأثير فيه، إلا إذا احتواه، لهذا تتغير جملته و قبلها قصده بتغير حال سامعه إن كان جاهلا تماما، أو كان شاكا أو مترددا، أو منكرا ...

أما السّامع أو المخاطب أو المتلقي فلابد أن يكون فطنا ذواقا للغة، و لن يتمكن من التواصل إلى رغبة متكلمه ما لم يكن كذلك، و عليه أن يقف على سرّ الكلام و سبب تمييزه، بالموازنة، و الاحتمالات، و الاستنباط، فيتفطن لنوع الجملة، و يميز بين الخبر و المخبر عنه، يفحص حاليهما تعرضا له من تعريف و تنكير، أو إظهار و إضمار، أو تقديم وتأخير أو زيادة أو غيرها ... .

و آخر ما يلاحظ أن صاحب الدلائل يطلب من المتكلم والسامع أن يجهدا فكريهما ويكونا أكثر يقظة وهذه الأمور لا تتوفر إلا في المتكلم الواعي بل المميز، وأيضا السامع الواعي والمميز. الذين يمكنهما الوقوف على أسرار اللغة و خباياها.

فكل هذه الآراء التي وقفنا عندها في هذا الفصل، إنما تنمو على نظر ثاقب و فكر دقيق، كما تدل على براعة صاحبها في التحليل و قدرته على الإقناع و التدليل، فالقارئ المتمحص لكتابه (الدلائل) يقتنع كل الاقتناع بأنه من التكلف و التعسف أن يفصل بين النحو و البلاغة. و لذلك سوف نحاول من خلال الفصل الموالي الكشف عن محتوى المقررين في منهاج السنة الثانية الثانوية، و مدى إمكانية تطبيق أراء الجرجاني النحوية في مقرراتنا التعليمية .

الفصل الثاني:

المقاربة بين مقرري النحو و البلاغة للسنة الثانية و آراء الجرجاني:

المبحث الأول: تحديد أهداف مقررات النحو و البلاغة للسنة الثانية آداب.

المبحث الثاني: وصف محتوى النحو والبلاغة في كتاب السنة الثانية.

المبحث الثالث: المقاربة بين مقررات النحو و البلاغة و آراء الجرجاني النحوية.

في هذا الجزء من البحث، نحاول الإجابة عن الإشكالية التي هي: هل يمكن تطبيق النظرية الجر جانية في المقررات التعليمية؟ وقع الاختيار على كتاب التلميذ للسنة الثانية آداب، لأنها الشعبة التي تدرس فيها البلاغة والنحو معا، وأيضا لأنها تعكس المستوى الحقيقي للطالب و الهدف الحقيقي لتعلم الأدب في الثانوي، أي أنها المرحلة المستقرة التي يمكن قياسها لأن السنة الأولى تعتبر تحضيرية و تمهيدية لهذا الطور، لذا نجدها تضم الجذوع المشتركة و تعد أيضا مرحلة انتقالية من الأساسي إلى الثانوي.

أما السنة النهائية فهي أيضا مرحلة توديعية للطور الثانوي، و كانت دروسها مراجعات لما جاء في السنتين الأولى و الثانية، بدليل أنها لم تخصص حصة مستقلة للنحو، و لا للبلاغة بل تعالج هذه الدروس عن طريق حصة تطبيقية تقويمية .

و قبل أن نخوض في هذه الدراسة يتحتم علينا الوقوف على منهاج اللغة العربية لهذه المرحلة من التعليم.

وصفت هذه الوثيقة بأنها " تتسم ... بسمة التطور الدائم و التجديد المستمر، و لا نكاد نجد منهاجا تربويا ثابتا لفترات زمنية طويلة لأن الحياة الإنسانية في نمو مطرد و تحول دائم"[1].

و هذا الشيء أزال الخوف عنا و زادنا شجاعة للتعرض لمحتويات الكتاب و اعتمدنا "... منهاج اللغة العربية و آدابها الموجه للمرحلة الثانوية من التعليم العام الذي صدر في ماي 1993م، خضع للتعديل و التحسين في مضامينه سنة 1994 م و هي العملية التربوية التي أطلق عليها اسم التخفيف فأعيد النظر في المضامين بحذف بعضها و إعادة ترتيب بعضها الآخر" [2] .

أما الأساس الذي وضع من خلاله المنهاج نجد: "إعادة تنظيم صلة المتعلم بالمعارف في ضوء مبادئ التربية الحديثة، التي وسعت مجال العمل التربوي، و اهتمت بمتطلّبات المجتمع وحاجات المتعلمين و اعتنت بالمعارف، و سبل تبليغها، و أثرها في تغيير سلوك المتعلم" [3]، و المنهاج يحقق مجموعة من المطالب قبل الأهداف حددت ب:

[1] منهاج اللغة العربية، ص: 6 .

[2] المصدر نفسه، ص: 6

[3] منهاج اللغة العربية، ص: 8 .

- "ربط الأهداف العامة لمادة اللغة العربية و آدابها بمهام التعليم الثانوي و مبادئه.
- ترجمة هذه المبادئ إلى أهداف و ترجمة الأهداف إلى معارف و قدرات و مواقف للتعلم في اللغة
- واكتساب ثقافة أدبية.
- السعي إلى تحقيق التكامل بين مضامين أنشطة اللغة لعربية وآدابها في شكل وحدات تعليمية قابلة للتقويم التكويني يؤلف كل عدد منها مقررا فصليا ينتهي بتقويم "[1].

ما يشد اهتمامنا في هذه المطالب هو تحويل المعارف على قدرات و الأهم هو تحقيق التكامل بين المضامين، و السؤال الذي قد يجيب عليه الكتاب هو كيف تحول المعرفة إلى قدرة؟ و ما هي الوسيلة لتحقيق التكامل بين نشاطين؟

قبل أن نصل إلى المحتوى بحثا عن الإجابة، يلزمنا المنهج بالوقوف عند الأهداف التي لم تفصل في المنهاج كثيرا، لهذا نجد أن أحسن طريقة لعرضها و التعرف عليها ما يلي:

المبحث الأوّل: تحديد أهداف مقررات النحو و البلاغة للسنة الثانية آداب

I. الأهداف العامّة:

يسعى منهاج اللغة العربية و آدابها في التعليم الثانوي العام إلى تحقيق الأهداف العامة الآتية:

- التعمق في فهم اللغة و آدابها، و إجادة توظيفها .
- تمتين الصلة بتراث الأمة الفكري و اللغوي و الأدبي و الاعتزاز بعظمة إنجازها الحضاري عبر التاريخ ، و ترسيخ روح الانتماء و الأصالة.
- التعمق في فهم المحيط الثقافي و الاجتماعي و السياسي و الاقتصادي و التفاعل معه تفاعلا إيجابيا.
- إثراء الرصيد المعرفي و الخبرات، و توسيع مجال الأفكار و الاهتمامات و فهم الطبيعة البشرية.
- صقل المواهب الأدبية و إذكاء الإحساس بالجمال و تنمية الذوق الفني و تهذيبه.
- تهذيب الوجدان بالعواطف النبيلة، و المثل العليا.
- إحداث التوازن في الشخصية بتقوية نوازع الخير والسلوك السوي.

[1] المصدر السابق، ص: 08.

- إكساب منهجية التفكير و العمل، والإعداد لمتابعة الدراسات العليا" [1].

يلاحظ أن أهم الأهداف هي التعمق في الفهم و جودة التوظيف التي لن تتم إلا الاهتمام بما جاء في مقياسي البلاغة والنحو .

و يلاحظ أيضا السياق الاجتماعي والثقافي الذي يمكن من تعميق الفهم و هذه الأشياء تقربنا من الفكر الجرجاني أما عن الأهداف الأخرى فهي:

II. الأهداف الخاصة :

و قسمت إلى جانبين أحدهما معرفي تعليمي و آخر لغوي فالمعرفي كالآتي:

-" دعم مكتسبات المتعلم في علوم اللغة وتعميقها.

-تنظير معارفه و توسيعها لتوظيفها في مختلف المواقف.

-إثراء رصيده اللغوي، وتدريبه على التحكم في استعماله.

-إكسابه القدرة على التحليل و التفسير والتعليل والحكم ودقة الملاحظة والموازنة.

-التعرف على الضوابط الموسيقية للشعر العربي و تطورها"[2].

أما عن الجانب اللغوي فحصرت أهدافه في :

" الممارسة الشفوية و أولها استقبال الخطاب الشفوي و استيعابه و ثانيها إنتاج الخطاب الشفوي والتحكم في تقنياته بـ:

- التماس الكلمة ومراعاة آداب الحديث.
- التعبير بلغة واضحة و ملائمة لمقتضى الحال.
- التقيد بالموضوع، والتزام الوقت المحدد و تجنب الاستطراد.
- التحلي بالشجاعة الأدبية و اعتماد النقد البناء، و دعم الرأي بالأدلة" [3].

لهذه الأهداف صلة وطيدة بما جاء عند الجرجاني و المقصود الإيضاح و الإفهام، والاختيار و مراعاة الحال و السياق، و أيضا الرغبة والقصد.

---

[1] المصدر السابق، ص: 11 .

[2] المصدر نفسه، ص: 12 .

[3] المصدر نفسه، ص: 13 .

كل هذه الأهداف وضعت لتقدم تلميذا تتحقق فيه الملامح الآتية:

- أن يكون المتخرج منهجيا في عمله، منطقيا في تفكيره، مقنعا في نقاشه.
- أن يكون صاحب شخصية قوية، يعتز بلغته ودينه، و وطنه، أمته.
- أن يدرك دوره في المجتمع ، ويعي رسالته فيه من موقع تخصصه.

أما إذا كان أدبيا فلا بد من توفر الملامح الآتية:

" أن يكون متمكنا من القواعد الأساسية للغة العربية، من نحو و صرف و بلاغة، و عروض و قادرا على استعمالها في تعابيره و إبداعاته الأدبية.

أن يكون مطلعا على قدر كاف من الثقافة الأدبية العامة، و على أهم التيارات الأدبية العالمية. أن يكون قادرا على الاستفادة من مطالعاته الخاصة، ومتمكنا من أساسيات النقد"[1].

و من حيث القدرات و المهارات يجب :

"– أن يكون المتخرج قادرا على التعبير عن أفكاره و عواطفه بلغة أدبية راقية.

- أن يكون ذواقا للأدب شعرا ونثرا، و للجمال الفني.
- أن يكون محبا للمطالعة، شغوفا باقتناء الكتب الأدبية و الفكرية"[2]

بقليل من الجهد يلاحظ بأن المنهاج لم يفصل أبدا بين أهداف التعلم لمقياسي البلاغة و النحو، و أجملت هذه الأهداف مما جعلها تتسم بالشمولية ، والتعرض للتأويل أما إن هدفنا للدقة أكثر نجد في كتب تعليمية حددت أهداف تعليم النحو في هذه المرحلة من التعليم.

1- " يكفل سلامة التعبير وصحة أدائه ، وفهم معناه وإدراكه في غير لبس أو غموض .

2- يساعد على جمال الأسلوب وجودته ودقته، و تنمية مهارات التفكير العلمي مثل دقة التفكير.

3- تعين على استعمال الألفاظ والجمل والعبارات استعمالا صحيحا فتتكون عند الدارسين عادات لغوية سليمة .

4- و يرى (هاليداي ***HALLIDY***) في كتابة "النحو الوظيفي" أن للنحو ثلاثة وظائف هي:

---

[1] المصدر السابق، ص:14 .

[2] المصدر نفسه، ص: 15.

أ- مثالية: أي لعمل جمل مثالية .

ب- سياقية: أي من سياق الكلام .

ج- شخصية: أي العلاقة بين الأشخاص و تفاعلاتهم.

5- يقدم لنا العلاقات و الإرشادات، لتصل إلى التفسيرات المحتملة للرسائل التي تتلقاها و هو يقدم هذا من خلال تصنيفه للكلمات أو لمجموعة من الكلمات"[1].

أما الوظائف النحوية الأساسية لتفسير الكلام فتقوم على مجموعة من العناصر هي:

"- العلاقة بين المشاركين في التفاعل.
- الموضوع محل المناقشة.
- وقت الحدث طبيعة الكلام.
- الاتجاه الذي يتملك المتحدث"[2].

إنّ التركيز عن المقياسين النحو و البلاغة جعلنا نهتم بكل ما أشير له من خلال المنهاج عنهما، القواعد أو النحو والصرف في الشعبة الأدبية ذات الساعتين في الوحدة التعليمية للشعبة الأدبية[3].

أما نشاط البلاغة فبالتوازي مع النصوص النثرية، و نشاط العروض بالتوازي مع النصوص الشعرية بحصة ذات الساعة في الوحدة التعليمية[4].

و بعد هذا كله يلاحظ :

أن منهاج اللغة العربية بالتعليم الثانوي على وعي كبير بقيمة الدرس اللغوي فقد:

- خصص له حصة مستقلة أسبوعيا للنحو.
- و أخرى نصف شهرية للبلاغة.
- و ثالثة أسبوعية للتقويم.

و أنه يقوم على نفس الأسسو المنطلقات و المكونات التي يقوم عليها المنهاج و نقصد الدرس اللغوي إذا " ... يهدف ... إلى دراسة بعض ظواهر اللغة العربية من حيث أنساقها النحوية و

---

1 تدريس النحو في ضوء الاتجاهات الحديثة، د. ظبية سعيد السليطي، ص: 27-28 .

2 المرجع نفسه، ص: 28 .

3 يراجع: منهاج اللغة العربية، ص: 25.

4 يراجع: المصدر نفسه، ص: 26 .

البلاغية و العروضية و بنياتها الصرفية و التركيبية، و تنطلق هذه الدراسة أساسا من النصوص كما أنها تستهدف خدمتها على نحو يمكن التلميذ من استثمار معارفه النحوية و البلاغية و العروضية في تفكيك رموز النص و تعميق دلالاته و الدرس اللغوي شأنه شأن باقي مكونات وحدة اللغة العربية، يرمي إلى تنمية الكفايات التواصلية و المنهجية و الثقافية، و تعميق القيم و المواقف الوجدانية ..."[1].

المبحث الثاني: وصف محتوى النحو و البلاغة في كتاب السنة الثانية

محتوى نشاط النحو ونشاط البلاغة :

1- النحو يضم 24 درسا

أ- مباحث في الجملة :

1- الجمل التي لها محل من الإعراب

2- الجمل التي لا محل لها من الإعراب

ب- الأساليب :

3- صيغ التعجب القياسية

4- صيغ التعجب السماعية

5- صيغ المدح والذم : نعم ، بئس

6- صيغ المدح والذم : حبذا ، لا حبذا

7- الإغراء والتحذير

8- الاختصاص

9- الاستغاثة

10- الندبة

11- الترخيم

ج- طائفة من حروف المعاني :

12- أحرف العرض والتحضيض

13- أحرف الجواب

[1] اللسانيات البيداغوجيا، ص: 93 .

14- أحرف التنبيه والتفسير

د- مباحث في الصرف :

الإعلال :- قلب الواو ياء

- قلب الياء والواو والألف همزة
- الإعلال بالحذف

الإبدال : - قلب فاء " افتعل " تاء

- قلب تاء " افتعل " دالا
- قلب تاء " افتعل " طاء

النسب : - إلى المختوم بتاء التأنيث

- إلى الاسم المقصور
- إلى الاسم المنقوص
- إلى الاسم الممدود

2- البلاغة وضمت 10 دروس :

أ- **المعاني** :

1- التقديم والتأخير وأثرهما في الكلام

2- القصر وطرقه

3- القصر الحقيقي ، والقصر الإضافي

4- أغراض القصر وبلاغته

ب- **البيـان** :

5- الكناية

6- المجاز المرسل

ج- البديع :

7- السجع

8- الجناس

9- الطباق والمقابلة

10- التورية

I. وصف محتوى مقياس النحو:

في كتاب التلميذ للسنة الثانية آداب خصص للسنة الثانية آداب كتاب ضم ثلاثة مقاييس و هي النحو، و البلاغة و العروض، فكانت مواضيعه مكملة و استمرارا لما أخذ في السنة الأولى، و قدم للكتاب بـ: « هذا هو الكتاب الثاني و الأخير من سلسلة "المختار في القواعد و البلاغة و العروض، للسنة الثانية الثانوية الأدبية"، بعد الكتاب الأول الموجه للسنة الأولى من المرحلة ذاتها».[1]

ضمّ قسم النحو و الصرف 24 درسا منهما 14 درسا في النحو حوت ثلاثة مباحث، كان الأول في الجملة و اشتمل على درسين هما الجمل التي لها محل من الإعراب و الجمل التي لا محل لها من الإعراب، حددت كيفية و معيار التعرف على كل منهما بإمكانية التأويل بالمفرد و بعدمه، ثم عددت الحالات و الصور التي ترد فيها.

ثُني هذا بمبحث آخر في الأساليب و ضمّ ثمانية دروس، كان الأوّل: صيغ التعجب القياسية المتمثلة في "ما أفعله" و"أفعل به". إذ فُرِّق بينهما في نوع الجمل، و قبلها حددت الشروط التي تمكن من الصياغة على وزنيهما، و أخيرا ختم بكيفية لإعرابهما.

تلا هذا درس آخر بعنوان: "صيغ التعجب السماعية". و تمثل في اختيار ستة مفردات، أو عبارات تستعمل للتعجب. و هي: "يا" النداء، ثم الفعل "شد"، سبحان الله، كلمة "عجب"، و أيضا "لله درك" و "لله أبوك". قدم الكتاب الأمثلة شرح معانيها و ختمها بالقاعدة.

الدرس الثاني: في الأساليب كان: صيغ "المدح والذم"، استهل بالصيغتين "نعم و بئس" اعتبرتا فعلين جامدين، و لا يلزم تأنيثهما لتأنيث فاعليهما، و حددت شروط فاعليهما، بأن يكون ظاهرا، معرف بـ "أل" أو بالإضافة، أو يكون: "من" أو "ما" الموصولتين، أو يكون ضميرا مستترا وجوبا مفسرا بتمييز.

و الشيء نفسه مع الصيغتين "حبذا و لا حبذا" تم تفكيكهما للفعل الجامد، ثم الفاعل المتمثل في اسم الإشارة عُدا جملة فعلية في محل رفع خبر للمخصوص الذي هو مبتدأ مؤخر.

---

[1] مقدّمة كتاب المختار في القواعد و البلاغة و العروض

أمّا الدرس الموالي في جملة الأساليب يأتي عنوان: "الإغراء و التحذير" تم فيه تحديد لمفهوم الإغراء ثم التحذير بعدها بيّن سبب النصب، و هو الفعل المحذوف الذي يحذف وجوبا أو يحذف جوازا، و الفعل قدّر في الإغراء بـ "الزم"، أمّا في التحذير بـ: (باعد، تجنب، احذر، أُحَذّر ..).

يلي هذا الدرس آخر شبيه في النصب بالفعل المحذوف، إذ حدد فيه مفهوم الاختصاص و وضح متى و أين يكون، باشتراط جملة من الضمائر، للمخاطب و المتكلم دون الغائب، أمّا الفعل المحذوف فقدر بـ: "أخص، أقصد، أعني" و عددت حالات المخصوص الذي يكون معرفا بـ " أل"، أو مضافا للمعرف بـ "أل"، أو يكون لفظ (أيها، أيتها) و بهذا نصل إلى ثلاثة دروس متوالية في أسلوب النداء و هي:

أولا: "الاستغاثة" التي حددت بـ: نداء موجه إلى من يخلص من شدة واقعة بالفعل أو يعين على دفعها قبل وقوعها ثم حددت أركانه بـ: أداة النداء و يشترط أن تكون "الياء" بعدها المستغاث به مجرور بلام مفتوحة قد يجرد منهما و بعده المستغاث منه أوله.

ثاني هذه الدروس: "الندبة "التي حدد مفهومها، بأنها نداء المتفجع عليه أو المتوجع منه وأركانها هي: الأداة و تكون "وا" مطلقا أو"يا" باشتراط أمن اللبس، و يشترط في المندوب ألا يكون نكرة، كما لا يكون اسم إشارة، و لا اسم موصول، و يختم بألف زائدة و يجوز أن يزاد عليها "هاء" السكت. و تعرض بعدها للإعراب فأخبر بأنه يأخذ حكم المنادى.

أمّا ثالث هذه الدروس كان "الترخيم" الذي عرف بأنه حذف آخر المنادى للتخفيف والتحبب غالبا، أو للاستهزاء أو غير ذلك، من الأغراض البلاغية. بعد ذلك حددت طريقته بـ: حذف الحرف الأخير من الثلاثي المذكر و حذف تاء التأنيث من المؤنث و حذف حرفين إذا كان الحرف الرابع حرف لين و أن ما يقل عن ثلاث و المركب لا يرخم.

أمّا إعرابه فالبناء على ما كان يرفع به قبل الترخيم في محل نصب.

أمّا ثالث المباحث في هذا المقرر هو: " طائفة من حروف المعاني" و قسم إلى:

أولا : "أحرف العرض و التحضيض"، التي قدمها الدرس على أنها من الأساليب الإنشائية الطلبية فرقت القاعدة بينهما باعتبار الأول طلب بلين ورفق، والثاني بعنف و شدة. ثم عددت و

أحصت الأحرف المستعملة لكل منهما، و المشتركة بينهما، و شروط إفادتهما، و هي: دخولها على جملة فعلية فعلها مضارع، و تغير الإفادة إلى التوبيخ إذا دخلت على الفعل الماضي.

و ثانيا: أحرف " الجواب " التي تخفي جملة تامة و تكون للإثبات و هي: "نعم" ، "بلى" "إي" و بينت القاعدة فوراق الاستعمال، و قسمت نعم إلى: ما جاءت للتصديق بعد الخبر، و ما جاءت للوعد بعد النهي و الأمر، و ما جاءت للإعلام أكيد بعد الاستفهام، و"بلى" التي تكون للإثبات لسؤال دخل عليه النفي أما الأخرى أي: "إي" تسبق القسم، و أيضا أشير لأحرف الجواب التي تستعمل للنفي مثل لا- كلا.

ثالث دروس أحرف المعاني كان: "أحرف التنبيه والتفسير". كانت البداية بـ: أحرف التنبيه عددت بـ: (ها) ، (أما)، (ألا)، (يا) ثم بين فروق الاستعمال، فالهاء تستعمل مع أسماء الإشارة و الضمائر التي هي للرفع و بعد "أي" في النداء، بينما "أما" استفتاحية تفيد تحقيق ما بعدها وعادة ما تسبق القسم، أما "ألا" فهي أيضا استفتاحية تفيد تحقيق ما بعدها و أخيرا "يا" التي تدخل على: ليت، أو حبذا، أو ربّ.

و آخر أحرف المعاني كانت أحرف التفسير وكان: " أن" و" أي" و فرّق بينهما باعتبار "أن" تختص بتفسير الجمل و يشترط فيها أن تقع بين جملتين تتضمن الأولى معنى القول دون حروفه.

أما: " أي" فتكون لتفسير المفردات و الجمل بدون شرط، و إن فسرت " أي" مفردا بآخر كان ما بعدها بدلا مما قبلها.

II. وصف محتوى مقياس البلاغة:

أول المباحث كان في"علم المعاني" و ضمّ أربعة دروس، و آخر للبيان و ضم درسين وآخر للبديع وضم أربعة دروس.

فالدرس الأول في البلاغة كان "التقديم و التأخير و أثرهما في الكلام"، فيه جاء تحديد لأنواع الجمل، و العناصر التي تحويها كل جملة، و الترتيب الأصلي، و الترتيب الموجود، أو الجديد و ما هو أثره في الكلام.

فحددت مجموعة من الآثار البلاغية في خلاصة و هي: التخصيص و الاهتمام بأمر المتقدم، التعجيل بذكر سبب الفرحة والمسرة ومراعاة نظم الكلام و موسيقاه، تقوية الحكم و تقريره.

و بعدها درس "القصر" إذ حدد مفهومه، ثم عينت طرقه، و أيضا أركانه، ثم ثني القصر بدرس آخر جاء فيه تقسيم له إلى قصر حقيقي، و آخر إضافي باعتبار الحقيقة والواقع، و إلى قصر إفراد، و تعيين وقلب باعتبار حال المخاطب.

و ثالث الدروس في القصر كان لتحديد آثاره البلاغية في أداء المعاني التي منها الإيجاز، تحديد المعنى تحديدا كاملا، التعريض و المبالغة، و الفخر و الادعاء، و تمكين الكلام في النفس و تقريره في الذهن.

بعد مباحث علم المعاني يأتي مبحث جديد في علم البيان، الذي عُني بدرسين هما:

الكناية التي يتعرف عليها التلميذ بعد عرض مجموعة من الأمثلة، ليصل إلى خلاصة يسجلها في كراسة قبل ذهنه و هي: أن الكناية هي لفظ أريد به غير المعنى الذي وضع له، مع جواز إرادة المعنى الأصلي غالبا، و تقسم إلى: كناية عن صفة، وكناية عن موصوف و كناية عن نسبة باعتبار المكنى عنه.

ثم درس المجاز المرسل الذي حدد مفهومه و بعدها اختيرت مجموعة من العلاقات و هي: السببية، و المسببة، و الجزئية، و الكلية، و الحالية و المحلية، و اعتبار ما يكون و أخيرا بين الأثر في أداء المعنى و بلاغة الأسلوب و يظهر ذلك الأثر في أشكال مختلفة منها: التعبير بالمحسوس عن المعنوي و الخفة و الإيجاز و المبالغة.

و بعد مبحث علم البيان يأتي مبحث آخر في البلاغة و هو علم البديع و يضمّ أربعة دروس هي: السجع و الجناس و الطباق و المقابلة و التورية.

و السجع بعد عرض الأمثلة يسجل في الخلاصة بأن السجع هو توافق الفاصلتين في الحرف الأخير و هو ثلاثة أقسام، ما تساوت فقرة، ثم ما طالت فقرته الثانية، و بعدها ما طالت فقرته الثالثة. و أخيرا صنف خير السجع ما كان بعيدا عن التكلف خاليا من التكرار في غير فائدة.

أما الجناس فحدد مفهومه بعد عرض الأمثلة وبعدها حددت شروطه بأنه اتفاق في أربعة أمور هي: نوع الحروف، و شكلها و عددها وترتيبها ثم قسم إلى نوعين تام أو ناقص.

و بعد الجناس يدرس الطباق و المقابلة والتورية

هدف الدرس إلى التفريق بينها بعد عرض الأمثلة و محاولة فهمها فالطباق ثبت أنه الجمع بين الشيء و ضده في الكلام و هو نوعان: طباق إيجاب و هو ما لم يختلف فيه الضدان إيجاب و سلبا. وطباق السلب، وهو ما اختلف فيه الضدان إيجابا و سلبا.
ثم تعرض الدرس للمقابلة و اعتبرها هي اللون الذي نجد فيه معينين غير متقابلين أو أكثر ثم يؤتى بما يقابل ذلك على الترتيب.

و أخيرا تم تحديد أثرها في المعنى و الأسلوب، فالمعنى يزداد وضوحا و قوة بإيراد المعنى مع ضده، أو مع ما يقابله و الكلام يكسب جرسا موسيقيا و نغما جميلا يؤثر في النفس و ينقل الشعور بذلك يخاطب أسلوب الطباق و المقابلة العقل و العاطفة في وقت واحد.

أما التورية فكانت أمثلتها محدودة، و حدد مفهومها في الخلاصة بأنها هي أن يذكر المتكلم لفظا له معنيان، فالأول قريب ظاهر غير مراد، و ثاني بعيد خفي و هو المراد، اعتمادا على قرينة.

و التورية تزيد العبارة حسنا و عمقا، كما تدل على براعة الأديب و قدرته على عدم التصريح بالمقصود.

المبحث الثالث: المقاربة بين النحو و البلاغة و أراء الجرجاني:

يلاحظ من عناوين النحو المقررة على هذا المستوى أولا أنّها غريبة على أذهان التلاميذ و خبراتهم السابقة لأنهم ألفوا دراسة الجملة الاسمية و الفعلية وتحديد عناصرها و الزوائد وأيضا أحكامها الإعرابية، من فتح و ضم و جر، عناوين كالإضافة و الفاعل و المفعول و التمييز لكن هذه أبدا، فمصطلح الإغراء له علاقة بالأغراض و أيضا التحضيض، العرض و الاختصاص، المدح، و التعجب السماعي و القياسي، و الاستغاثة، و الترخيم، و الندبة ...إلخ.

آخر ما يهم في هذه الدروس هو الإعراب أو الحكم الإعرابي، و الأهم هو الدلالة، و المعنى و الغرض و المقام، لهذا يشترط أن يقدم للمثال بكليمات تضع التلميذ في الصورة لتقريب المعنى.

I. مباحث في الجملة:

من اليسير تقريب هذه الأشياء من البلاغة لأنهما قريبة من علم المعاني، و من النظم الّذي يدعو إليه الجرجاني فإذا بدأنا بالجمل التي لها محل من الإعراب و التي لا محل لها من الإعراب فالأولى تدخل فيما أطلق عليه الجرجاني فصل "الفصل و الوصول" الذي درس فيه الجرجاني العطف و قام بالقياس بالعطف بين الجمل إلى العطف بين المفردات و هذا ما يجعلنا نرى أن الجمل التي يمكن تعويضها بمفرد تقوم بنفس الوظيفة النحوية التي كانت للجملة و تأخذ نفس الحكم الإعرابي و نفس الدلالة، ففي الدرس الأول نأخذ مثلا النموذج الأول و هو جملة: لقد حرمك المعتدون أن تعيش. إذ نلاحظ أن حدود النحو هنا لن تتوقف عند المفردات و لا عند الجملة الأولى بل تتعداه للثانية لأته عند التوقف في الأولى لن تتحقق الفائدة و لن يتم المعنى أما الجملة الثانية المقصود دراستها فهي: – أن تعيش– التي تعوض بـ: "العيش" و تحمل محل المفعول به الثاني في الإعراب إذ الأول قد تقدم عن الفاعل، كما يلاحظ أن المفردة التي عوضنا بها الجملة بها الجملة بأكملها قد اقترنت بـ"أل" التي حددتها و جعلتها تدل على نوعية محددة من العيش، العيش الحر، الرضي، الرغيد .. بينما إذا عدنا إلى دلالتها قبل تعويضها بالمفرد نجد أنها تكونت من جملة سبق مسندها بحرف مصدري "أن" و كان المسند فعل مضارع و هذا عند الجرجاني يحوي بدلالة التجديد و الاستمرار. بينما المسند إليه غائب محذوف.

و الشيء نفسه نجده في النموذج الثاني الذي هو " إنهم يظلمون و هم غافلون "

كما هو واضح فهذا النموذج مركب من عدة جمل أولها: إنهم يظلمون و الثانية: يظلمون، أما الثالثة و هم غافلون.

فالمسند إليه في الجملة الأولى هو الضمير "هم" أما المسند وهو المهم "يظلمون" الذي ورد جملة أيضا مكونة من مسند و مسند إليه وهذه الجملة تعوض بمفردة هي: "ظالمون" و الفرق بين الدلالات واضح هو إن كان المسند اسم و هو المعوض به دلّ على الثبوت و الرسوخ أي أن الظلم ثابت راسخ صفة دائمة. بينما المسند "يظلمون" يدل على التجدد و الاستمرار أي أن ذاك الظلم متزايد و متطور غير ثابت عند درجة معينة .

أما الجملة الثالثة فهي: "و هم غافلون" التي تتمثل فيها علاقة الإسناد بين المسند إليه "هم" و المسند "غافلون" التي تدل أيضا على رسوخ و ثبوت صفة الغفلة فصارت من طباعهم و الجملة كلها تعوض بمفرد و هو "غافلين" الذي يكون حالا، و الذي عدّة الجرجاني من الخبر و تقصد الحكم أهميته في الجملة لإضافة الفائدة و التي خصصت أيضا نوعية الظلم .

ثالث النماذج تمثل في: "أن تعيش حياة كتبها الله لك" حوى جملتين الأولى: مسندها فعل مضارع مسبوق "بأن" المصدرية و الذي علمنا دلالته، و المسند إليه غائب عائد على ضمير مستتر تقديره أنت، أما "حياة " فهي المفعول به الذي وجه الجملة الإسنادية و أضاف شيئا لدلالتها. أمّا الجملة الأخرى فهي: كتبها الله لك، فهي متعلقة مرتبطة بالمفردة حياة التي وردت نكرة. فخصصتها بالإتباع و ذلك أنها أولا تكونت من مسند وكان فعلا ماضيا الذي يدل على الحركة و التجدد و اتصل بضمير يعود على الحياة التي وردت نكرة. فخصصتها بالإتباع و ذلك أنها أولا تكونت من مسند و كان فعلا ماض الذي يدل على الحرمة و التجدد و اتصل بضمير يعود على الحياة وهو مفعول به تقدم عن الفاعل الذي هو لفظ الجلالة "الله" و هو المسند إليه. فالجملة بأكملها تعوض بمفردة "مكتوبة" التي تحيل لها وظيفتها النحوية وهي الوصف للحياة، و أيضا حكمه الإعرابي و هو الإتباع في الحركة، و التعريف و التنكير.

و رابع النماذج كان: " الله سيجازيهم و سيعاقبهم " الذي تكون من الجمل الآتية:

- إن الله سيجازيهم .
- سيجازيهم.
- وسيعاقبهم.

أول الجمل مسبوقة بناسخ و يليه المسند إليه المتمثل في لفظ الجلالة أما أهم العناصر و هو المسند كان جملة إسنادية أيضا هي: "سيجازيهم" التي تعوض بمفردة "مجازيهم"، أما الجملة الموالية فشبيهة التركيب و البناء بالتي سبقتها و عطفت عليها و هي "سيعاقبهم" ، و التي تعوض بمفردة معاقبهم و تأخذ الحكم الإعرابي الذي يقره لها الإتباع و هو الرفع لأن مجازيهم خبر لأن.

و خامس النماذج في هذا الدرس هو: "لقد أجبرت على مبارحة أرضك يوم غادرها الكثيرون".

فالنموذج تكون من أكثر من جملة إذ سبق المسند الفعل بلام و أيضا بقد التي تفيد التحقيق و المسند لفعل كان مبنيا للمجهول و تلاه نائب الفاعل وهو المسند إليه الذي تمثل في الضمير "ت" و بعدها حرف جر (على) مع اسم مجرور الذي كان مضاف أضيف إلى مفردة "الأرض" التي تليه و التي كان هي الأخرى مضاف أضيفت إلى الضمير (ك) و تلاها المفعول فيه لفظ (يوم) و بعدها جملة إسنادية مسندها فعل ماض، متصل بضمير، يعود على الأرض، و هو المفعول به المتقدم على الفاعل (الكثيرون)، و هو المسند إليه الذي ورد معرفا، ومتأخرا، و الجملة الأخيرة هي المقصودة بالدراسة التي تعوض و تؤوّل بمفرد "مغادرة" و تأخذ الحكم و المحل الإعرابي و الوظيفية هي الإضافة لما قبلها.

أما عن آخر النماذج فكان جملة شرطية التي يحكم عليها الجرجاني بأنهما جملة واحدة لأن الكلام لا يتم إلا بذكر الأولى و الثانية معا. فكانت الجملة: "إن جاهدت فسوف يكافئك الله". معناها أن المكافئة من الله مشروطة بالجهاد، فالسند في الجملة الأولى هو الفعل جاهد و المسند إليه هو غائب إما الجملة الثانية فالمسند كان فعلا مضارعا مسبوقا بأحرف تخصه و هي سوف و التي سبقت هي الأخرى بالفاء السببية و اتصل أيضا بضمير و هو الكاف الذي يمثل المفعول به المتقدم عن فاعله و هو لفظ الجلالة "الله"، و عن المقياس المطبق في الدرس و هو إمكانية التأويل بالمفرد لإسقاط الوظيفية النحوية و الحكم الأعرابي نجد أن الجملة الثانية تعوض بمفرد "فمكافئ" تعوض باسم مفعول، و تعرب على أنهما في محل جزم جواب الشرط لأنهما اقترنت بالفاء السببية.

الجمل التي لها محل من الإعراب كان المعيار هو إمكانية التعويض بالمفرد و نفسه يعتمد عليه في المحل التي لا محل لها من الإعراب و طبق المعيار على سبعة نماذج هي على التوالي :

النموذج الأول: يتكون من جملتين هما: "العلم نور و الجهل ظلام" كان لهما نفس التراكيب فالأولى بدأت بمسند إليه معرف و ثنيت بمسند نكرة مما يدل على أن السامع جاهل بأمره و أن لا فكرة له عن المسند في ذهنه مما يجعله خبرا ابتدائيا و يعيق عملية التعويض بالمفرد لكونها ابتدائية فتدخل في زمرة الجمل التي لا محل لها من الإعراب و يتعدى هذا الحكم للجملة التي اتبعتها بالعطف. فتكون أيضا لا محل لها من الإعراب.

و ثاني النماذج هو: تعلموا أي: اكتسبوا المعارف.

تكون هذا النموذج من جملتين ربط بينهما حرف تفسير هو أي كانت الأولى تعلموا التي تظل غامضة فتفسرها الثانية اكتسبوا المعارف فهذه الجملة التي أزالت الإبهام عن الجملة التي سبقتها تكونت من مسند ومسند إليه وخصصت بمفعول به . و استعصى تعويضها بمفرد فهي لا محل لها من الإعراب .

ثالث النماذج يتمثل في :" و اعلموا – أيدكم الله – أن العلم و الأدب صرحان" .

الذي تكون من ثلاث جمل الأولى مسندها كان فعل أمر ثم الثانية سبق المسند إليه بناسخ و هو أن و عطف عليه اسم آخر، و كان المسند فيها نكرة -أمّا الجملة الثالثة فتوسطتهما و هي – أيدكم الله- أفادت الدعاء مسندها كان فعلا ماضيا و المفعول به متقدما عن المسند إليه (الله) لأن التأييد أكيد من الله حاصل و الأهم هو أن يكون من نصيبكم، يبدو لأنه السبب في تقديم المفعول به لكن هذه الجملة لا يمكن تأويلها بمفرد فهي لا محل لها من الإعراب .

و رابع النماذج كان الجملة: "العلم يؤمن لكم الوسائل التي تريحكم و تكفل لكم عيشا رغيدا" فالمسند إليه في الجملة الأولى هو "العلم" أما المسند فهو "يؤمن" جاء فعلا مضارعا دالا على التجدد و الاستمرار، فالعلم دائما مستمر تأمينه للوسائل و تبع هذا المسند جار، مجرور، ثم مفعول و هو الوسائل التي خصصت. ما هو الذي يؤمن من طرف العلم. يليها اسم موصول و هو "التي" و له علاقة وطيدة بالوسائل، و بعدها جملة المسند فيها أيضا هو الفعل المضارع، و المسند إليه محذوف أما المفعول فهو ضمير متصل، و عطفت عليها جملة مسندها "تكفل" ثم جار مجرور ثم مفعول و هو

"عيشا" و نعتا للمفعول و هو"رغيدا" و الجملة التي لا يمكن تأويلها بمفرد هي: "تريحكم" التي كانت صلة موصول و كذا الجملة التي عطفت عليها، و هي و تكفل لكم ... لأنها تأخذ نفس الحكم.

أما النموذج الخامس فكان : "و إن فعلتم فو الله لأنكم من السعداء" .

جاء بأسلوب القسم بواسطة "الواو" و المقسم به "الله" و اللام جاءت لتأكيد القسم، والجملة التي تلتها. هي المقصودة فالمسند إليه كان ضميرا "كاف الخطاب" مع ميم الجماعة أما المسند كان "من السعداء" الذي ورد على شكل جار مجرور و هذه الجملة لا يمكن تعويضها بمفرد، أي لا محل لها من الإعراب.

و النموذج السادس هو: "و إذا لقيتم عالما أو أديبا فأدوا له واجب التبجيل ".

ورد النموذج بأسلوب شرط و الأداة المستعملة هي "إذا" تلاها مسند كان فعلا ماض و المسند إليه كان ضميرا متصلا و خصص هذا الإسناد بالمفعول "عالما" و عطف عليه اسم آخر شاركه في الحكم و هو "أديبا" و ربط بين هذه الجملة و التي تليها الفاء ثم مسند آخر و هو فعل أمر ثم جاور مجرور ثم مفعول به الذي كان مضافا لاسم بعده و هو التبجيل. و هذه الجملة الأخيرة لا يمكن تعويضها بمفردة واحدة إذن فلا محل لها من الإعراب.

آخر النماذج هو: "فإن تكرموه تكرموا أنفسكم". ورد كذلك في أسلوب شرط أما الأداة فكانت جازمة لكنهما غير مقترنة بالفاء السببية أو إذا الفجائية و الجملة الثانية التي تتمثل في تكرموا أنفسكم لا يمكن تعويضها بمفرد.

II. مباحث في الأساليب:

أما عن درسي التعجب السماعي و أيضا القياسي، فله صلة واضحة بالأغراض و مقامات الكلام التي وضحها الجرجاني و الأوضح في الصيغ السماعية التي تكون في بنيات إخبارية وغرض المتكلم هو الذي يشحنها بمعنى و فائدة التعجب وكذا القياسية التي نجد فيها الصحة النحوية بتجسيد الإسناد ثم التخصيص و يتمثل في الذي يلي صيغة "ما أفعله" دون "أفعل به" و النماذج الآتية توضح المقصود:

فالنماذج التي استهل بها تخص الصيغ القياسية "ما أفعله" أفعل به" التي ضمت المجموعة (أ) و المجموعة (ب) و كانت كل مجموعة تبدأ بالجملة الإخبارية و يقابلها نفس الجملة بتحويل فعلها

الأول إلى صيغة ما أفعله أو أفعل به و هذا لأجل توظيف المقارنة بين المبني كي يتوصل التلميذ إلى قانون مفاده أن أي تغيير يطرأ على المبنى ينتج عليه تغير في المعنى.

فالمثال الأول كان: "عظمت النفس الجميلة". المسند هنا هو الفعل عظم أما المسند إليه هو الفاعل "النفس" بينما الجميلة اشتركت معها في الحكم الإعرابي نقصد مع "النفس" فحققت المعنى النحوي "الإتباع" . و الجملة بأكملها أفادت الإخبار لمن جهل هذا الأمر فهي ابتدائية بينما التي تقابلها و هي: "ما أعظم النفس الجميلة"!

نلاحظ أن الوظائف النحوية تغيرت و المبنى أيضا فبالضرورة المعنى سيتغير. و هو أن الجملة بدأت بمسند إليه و كان "ما" التي تعرب مبتدأ .و بعدها المسند هو أعظم الذي ورد فعلا ماضيا و النفس التي كانت فاعلا تتغير وظيفتها وتصبح مفعولا به و الجملة تابعة لها واصفة.

أما عن الفائدة فكانت للتعجب لأن النفس إذا استعظمت شيئا لغرابته و جهل سببه ينعكس هذا الانفعال النفسي على المستوى اللفظي يظهر على شكل "ما أفعله". في هذا المثال، و نفس الشيء نجده في المثال الموالي لنفس الصيغة الذي هو: (حَسُنَ الخلقُ الكريم). الذي يفيد بأن الخلق الكريم حسن و هو للإخبار و ما يقابله" ما أحسن الخلق الكريم"! أفاد التعجب فالنفس تأثرت لحسن الخلق الكريم فتعجبت باستعمال " ما أحسن " أما المجموعة الموالية فاعتمدت عن الصيغة الفعلية للتعجب و هي، "أفعل به" – و تمثلت في المثال الأول الذي هو: "أجمل بالقلب المبتسم!". و كان من قبل في إفادة الإخبار الذي لا يعكس أي انفعال نفسي: "جمل القلب المبتسم". بدايته بالمسند و هو الفعل جمل ثم بمسند إليه معرف بالألف و اللام وهو" القلب". و يليه اسم تابع للمسند إليه اشترك معه في الحكم، أضاف القليل إلى المعنى و وجهه، و جعل من القلب مبتسما، و بينما في الجملة التعجبية نجد أن المسند أيضا الفعل "أجمل" الذي علق عليه في كتاب التلميذ بأنه ماض على صورة الأمر لإنشاء التعجب أما المسند إليه فهو "القلب الذي لحقته" الباء التي اعتبرت حرف جر زائد.

و نفس هذه الأحكام نجدها في المثال الموالي وهو :"كرم الشجاع". المكون من مسند ومسند إليه معرف بـ " أل "، و" أكرم بالشجاع! "إذ تحول المسند من الزمن الماضي إلى صورة الأمر، وقرن المسند إليه بحرف جر زائد لأجل إظهار انفعال حدث في النفس. نجد أن هناك تغيير في النفس ثم تغير في البنية الشكلية ثم تغيير في الإفادة .

أما عن الصيغ السماعية فمحدودة الأمثلة و قسمت إلى مجموعات، كان أغلبها مقتطفا من كلام العرب الفصحاء و أيضا من آيات القرآن الكريم، و أمثلة أخرى أخذت من نص أدبي. الملاحظ أن هذه الأمثلة وضعت مقابلا لها صيغ التعجب القياسية، لهدف المقارنة.

أما أول الأمثلة كان : "ياجمال النجوم ... **!**" و كان مقابلا له: "ما أجمل النجوم ... **!**" على صيغة ما أفعل كي يفهم منه أن الجملة التي سبقتها لها نفس الغرض و هو التعجب، و الفرق يكمن في اعتماد أداة ليست للتعجب بل هي للنداء مع اللام التي تلحق ذاك المنادى وتجره وبعده الشيء المخصوص بالعجب.

يلي هذا، المثال الثاني: "شد ما تفعل العاصفة... **!**"، الذي قوبل ب: "ما أشد ما تفعل العاصفة... **!** " المسند كان الفعل شد، والمسند إليه "ما" جاء بعده فهذا الفصل حمل دلالة التعجب و الحكم في ذلك السياق و المقام.

و المثال الآخر كان: "سبحان الله ...**!** " و قوبلت ب: "ما أبعد تفكيرك عن الصواب ...**!**" ففي الثانية من الصيغ القياسية على وزن ما أفعل بينما المثال المقصود لم يحو سوى عبارة "سبحان الله ... " التي هي مكونة من مفعول مطلق، لفعل محذوف، و مضاف و مضاف إليه، هذا المفعول المطلق و ما أضيف إليه يفيد التعجب، و يعكس انفعالا شديدا يحدث في النفس، و هو موروث الاستعمال، أي ليس كل مفعول مطلق يفيد التعجب و لا كل فعل ماض أيضا و لا أي أسلوب نداء، بينما مفردة "عجيب" التي وردت في هذا المثال من قوله تعالى :﴿ **قَالَتْ يَا وَيْلَتِي أَأَلِدُ وَ أَنَا عَجُوزٌ وَ هَذَا بَعْلِي شَيْخاً إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجِيب**﴾[1].

فكشفت عن انفعال شديد من المتكلم لما وجده من مخالفة لقوانين الطبيعة، و هو اقتران كبر السن و الإنجاب، و انعدام أسباب النتائج فتحدث، فإن هذه المفردة و ما اشتق منها تفيد التعجب فلا أخبار و لا استخبار ... الخ .

و المثال الموالي أيضا من سورة البقرة الآية 28 قال تعالى: ﴿**كَيْفَ تَكْفُرونَ بِاللهِ وَ كُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ** ﴾[2].

---

[1] سورة هود: الآية 72

[2] سورة البقرة: الآية 28

اللفظ المستهدف في الآية هو الذي أفاد التعجب و هو كيف الاستفهامية التي تلاها فعل مضارع ثم جار و مجرور، و واو حالية، و بعدها فعل ماضي متصلا بضمير الذي هو اسم كان، و بعدها خبرها "أمواتا" فجملة أخرى لها علاقة جد وطيدة بما قبلها، و هي التي كانت سببها في إنشاء التعجب، و وضع الكلام كله في سياقه، و هي: "فأحياكم"، فالجملة هذه هي التي غيرت مسار الكلام من استفهام إلى تعجب، فصارت كيف لا تنتظر جوابا بل نقلت انفعالا نفسياً.

أما المثال الأخير فاختير من كلام أحد فصحاء العرب و بلغائهم و هو (علي بن أبي طالب) – كرم الله وجهه- إذ قال: "قالت قريش إن ابن أبي طالب رجل شجاع، ولكن لا علم له بالحرب، لله أبوهم و هل منهم أحد أشد لها مراسا و أطول تجربة مني ؟!".

و المفردة التي أفادت التعجب هي عبارة "لله أبوهم". فهي عبارة عن مسند و مسند إليه تقدم المسند عن المسند إليه، استعملها ابن أبي طالب لأنه استغرب أن تطلق عليه قريش هذا الحكم و هو عدم علمه بالحرب و هي تعلم أنه الشجاع، شديد المراس، طويل التجربة.

أمّا عن درس صيغ المدح و الذم هذا الذي ينتمي إلى الأساليب فصلته النحوية البلاغية واضحة أولا في الانتماء للأغراض .

و كذا في إمكانية تقريبه من التقديم و التأخير، و التخصيص، و ذلك أن في هذه الجمل ما يسمى بالمخصوص بالمدح، أو بالذم، أيضا الصيغة التي تكون للمدح أو للذم، تعرب على أنها خبر لمبتدأ مؤخر، فهذا التقديم لسبب سيتضح بعد عرض النماذج التي درست.

قدمت هذه الصيغ في درسين الأول خص "بنعم و بئس"، و الثاني خص "حبذا و لا حبذا".

يلاحظ أن أمثلة الدرسين اختيرت اختيارا، لم تستخرج من نص موحد، كما في الدروس الماضية، و تنوعت الأمثلة بهدف الوصول و الإلمام بجميع عناصر القاعدة، و عقدت لها مناقشة موجهة للوصول على القاعدة و تفاصيلها.

أوّل النماذج كان في المدح: "نعم الصفة الصدق" ، العنصر المهم في هذه الجملة هو المسند: "نِعْمَ" الفعل الماضي الجامد ثم المسند إليه "الصفة"، يلاحظ بالرغم من كون الجملة ضمت المسند و المسند إليه إلا إنها غير تامة المعنى فتحتاج إلى مفردة "الصدق"، أو ما سمته القاعدة المخصوص بالمدح، و التي تعتبر مسندا إليه مسندها تقدم عليها و هو الجملة الفعلية، نعم وفاعلها، وسبب

التقديم هو رغبة المتكلم التي تسعى إلى توضيح وتبيين أهمية الحكم الذي أطلقته على المخصوص و نسبته له سعادة و إعجابا وفرحا.

إذ نلاحظ إن أرجعنا الكلام إلى ترتيبه الأصلي: "الصدق نعم الصفة"، فقد جماله و رونقه إضافة إلى الإطلاق في المعنى إذ كان بالصورة الأولى مقيد فالصفات المحمودة تجلت في المخصوص الذي ذكر بعد صيغة المدح و فاعلها.

أما النموذج الثاني: فاستعمل فيه أيضا نعم و الاختلاف كان في فاعلها و المثال هو: "نعم صفة المؤمن الحياء"، يلاحظ هنا أن المسند إليه جاء مركبا من مضاف و مضاف إليه، هذه الإضافة خصصت الفاعل و هو طرف مهم في هذا الإسناد فجعلت الصفة التي تمدح أن تكون خاصة بالمؤمن منسوبة إليه و المخصوص بالمدح أو الحياء الذي عرف أيضا بالألف و اللام فأفادت الجملة أخيرا أن الحياء هو الصفة الممدوحة في المؤمن أما النموذج الموالي كان: نعم ما يتصف به المسلم الشجاعة و الاختلاف يكمن في المسند إليه، الذي كان اسم موصول، و تلي بجملة إسنادية مسندها يتصف ثم جار و مجرور و المسند إليه هو المسلم، و بعدها المخصوص هو الشجاعة.

و الفرق يكمن في أن المسند إليه الذي ورد اسما موصولا لا يمكن حذفه و لا حذف ما جاء بعده و لا حتى تأويله بمفرد مما جعل المعنى أكثر دقة و تفصيلا مما جاء في الأمثلة التي سبقت إذ: الشجاعة التي يتصف بها المسلم ممدوحة.

والنموذج الآخر هو: نعم من رسم لنا طريق السعادة محمد صلى الله عليه و سلّم.

فالمسند إليه أيضا اسم الموصول "من" التي تليت بمسند و هو الفعل (رسم) ماض يفيد التجدد لا الاستمرار، ثم جار و مجرور و بعدها مفعول به مضاف ثم مضاف إليه، فهذا الطول و الامتداد له أثر في المعنى إذ خصصه و دققه أكثر و أخرجه من العموم إلى خصوص الخصوص، فمحمد صلى الله عليه وسلم راسم طريق السعادة ممدوح وسبب المدح موضح فيما جاء بعد نعم و فاعلها و هو رسم طريق السعادة.

و آخر النماذج في المدح بنعم كان: نعم خلقا الكرم فالمخصوص بالمدح واضح هو الكلام بينما فاعل نعم فهو محذوف دل عليه و فسره لفظ " خلقا " الذي يعرب تمييز.

و الشيء نفسه كان مع صيغة الذم بئس إذ كان فاعلها في النموذج الأول معرفا ب"ال" في المثال: بئس الصفة الكذب ثم مضافا للمعرف ب أل في: بئس صفة الكافر الوقاحة، و بعدها اسم موصول (ما) في: بئس ما يتصف به المرء الجبن.

و يليها اسم موصول (من) في: بئس من يرسم لنا طريق الشقاء الشيطان و يلاحظ أن المسند الذي جاء بعد اسم الموصول كان فعلا مضارعا الذي يدل على التجدد و الاستمرار و أن سبب الذم هو الاستمرار في رسم طريق الشقاء.

و آخر الحالات كان: بئس خلقا البخل الذي كان فاعله. ضميرا مستترا فسره التمييز.

أما صيغتا المدح و الذم للدرس الثاني فنماذجها قليلة اقتصرت على أربع أبيات شعرية، كان الأول:

يَا حَبَّذَا عَيْنٌ تَفُورُ حَفَّتْ بِحَافَتِهَا الزُهُورُ

فصيغة المدح هي حبذا المسند فيها هو الفعل الماضي الجامد حب، أما المسند إليه فكان إسم الإشارة "ذا " و يلاحظ أن المسند سبق بأداة نداء و هي الياء و كانت للتنبيه.

أما المخصوص فكان عين تفور الذي تكون أيضا من المسند إليه عين و المسند تفور الذي ورد فعل ماضي يدل على التجدد و الاستمرار في فورانها.

فالشاعر خص محبته و إعجابه بالعين الفوارة فمدحها بصيغة حبذا، و الأمر نفسه نجده في النموذج:

يَا حَبّذَا فَوَّارَةٌ عَنَتْ بِمِسَاحَتِهَا الطُيورُ

نلاحظ أن المخصوص ورد صيغة مبالغة على وزن فعالة.

أما صيغ الذم حصرت في الشطر الثاني من البيت:

أَلاَ حَبّذَا عَاذِرِي فِي الْهَوَا وَ لاَ حَبَّذَا الْجَاهِلُ الْعَاذِلُ

في الذم استعمل الشاعر الصيغة لا حبذا و هي صيغة المدح مسبوقة باللام النافية التي غيرت مجرى الدلالة من مدح إلى ذم والمخصوص بالذم كان الجاهل في الهوى العاذل بينما الذي يعذر في الهوى فهو ممدوح بصيغة حبذا في صدر البيت التي سبقت بحرف تنبيه " ألا " .

و في هذه الصيغ جميعها التي استعملت للمدح و الذمّ هذا الذي نراه قوي الصلة برغبة و قصد المتكلم لهذا قدم المسند عن المسند إليه أي فعل و فاعل المدح على المخصوص بالمدح أو بالذم فهنا تحكمت الرتبة في المعنى التي تعكس قصد المتكلم.

أما الدرس الإغراء و التحذير أخذت جل نماذجه من نص، و باقي النماذج من نص آخر. كما يلاحظ بأن في المناقشة التي عقدت له و أيضا في القاعدة تصريح واضح بقصد المتكلم و إشارة مباشرة للسامع أطو المخاطب، للفريق بين الأغراء و التخدير إذ عرف الأول بأنه حث المخاطب لفعل أمر محمود. و أن المتكلم إذا أراد إقناع المخاطب بأمر فعليه أن يلزم الإغراء و لن يتم ذلك إلاّ بالابتداء باسم منصوب بفعل محذوف جوازا إن لم يكرر الاسم أو يعطف عليه اسما آخر.

كما يلاحظ أنه عندما يؤتى بالكلام المحذوف و يقارن بين الدلالات فيتحقق أن دلالة الحذف أبدع و أجمل و أيضا حفاظا على نفسية المخاطب الذي لا يهوى لا الأمر ولا يستسيغه فيخفى الفعل ليتوصل له بنفسه يصبح الأمر لا يتجاوز مرتبة الاقتراح المقبول من طرف المخاطب أو يصبح و كأنه أمر، و ألزم، و حذر نفسه فيتأثر للأمر و يستجيب.

أما إذا لجأ المتكلم لـ إياك و لم يعتمد لا التكرار و لا العطف فالأمر تغيرت درجته و التحذير ارتفعت نبرته، و أوحت بالخطر.

كان الهدف من الدرس الوصول إلى سبب نصب الاسم الموجود في أول الجملة و هو الفعل المحذوف الذي قدر في النموذج الأول بـ : "الزم" و الذي كان حذفه جائزا، و الجملة هي: مصاحبة الحليم، نجذ أن المسند و أيضا المسند إليه محذوفين و الجملة صدّرت بمفعول به مضاف إلى الحليم فهذا الأمر: لن يفهم إلاّ من سياق النص المأخوذ منه النموذج مما يجعل المخاطب أو المتلقي يتوصل للحذف لأننا قلنا لا فائدة إلا باعتماد الإسناد، فالإسناد غائب في هذا المبني و هذا التركيب.

أما النموذج الثاني فكان، أخاك أخاك. فاللفظ الأول مفعول به لفعل محذوف وجوبا لوجود التكرار، أما الثاني فهو توكيد لفظي، فالتكرار هو الذي جعل الحذف واجبا، و هذا التكرار أيضا يكشف إلحاح المتكلم على رغبته المتمثلة في ضرورة لزوم الأخ.

أما النموذج الثالث فهو: المروءةَ و النجدةَ، اللفظ الأول هو مفعول به لفعل محذوف وجوبا أما الثاني فمعطوف عن الذي قبله، عملية العطف جعلت الحذف واجبا أيضا، يلاحظ أن كل المفاعيل التي كانت للإغراء وردت معارف إما بالإضافة و إما بالألف و اللام.

والتحذير كانت نماذجه على التوالي:

الكبر فإنه قائد البغض. الكبر كانت المفعول به الذي فعله محذوف جوازا تقديره "باعد" و بعدها جملة فسرت لما طلب المتكلم تجنب الكبر لأنه هو الذي يقود للبغض.

أما النموذج الآخر فكان : الطمع الطمع فإنه وثاق الذل

من الواضح أن الحذف واجب لوجود التكرار الذي يكشف على إصرار المتكلم على ضرورة تجنب الطمع لأنه يجلب الذل .

النموذج الموالي كان: المزاج و الغضب. فالاسم الأمل نصب بفعل محذوف تقديره باعد و الحذف كان وجوبا لأنه عطف عليه اسم آخر.

و بعدها نماذج لضمير الفصل "إيا" فالأمل كان :إياك النميمة، المسند و المسند إليه حذفا وجوبا و الضمير كان مفعولا به أول و النميمة مفعولا به ثاني لنفس الفعل.

أما النموذج الآخر فهو: إياك و التعرض للعيوب: الفرق بينه و بين الذي سبقه أن المفعول "إيا" عطفت عليه جملة فكان التعرض أيضا مفعول به لفعل محفوف تقدير احذر ثم جار و مجرور.

أما درس الاختصاص فأمثلته استخرجت من نص ممهد له، و تصرف فيها كي تشمل جميع عناصره القاعدة.

قسمت إلى مجموعتين "أ" و "ب" الأولى خالية من الأسماء المنصوبة التي تلي الضمائر، أما الثانية فتحتويه.

و يلاحظ كذلك أن الأسماء المنصوبة وضعت بين مطتين، و أنه يمكن التخلي عنها و حذفها دون أن يحدث خلل في المعنى، مما يجعلنا نتساءل هل هي زائدة حقا أم ماذا؟ و الجرجاني يقر بأن أي زيادة في المعنى.

بينما المناقشة المثبتة على كتاب التلميذ فيها أول أمر وجه هو: حاول أن تتبين صنف المتكلمين في الجملة: نحن ... ضحينا في سبيل وطننا، بعدها تشير المناقشة أن المجيب يحتار و يتردد في تعيين المقصود بالضمير، و السبب أن الضمير "نحن" يستخدم لعامة المتكلمين على اختلاف أنواعهم دون تعيين أو تخصيص.

ثم يوجه سؤال هادف: ما الذي أزال الإبهام؟ و أخفى التردد. تكون الإجابة في المجموعة الثانية، و هي تلك الأسماء المنصوبة بعد الضمائر.

عندها يعلم بأن هذا الأسلوب يشترط فيه الضمير الذي ينحصر إما للمتكلم أو للخاطب و أيضا الاسم الذي يليه الذي يكون منصوبا و الذي حددت وظيفته بأنه وضح مدلول الضمير ثم يشترط فيه أن يكون معرفا "بال" أو مضافا للمعرف "بأل" و قد يكون لفظ "أي" أو "أيّة" .

أما عن سبب النصب فهو فعل محذوف تقديره أعني أو أخصّ أو أقصد. هذا الفعل الذي قدّر يكشف عن رغبة و قصد المتكلم ففي النموذج الأول حدد المخصوص أو المختص بلفظة: "الفدائيين" و كان معرفا بالألف و اللام، الذي وضح ما المقصود بالضمير نحن و حدّ المخاطب و المستمع من تعدد الاحتمالات.

أما النموذج الثاني: كان : "إننا .....عدة المستقبل"، فجاء المتكلم بـ: معشر الشباب التي تكونت من مضاف و مضاف إليه خلصت المخاطب من التردد في تحديد نوعية المتكلم .

أما النموذج الموالي فكان: "أنتم .... تهيأوا بالعزم"، فالذين طلب منهم التهيؤ بالعزم كانوا شباب فجاء المتكلم بعبارة أيها الشباب المخصوص كان اللفظ "أي" الذي لحقته هاء التنبيه و نعت بالشباب.

أما آخر النماذج كان: "أنتن .... قفن"، فمن طلب منه الوقوف كنَّ نسوة فجاء المتكلم بـ: أيتها المثقفات المختص كان اللفظ "أية" المتصلة بالهاء و المنعوتة بمفردة معرفة بالألف و اللام و هي المثقفات.

في هذا الدرس نجد اهتمام برغبة المتكلم و تحكمها في إنتاج الجمل و اعتبار لحال السامع الذي يخشى أن يقع في اللبس و الخلط .

كما نجد الدرس بتوظيف المقابلة و المقارنة بين المجموعات للوصول للدلالة الحقيقية و الدقيقة للاختصاص.

أما درس الاستغاثة: فقدم الدرس من خلال نص ممهد له و اختيرت منه خمس نماذج، أما المناقشة فاستهلت بالكلام عن أسلوب النداء ثم عددت مكوناته و ذلك ب: "نعرض عليك في مقرر هذه السنة ثلاثة مواضيع تعد من باب النداء، و لا تختلف عنه إلا لكونها للنداء في حالات خاصة"[1] فهذا تأكيد أن حال المتكلم النفسية و ما يحيط به هي التي تضطره لاستعمال هذا النوع من النداء التي صرح الكتاب أنها تكون لحالات خاصة.

و بعدها مهد لأسلوب الاستغاثة: "إذا وقع الإنسان في شدة لا يستطيع التغلب عليها وحدة، أو توقع أن يصيبه مكروه لا يقدر على دفعه، تجده ينادي طالبا إغاثته مما ألم به، أو لانتقام ممن اعتدى عليه"[2] استعملت في هذا الدرس مصطلحات هي أركان الاستغاثة أولها الأداة و هي الياء ثم المستغاث أو يسمى المستغاث به و بعدها المستغاث له أو منه.

كان النموذج الأول: يا للأطباء للجرحى فالأداة واضحة هي الياء دون غيرها من أدوات النداء و المستغاث به هو الأطباء التي جرت بلام مفتوحة بينما المستغاث له كان: الجرحى و التي جرت أيضا بلام غير المفتوحة و توجد نماذج أخرى منها التي لم تلحق المستغاث به اللام المفتوحة نحو: يا رجال الإنقاذ للمنكوبين، فهذا مما يدل أنها يجوز أن تظهر و يجوز أن تضمر قد تكسر هذه الام إذا كان هناك عطف نحو: يا للأغنياء و للمحسنين للاجئين .

أما عن المستغاث منه نجده بعد "من" التعليلية نحو: يا أبناء أمتنا الإسلامية من الصهاينة. نجد أن سياق الحال الذي يعتمد على ما يمهد للكلام هو الحكم في تحديد دلالة هذا النداء، و يجعل منه للاستغاثة لأنه في بعض الأحيان يكون بلام مفتوحة و أخرى مجرورة و هذه المباني غير ثابتة الحضور.

أما درس الندبة:

[1] المختار في القواعد و البلاغة و العروض، ص:51

[2] المصدر نفسه، ص: 51

علم أنه من أساليب النداء. أمثلة لم تكن من نص واحد بل كان كل مثال مستقلا بمفهومه و معناه، لوحظ في أغلب الأمثلة أنه كان يمهد لها بكلمات توضح سياق الحال منها: "أصيب شيخ فصاح"... و قيل لأعرابي :"مات اليوم عثمان، فصرخ... " سئل غني افتقر"[1]

فكلّ الأمثلة صدرت بما صدرت بما يوضح مناسبة القول قصد إفهام المتلقي أو المخاطب أو السامع .

أما المناقشة فنجد فيها ما يشير إلى الطريقة التعبيرية عن قصد المتكلم و ما يشعر به في نفسه "و إذا تتبعت الأساليب السابقة بإمعان و تدبر لتعرفت على أسلوب آخر يعبر بواسطته المتكلم عما يعانيه من حزن و ألم"[2].

أول النماذج كان: وا رجلاه فالأداة كانت هنا "وا" و ليست الياء التي صادفناها في الاستغاثة، لأن الندبة أعمق ألما، و تكون من المصاب نفسه بهذا الألم، ليست كالاستغاثة، لأن المتكلم في الاستغاثة ليس هو المتضرر، بينما في الندبة هو المتضرر الحقيقي. فيستعمل "وا" لأنها أشد دلالة على ألمه من الياء، و قد يلجأ للياء بشرط وجود ما يدل على أنها للندبة كما ورد في قاعدة الكتاب «الأداة و هي: "وا" مطلقا أي لا يشترط فيها شيء، أو "يا" يشرط أمن اللبس بوجود قرينة دالة على أن الأسلوب للندبة لنوع آخر من أساليب النداء»[3] أما المندوب في هذا المثال: الرجل فوردت نكرة و لحقتها ألف و أيضا هاء، فعند سماعها يتوهم السامع أن النادب سيقول وا "رجلي" و ينسبها إليه بالإضافة لكن الياء ستبقى الألم حبيس داخله فتقلب تلك الياء ألفا فتساعد عن استخراج الآهات من داخله و يوفقها بهاء للسكت و من النماذج نجد: قيل لعمر بن الخطاب رضي الله عنه : أصابنا جدب شديد، فصاح واعمراه.

يلاحظ من خلال هذا النموذج أنه يجوز للمتكلم أن يندب نفسه و هو حي يرزق، وضحت المناقشة هذه الحيرة و أزالتها بـ «عمر حين قال ذلك كان بمنزلة من أصابه الموت لشدة الهول الذي حل به حين علم ما يعانيه المسلمون من جدب و ما يترتب عنه من ضيق عيش»[4] و أيضا هناك

[1] المختار في القواعد و البلاغة و العروض، ص: 54

[2] المصدر نفسه، ص: 55

[3] المصدر نفسه، ص: 58

[4] المختار في القواعد البلاغة و العروض، ص: 55

نموذج آخر مهد له ب: مما جاء في خطبة أحد الأدباء يرثي زعيما وطنيا: "لقد أفنيت عمرك في الجهاد، مصباح حياتك: فآه!! آه!! يا محمداه......" يلاحظ أنه استعملت الياء أداة للندبة و الشيء الذي كان يدل على أنها لذلك هو ما سبقها: آه آه

أما درس الترخيم الذي يعتبر أيضا من أساليب النداء، فأمثلته أخذت من نص قصير، و أضيفت أمثلة أخرى للكتاب لاستكمال عناصر القاعدة، و أول ما يلاحظ غياب ما يمهد، يفهم القارئ أن الأساليب للترخيم مثل ما وجدنا في الندبة.

و أيضا يلاحظ استعمال المقابلة بين الأمثلة في مجموعات لملاحظة التغير الذي حدث على مستوى البنية الشكلية و بما للوصول للتغيير الذي سيحدث على مستوى المعنى و الدلالة.

في أول النماذج تمت المقابلة بين :

1- يا عامر .... 1- ياعام صداقة اللئيم ندامة

المقابلة كانت بين "عامر"و "عام" ، فلوحظ حذف الحرف الأخير من هذا الاسم و أثير السؤال عن سبب الحذف كان الجواب للترخيم الذي يكون للتجنب في مثل هذا النموذج لأن الكلام صادر من أم توصي بينها.

أما النموذج الثاني كان :

2- يا مروان .... 2- يا مرو الأدب صورة العقل

إذ لوحظ بأن الحذف كان لحرفين ليس لحرف واحد كما في المثال الأول و السبب كان طول الكلمة و نوعية الأحرف لأن الحرف الذي الأخير سبق بحرف لين وجب حذفها معا، فصار أصلح للتجنب و التقرب للابن مروان.

أما النموذج الموالي كان :

3- يا فضيلة ... 3- يا فضيل جمال المرأة عفتها

فالحذف تم هنا لتاء التأنيث فقط، و كان هذا للتفريق بين ترخيم المؤنث و ترخيم المذكر

و سيقت نماذج أخرى غير مرخّمة لاستكمال باقي شروط الترخيم من علمية و إفراد، أو النكرة المقصودة

فهذا الأسلوب يختلف عن باقي الأساليب "التي تنم عن العجز و الألم و الحزن، أما هدفه هو الرقة في الكلام و الخفة في النطق، قصد التحبب إلى المخاطب غالبا أو الاستهزاء به"[1].

و آخر ما يقال في هذه الأساليب الثلاثة أنها اختلفت في البناء من حيث الأداة ما يلحق و ما يحذف فاختلف في الدلالات من ترخيم و استغاثة و ندبة.

و قصد المتكلم هو الذي يتحكم في بناء هذه الجمل فتظهر هذه التراكيب وكلها تهدف للتأثير في السامع أو المخاطب و نجده حاضرا في جل القاعدات.

III. مباحث أحرف المعاني:

فأول الدروس كان: أحرف العرض و التحضيض صرح في القاعدة بأن هذا الدرس من الأساليب الإنشائية الطلبية قسمت نماذجه إلى أربعة مجموعات، الأولى و الثانية مستخرجة من نص الموضوعة "نقص الصحيفة" التي كانت بين المسلمين و أهل قريش بينما المجموعتان الباقية حوت آية واحدة، و جملا متفرقة عادية .

و أشير في المناقشة إشارة صريحة لحالة المتكلم و حالة السامع أو المخاطب الموجه له الكلام و ذلك في: «نجد الشيخ كما يفهم من النص ضعيفا لا يملك القدرة على التصدي لأبي جهل»[2].

فالمتكلم هو الشيخ الذي وصف بالعصف والعجز على التصدي للمخاطب الذي ذكر اسمه الدال على قوته و جبروته، و هذا لمعرفة نوعية الأسلوب الذي يناسب حال و قصد المتكلم و هذا المخاطب لتكون الإجابة تحددها المناقشة بأنه «خاطبه بأسلوب لين، وصوت هادئ، عله يؤثر فيه، فيجعله يميل إلى الحق»[3]، و هنا يتضح شيء آخر و هو القصد و الهدف الذي هو التأثير، فكانت بنية الجملة تتمثل فالتي وردت، في المجموعة الأولى و هي: "ألا يلين قلبك" التي تتكون من أداة أو حرف و مسند، و مسند إليه، و إذا طبقنا مبدأ الجرجاني القائم على المقابلة باحتمال مفترض للجملة، قصد تبين الفرق في الدلالة، نقابل تلك الجملة بـ : "يلين قلبك" أي القيام بحذف الأداة، نجد أن الدلالة اختلفت عن الأولى: فيلين قلبك تحمل معنى الإخبار وذلك بنسبة المسند إلى المسند

---

[1] المختار في القواعد و البلاغة و العروض، ص: 61

[2] المصدر نفسه، ص: 68 .

[3] المصدر السابق، ص: 68 .

إليه، أما التي دخل عليها الحرف انتقلت دلالتها من الإخبار إلى الطلب أو الإنشاء الطلبي، فعندما كانت في حالة الإخبار جاز لنا نطلق عليها حكما بالصدق أو الكذب، و الّتي حملت دلالة الإنشاء الطلبي امتنع لنا ذلك، و يمكننا القول أن معنى الجملة بأكمله قد تعلق بالحرف الذي صدرت به، و إذا انتقلنا للنموذج الموالي: "لولا ترضى بالمعروف" فإن قمنا بمقابلة الجملة باحتمال مفترض و هو: ترضى بالمعروف.

فالمسند هو الفعل الضارع "ترضى" الذي أثر أيضًا في الدلالة الجملة عندما سبقها الحرف "لولا" و جعلها تدل على الطلب برفق و لين أو ما اصطلح عليه "بالعرض"، لأن المضارع يدل على التجدد و الاستمرار ، و بما أنها في أسلوب طلبي أي الفعل مازال لم يتحقق بعد، و بكلم يطلب وقوعه باستعمال "العرض" الذي تدل عليه الأداة أو الحرف مع الفعل المضارع، أي أن المتكلم في الجملة السابقة يطلب من المخاطب بأسلوب لين لطيف أن يرضى بالمعروف، و المتأمل لثالث الجمل التي هي: "لو تفعل لكان في ذلك خير كثير، يجد أن الحرف الذي استعمل للعرض هو "لو" الذي ألفناه من الشرط ، والتي تلاها فعل المضارع ثم فعل ماضي، و اختلاف يمكن في أنها ضمت أكثر من مسند، نقصد الجملة، مما يجعل هذا الحرف لا يصلح في الجملة السابقة.

أما كيفية الانتقال إلى المجموعة الثانية فكانت ما جاء في الكتاب: «إن جعل لما دعي برفق و استعطاف من قبل الشيخ قصد نقص الصحفية، و استكبر، فاقتضى ذلك أن يوجه «زهير» خطابا عنيفا شديد اللهجة[1]، و هذا لتبين أن نبرة الخطاب تغيرت لتغير الحالة النفسية، و الدليل على ذلك أنه سؤل التلميذ عن الحالة النفسية للمتكلم في: «فكيف تتصور حالة "زهير" النفسية و هو يخاطب أهل مكة»[2] ليعلم كيف أثرت في المبني الذي كان "لولا تشقون هذه الصحيفة الظالمة"، التي توحي بطلب كان في عنف و شدة، و هو ما اصطلح عليه بـ : التحضيض و المتأمل يجد أن الجملة سبق المسند الذي هو فعل مضارع بحرف، صادفناه في المجموعة الأولى، مما يجعلنا نعتقد بأن هذا الحرف "لولا" يستعمل في العرض و أيضًا في التحضيض، و هذا يجعلنا أيضا نتساءل عن فوارق الاستعمال، أي متى نجزم بأنه للعرض، وأنه للتحضيض؟ فالعرض و التحضيض طلب، و الطلب لا يكون إلا بالفعل، لا تستعمل الاسم في الطلب، و إلا تتغير الدلالة نحو: "ألا بالمعروف، ...أو لولا قلبك ....

---

[1] المصدر السابق، ص: 69 .

[2] المصدر نفسه، ص: 69 .

و يغيب معنى الطلب. و الفعل الذي يكون لهذا الطلب يشترط أن تسبقه أحد هذه الأحرف و أيضا أن يكون بصيغة " يفعل" أي زمن المضارع كي يحمل دلالة الطلب التي عهدناها بالصيغة "أفعل" نحو: أقسم، أحمل، أترك ..... و هذا الطلب قد يحمل دلالة الطلب بلين أو الطلب بعنف و شدة فمعيار التعريف بينما هو الحالة النفسية للمتكلم أو سياق الحال و الكلام.

أما الجملة الموالية: "لوما نقتل محمدًا، الجملة تدل على أن قتل محمد مطلوب من المخاطب إحداثه و هو لم يحدث بعد، فالقتل مازال لم يتم، و إنما المتكلم يأمر الخاطب بغير الصيغة " اقتلوا"، فالمتكلم غاضبا منهم لتما طلهم في الأمر "و هو أبو جهل" و يود أن يضع للمشكل نهاية فحث من يسمعه بعنف و شدة، و استعمال الحرف "لوما" ليعكس إصراره على تنفيذ الأمر و إرادته القوية في تحقيق القتل، و لو قمنا بمقابلة هذه الجملة باستعمال الإدارة السابقة و هي "ألا" أو "لو": "لو نقتل محمدًا" هذا يعتبر طلب بلين و رفق و لا يعكس إصرار الحاج المتكلم على رغبة تنفيذه من المتكلم، بهذا يمكننا القول بأن هناك فرق آخر بين العرض و التحضيض، و هو أن التحضيض يكون مؤكد، إذا يؤكد المتكلم على ضرورة تنفيذ الأمر مؤكد، إذا يؤكد المتكلم على ضرورة التنفيذ الأمر المطلوب و الآخر أقل تأكيد، يسمو قليلا على درجة الالتماس و الاقتراح أما الجملة التي جاء فيها: هلا تضح لفجورك نهاية يا أبا جهل نجد أن دلالة الجملة كله تعلق بالحرف "هلا"، فصار طلب وضع نهاية لفجور أبي جهل، بعنف وشدة بواسطة ذاك الحرف.

و بعدها نلاحظ في المجموعة التي تلي، و التي كان أول أمثلتها الآية التي قال فيها تعالى: « **أَلاَ تُقَاتِلُونَ قَوْماً نَكَثُوا إِيْمَانَهُمْ** ... »[1]، فالحرف الذي تصدرت به الآية هو "ألا" الذي علمنا أنه للعرض، لكن الخطاب في الآية يوحي بالعنف و الشدة، لأن القتل لن يكون و لا يعقل أن يكون برفق و لين، لأن القوم نكثوا أيمانهم فأثاروا غضب و سخط الله، فطلب من المؤمنين أن يقاتلوا هؤلاء، بهذا نجد أن "ألا" نقلت دلالتها من الطلب باللين و الرفق، إلى الطلب بالعنف و الشدة، و الحكم في ذلك دلالة الفعل أيضا غير الأشياء الأخرى التي ذكرت من قبل.

و يلي هذا المثال آخر هو: " ألا تنجدون المستغيث" نجده المستغيث شيء اضطراري، يقع في وقت و ظرف خرج لإخبار فيه، مما يجعله واجب والإلزام، يوجب توكيده من المخاطب و يعكس

---

[1] سورة التوبة: الآية 13

حالته النفسية و انفعاله اتجاه من يرى أو يسمع المستغيث، و يتباطأ في النجدة، و يفرض علينا هذا الأمر إن تحكم على الجملة أنهما للتحضيض لا العرض.

أما الجملة الأخرى فشبيهة بها، تختلف عنهما في الإدارة و هي: "لو تنجدون المستغيث"، وضعت هذه الجملة كي يعلم و يتوصل التلميذ أن "لو" تستعمل للعرض فقط دون التحضيض، لكن الجملة التي تليها و التي شرحناها من قبل و افترضنا أنها أثارت انفعالا في النفس، من المفروض أن نحكم أيضا أن "لو" استعملت هنا للتحضيض غير أننا نشعر بأن هناك تخفيف لحدة الغضب الذي افترضناه لعدم وجود السياق الذي يدل على ذلك غير، الإدراك بالعادة، لو قورنت بـ "ألا".

نجد أن هذا المثال و الذي قبله جراد مما سبق يساعد على إطلاق حكم سليم على الدلالة و المعنى، مما يجعل الدارس يتوقع دلالة من عرفه.

أما المجموعة الأخيرة، فنصادف فيها كل الأحرف السابقة عدا "لو" و الذي نلحظه أنها دخلت على الجمل فعليه فعلها من الصيغة (فعل) أي يحمل دلالة زمن الماضي أي أن الحدث قد انتهى و تمّ، و هو الذي ينقل الجملة من المعنى الطلبي الذي اكتسبه بمضارعه الفعل إلى معنى آخر، و هو التوبيخ و العتاب أول أمثلة المجموعة كان: "لولا أديب الأمانة"، المتكلم يعلم أن تؤد المخاطب لم يؤد الأمانة ويحصد نتاج فعلته، يوبخه و يؤذيه بالاعتماد على الحرف "لولا" -الذي كان للمعرض وأيضا للتحضيض- و إدخاله على الجملة فعلها ماضي الجملة تعكس غضب و عدم رضا المتكلم عن فعله المخاطب أما المثال الآخر تمثل في: "لوما سمعت الدرس البارحة" الدّارس انتهى و كان البارحة و المخاطب تعمد عدم سماعه، و غفل عن نتائج فعلته، يذكره بها المتكلم بإرادة إحياء عاطفة الندم داخله على سلوكه، فاعتمد عن الحرف "لوما " -الّذي كان للتحضيض- مدخلا إياه على جملة فعلها من زمرة "فعل" .

و المثال الموالي كان: "هلا قرأت درس القواعد"، جمل تأنيب لما اقترف في الماضي و هو عدم دراسة القواعد، و تم التوبيخ و التأنيب بالحرف "هلا" .

و آخر الأمثلة كان: " ألا توجهت لمنزلك فورا" هذه الجملة وضعت في الزمرة التي خصصت للتوبيخ لأن الإدارة دخلت على فعل ماضي، لكن الجملة حوت مفردة "فورا" التي تحمل معنى الحين في الكلام و أنه، مما يجعلها تأخذ دلالة المستقبل و هو أن التوجه إلى المنزل لم يتم بعد أو في حين

النطق بالجملة فبهذا نحكم على الجملة أنها تحمل دلالة الطلب بعنف و شدّة، و كأن المتكلم يطلب من المخاطب أن يفارقه و يغادره إلى بيته، فهذا الأمر يجعلنا نقول بأن سياق الكلام هو الذي يحكم على الدلالة إن كانت للعرض أم للتحضيض أما التوبيخ نحو قوله تعالى: **﴿لَوْلاَ أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾**[1].

الأداة " لولا " دخلت على فعل ماضي، لم تفد التوبيخ بل أفادت العرض أي الطلب برفق و لين، لأن المتكلم يستعطف من يطلب منه و يسعى لأن يحقق له طلبه بمعنى ألا تؤخرني إلى أجل قريب .

درس أحرف الجواب:

أخذت نماذج هذا الدرس من نص موحد، مهد له بجمل بسيطة و النماذج لم تفصل عن نصها و هي كالآتي:

[1] سورة المنافقون: الآية 10 .

« قيل إن امرأةً ادعت النبوة أيام المتوكل.

- **فقال لها**: أنبية أنت؟ ، **قالت**: **نعم** .
- **قال**: أتفكرين بمحمد .... ؟ **قالت**: **لا**
- **قال**: أتؤمنين به نبيا رسولا ؟ ، **قالت**: **إي**، و الله
- **قال**: أليس هو القائل: "لانبي بعدي"؟ قالت: بلى و لكنه ليس القائل: "لا نبية بعدي"»[1].

أول ما يلاحظ من خلال المناقشة أنه بدء بالكلام عن "نعم"، و"لا" و اعتبر كلمات لا أحرف، و أنّ هذه الكلمات تستعمل في الجواب و بعدها، سئل التلميذ عن أحرف الإثبات والنفي التي يلاحظها في النص، ليجد أن النفي ورد فيه حرف واحد بينما الإثبات فثلاث هي: نعم -إي- بلى. هنا تم التنبيه إلى ما الداعي إلى تنويعها، أين نجد إشارة صريحة لفروق الاستعمال التي يؤمن بها الجرجاني، و الحكم في هذه الفوارق هو طبيعة السؤال الذي يلزم المتكلم بأداة إثبات دون أخرى، فأول أداة إثبات استعملت في الدرس كانت "نعم" عن السؤال: أنبية أنت؟

السائل يستفسر عن كون المرأة نبية هي استعمل الهمزة للاستفهام و قدم المسند إليه مما يدل على أن همه المعرفة المسند (الخبر)، و لو استعملت المجيبة جملة لكانت إجابتها جملة مثبتة هي: نبية أنا، فتقدم المسند لتأكيد الخبر، لكنها أجابته بحرف، قام مقام الجملة في المعنى أثبتت و أعلمت السائل عما استفسر عنه.

و هذا الحرف "نعم" استعمل في الخارج الأمثلة هذه لدلالات أخرى، و ذلك بما جاء في الكتاب «و قد يأمرك غيرك بشيء ما، أو ينهاك عنه، فتجنب في كلتا الحالتين: "نعم"، فماذا كنت تقصد بإجابتك تلك؟»[2].

نلحظ أن هناك سؤالاً عن القصد أي قصد المتكلم، و قصد يتحكم ما استقبل من غيره فالذي استقبله إذا كان من الأمر أو النهي، فإن المجيب منهم ، كان يقصد الوعد بالامتثال إلى ما أمر به أو ما نهي عنه ولم تضر لذلك أمثلة موضحة في الكتاب و انتقل للتعرف على معنى آخر من

---

[1] المختار في القواعد و البلاغة و العروض ص: 72.

[2] المصدر نفسه، ص: 74.

معاني "نعم" و ذلك بتمهيد للمثال أن الأستاذ يتكلم عن نفسه سابقا مخاطبا تلميذا قائلا "كنت دائما متفوقا على زملائي"[1] فتجبه: "نعم" عندما يسأل التلميذ، فماذا قصدت بهذه الإجابة؟ و يعقب بعدها: لا ريب أنك قصدت تصديقه فيما قال: ليعلم التلاميذ أن معنى "نعم" في هذا الموضع أفادت التصديق، لأنها لم تكن إجابة عن سؤال بل بعد جملة إخبارية، إذن ففوارق الاستعمال لمعنى "نعم" هي قصد المجيب المرتبط بطبيعة الجملة، فإن كانت استفهامه تكون الإعلام و إن كانت أمرية أو فيها نهي، أفادت الوعد أما إن كانت إخبارية أفادت التصديق، لكن في قوله تعالى: « **فَلَمَّا جَاءَ السَّحَرَةُ قَالُوا لِفِرْعَوْنَ أَئِنَّ لَنَا لَأَجْراً إِنْ كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ قَالَ نَعَمْ، وَ إِنَّكُمْ إِذاً لَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ**»[2]. المتأمل يلاحظ أن حرف الجواب هو "نعم" و أن الجملة التي سبقته كانت استفهامه هي: أين لنا الأجر إن كنا نحن الغالبين لكنها لم تفد الإعلام، بل أفادت الوعد، وكأن فرعون يعدهم إن كانوا من الغالبين سيقربهم، و كأن السؤال المطروح يحمل طلب اقترح المجازاة.

أما عن ثاني أحرف الجواب الذي ورد في النص فكان "لا" عن السؤال: أتكرين بمحمد ...؟ أرادت المجيبة نفي، و أن تكون إجابة يحمله: لا أكفر بمحمد، نهي نفت المسند و هو الفعل لتثبت نقيضه و هو الإيمان بمحمد ، فإن الحرف أفاد النفي وحل محل جملة محذوفة.

أما حرف الجواب الآخر الذي ورد كان: " إي" الذي كان عن السؤال: أتؤمنين به نبيا ورسولا؟ السؤال ورد بالهمزة و كان منصبا عن المسند و هو الفعل، أما التحضيض ورد نبيا رسولا، مؤكدا، فكانت أيضا الإجابة بالإثبات للمسند و هو الإيمان والتوكيد للتحضيض و هو القسم الذي تلا حرف الجواب "إي" هنا يتبين الفرق بينهما وبين حرف الجواب "نعم" و هو أنه للإثبات إضافة إلى التأكيد والإلحاح عن الإثبات و ذلك لاقترانها بالقسم، و هو "والله" نحو ما جاء في قوله تعالى: «**وَ يَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ، قُلْ : إِي وَ رَبِي إِنَّهُ لَحَقٌّ وَ مَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ**»[3].

فحرف الجواب هو: "إي" ورد عن الاستفهام " أحق هو ؟" و قرت حرف الجواب بالقسم "وربي".

[1] المختار في القواعد البلاغة و العرض، ص: 74 .

[2] سورة الشعراء: الآية: 41-42.

[3] سورة يونس: الآية 53

أما آخر أحرف الجواب كان " بلى" الذي استعملته المجيبة للإثبات عن السؤال: أليس هو القائل: لانبي بعدي؟ السؤال كان بالهمزة إضافة إل النفي، فهذا يعني أنها تستعمل للإثبات للسؤال الذي دخل على نفي.

حرف الجواب من أحرف المعاني والمعاني هي التي تمكن في قصد المتكلم فمتى تغير القصد تغير المعنى، وتحدد الذي يناسب في المبنى.

أحرف التنبيه و التفسير:

أخذت بعض أمثلة هذا الدرس من نص موحد و باقي الأمثلة كانت من غيره و أول شيء نبه له في المناقشة هو التذكير بعرفة أحرف المعاني، ثم طرح سؤال يبحث عن فائدة الحرف الذي تصدرته الجملة الأولى، و التي هي: ها أنت بينا فهي جملة مكونه من حرف + مسند إليه + مسند، التوصل إلى معرفة فائدة الحرف تجرب حذفه و الموازية بين دلالتي الجملتين فيصبح عندنا: "أنت بيننا" يلاحظ أن الفائدة هي أن الهاء كانت استفتاحا للكلام و نبهت لكلام آت بعدها فعند سامع المخاطب للحرف أولا، يستعد لسماع ما بعدها لبيان أهميته فيجمع انتباهه كله بفعل هذا الحرف.

أمّا المثال الموالي كان: هؤلاء إخوانك، فلوحظ أن حرف التنبه الهاء قد لحق اسم إشارة، أما في المثال الآخر الذي هو: أيها الأخ الكريم، فالهاء هنا لحقت "أي" و لم تسبق كما في الأمثلة السابقة، و نبهت و دلت على أن بما ما بعد مقصود بالنداء.

أما المثال الذي بعده: ألا كل شيء عداك تافه، تصدرت الجملة "ألا" التي صادفناها في الغرض و التخصيص لكن لم تدخل على فعل، بل يبدو أنها دخلت على جملة اسمية مما جبنهما دلالة الطلب، فما هي دلالتهما هنا؟ يبدو أنها جاءت استفتاحية لبداية الكلام و هي تفيد أن الكلام بعدها محقق الوقوع. نحو قوله تعالى:﴿ **أَلاَ إِنَّ للهِ مَنْ في السَّمَواتُ وَمَنْ فِي الأَرْضِ..** ﴾[1]، فحقيقة أن ما في السموات وكل ما في الأرض لله وحده، ففائدة ألا نبهت أن الكلام الذي جاء بعدها محقق الوقوع.

أما المثال الذي تبعه هو: أما و حياتك، كم عانيت من آلام فأما أفادت الاستفتاح ما دام صدر بها الكلام لكن الفرق بينها و ما سبقها أنهما تدخل على القسم مع أنه يجوز حذف هذا

[1] سورة يونس: الآية 66

القسم و مثال آخر في مجموعة الثانية كان بأداة ألفناها للنداء و هو: يا ليت لي علما فأنفع به غيري، بملاحظة بسيطة نجد أن ليت لا تصلح للنداء، فما هي فائدة الياء إذن؟ هل كما صادفنا الترخيم أم الاستغاثة أو ربما النداء؟ نجد أن جميعها لا يصلح لفائدة الياء هنا، فهي للنبيه المثال الموالي أيضا: يا حبذا هذا اليوم: فلا يصلح أن تنادي أو نندى أو نرخم أو نستغيث بفعل فهذا الياء نبهت لما بعدها من كلام، نفس الوظيفة شغلتها و أفادتها في المثال "يا رُبَّ مُحَدّثٍ لم يَصْدُقْكَ القول" في الأخير تقول أن الياء يحدد وظيفتها و دلالتها غرض المتكلم منها فينعكس غرضه على البنية أو التركيب الذي اختاره قد يختار فعل، اسم علم، أو حرف جرا أو غيرها من الأشياء بينما المجموعة الأخيرة فكان أول مثال: "كتبت إليك أن سر إلينا" المثال مكون من أكثر من جملة الأولى هي كتبت إليك و هي تامة المعنى لا لكنها غامضة، و الجملة الثانية في "سر إلينا" أيضا جملة تامة المعنى، فما هي العلاقة بين الجملتين ؟ نجدها في كون الثانية فسرت الغموض الذي ورد في الأول، وعينت الشيء الذي كنت إليه، فكان طلب المسير و التوجه إليهم ، نجد أن المتكلم عمد إلى إزالة الغموض فاستعمل رابط بين الجملتين و هو "أن" التي وظيفتها التفسير، بل الربط بين المبهم و التفسير، و إن تم التركيز عن المسند في الجملة الأولى نجد أنه فعل و أن هذا الفعل يحمل معنى القول و هو الكتابة أي عمل يخضع للتأويل فالكتابة و الحديث شيء عام وواسع مما يجعله مبهم و تخصصه و تزيل إبهامه، الفائدة التي يكون فيما جاء بعده إذ فسرت و خصصت الكتابة بالسير، أيضا نجدها في قوله تعالى: **﴿و ◌َأَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّ مُوسَى أَنِ ارْضِعِيهِ فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فألقِه فِي الْيَمِّ وَ لاَ تَخافِ وَ لاَ تَحْزَنِي إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُونَ مِنْ الْمُرْسَلِينَ﴾**[1]، نجد أن " أن" ربطت بين أو حينا إلى أم موسى "أو" أرضعته أي بين جملتين و أي الأولى مسندها حمل معنى القول و هو الإيجاد الذي قد يكون شيء آخر فحدد بالجملة المفردة و هو أنه كان الأمر بالإرضاع ف:"أن" هي حرف تفسير اختص بالجمل أولا التي يفيد فعلها معنى القول دون حروفه.

أما المثال الموالي هو: بعاد علقهم، أي مر نجد أن الحرف هنا هو "أي" ربط بين مفردتين هما علقم و من فالثانية فسرت الأولى، فإن قلنا "بعادك علقهم" يبقي الأمر غامض و يحتاج المخاطب إلى تفسير، يلجأ المتكلم إلى أي و يليها بلفظ مرادف لما غمض معروف عند المخاطب و تكون

1 سورة القصص: الآية 07

المفردة بدلا بينما آخر الأمثلة هو: أوصدت الباب أي أغلقته فجملة أو صدت الباب تكون غامضة لمخاطب محدود اللغة تفسّر له بأغلقته، و يعتمد المتكلم على "أي" لمهمة التفسير.

IV. التقديم و التأخير و أثرهما في الكلام:

أول ما نشير له ما يفهم من العنوان، فالتقديم و التأخير يخص العناصر النحوية التي تكون في الجمل الاسمية أو الفعلية ، وهدف الدرس هو معرفة دواعي حركة هذه العناصر داخل الجملة أي لما تتقدم أو تتأخر؟ و قد وضع النحاة أسباب و قسموه إلى التقديم الجواز الوجوب، و لكن لهذا التقدم أو التأخر أثرا في الكلام و انعكاسات عن المعنى، و يلاحظ أيضا أمثلته كانت متنوعة من آيات و أبيات، كلام لفصحاء، و أول ما أشارت له مناقشة الدرس كان: «عرفت في قسم القواعد السنة الماضية أصل ترتيب عناصر الجملة، فعلية كانت أو اسمية» و بعدها استدعى لملاحظة الترتيب و تفقد العناصر في الجمل.

و أوّل العناصر التي تقدمت عن مكانها الأصلي هو المفعول به فعله وفاعله في الآية: ﴿**إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَ إِيَّاكَ نَسْتَعِينُ**﴾[1] الذي أفاد الاختصاص إذ خصت العبادة، و خص العون بالله بالمفعول به المقدم لا تكون العبادة لغيره، و لا الاستعانة من غيره، يعني أن هذا التقديم أكد هذا المفهوم، مما منع العطف بتقدمه، إذ في كلام غير هذه الآية بعد إعادة المفعول به لمكانة الأصلي نجد أنه يجوز لنا العطف مما يجعل حكم المتكلم على المفعول به لا يقتصر عليه وحده فيستطيع أن يشرك فيه مفاعيل عدة بعطفها نحو.

إياك نكرم، بعد إرجاع المفعول إلى مكانه تصبح "نكرمك" التي تشجعنا على العطف فنقول نكرمك و على و أحمد و غيره.

أما ثاني العناصر التي لا حظ التلميذ تقدمها موجود في البيت الآتي :

إِلَى اللهِ أَشْكُو أَنَّنَا بِمَنَازِلِ تَحَكَّمَ فِي آسَادِهِنَّ كِلاَبُ

[1] سورة الفاتحة، الآية 05

وجد أنه الجار و المجرور " إلى الله " الذي هو من متعلقات الفعل و أصلة أن يتدرج بعد المسند و المسند إليه و المفعول – فالمعنى النحوي بين حرف الجر و أسمه هو إضافة التي تفرض علينا أن ننقلهما من مكانيهما مع بعضها البعض، فلا يجوز لنا الفصل بينهما.

أما عن فائدة تقديم هذه الرتبة يتضح بعد إرجاع الكلام إلى ترتيبه الأصلي إذ يكون: "أشكو إلى الله": التي تمكننا أن نعطف بعدها فتصبح الشكوى إلى الله و غيره و لا يكون مقصورة عليه مخصصة فيه و ينتفي غرض المتكلم الذي أراد تأكيد أن شكواه موجهه لله و حده.

بينما المثال الآخر الذي يراد كشف العنصر المتقدم فيه كان: «عند الصباح يحمد القوم السرى»، نجد أن العنصر المتقدم هو الظرف و ما أضيف إليه، و التي رتبتهما في الأصل بعد المسند و المسند إليه و المفعول و هذه الرتبة تخرج المعنى من دائرة التخصيص إلى دائرة الإطلاق، أي يصبح فعل الحمد مطلق و عام و يمكن أن يكون في أي وقت وذلك بالعطف بعد الظرف، بينما إرادة المتكلم تهدف إلى إظهار أهمية هذا الوقت، و أن القوم لا يصح لهم الحمد لذلك المشي ليلا إلا عند الصباح، لهذا نجد قصد المتكلم بتركيزه عن ذلك الوقت و تأكيد أن الحمد لن يحدث و لم يكون مناسبا إلا في ذلك الوقت المخصوص فقدمه.

أما النموذج الرابع كان قوله تعالى الذي قدم له بـ : « قال تعالى على لسان (أزر) أبي إبراهيم الخليل»[1] ﴿ أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيم﴾[2] يعاني التلميذ قليلا و يستغرق و قتا ليعلم أن العنصر المتقدم هو المسند عن المسند إليه ويوضح له ذلك بالسؤال عن موقعها من الإعراب، يقدم الكتاب الإجابة بأنها (خبر مقدم)، و بعدها يسأل عن فائدة التقديم لهذا الخبر و يبرر أنه كان الخبر محط الاهتمام لأنه إما كان إبراهيم راغبا في آلهتهم أو نافرا منها:

و أشير إلى أن هذا النوع من الفائدة يكون همزة الاستفهام و علمنا أن الجرجاني يرفض مبدأ التعميم و الشمول في التبرير و التحليل خاصة بالعناية و الاهتمام، فالأسلم هو بيان الأهمية بالعوض في قصد المتكلم أكثر و وضح افتراضات و احتمالات للجمل ينتفي عندها قصد المتكلم الكامن نفسه و المظهر عن طريق ذلك الترتيب اللفظي للجملة، فإذا عدنا للآية نجد أن المسند قدم لأنه أهم عند والد إبراهيم الخليل و أعنى، كما يحوي ضربا من التعجب و الإنكار لرغبته عن آلهته و أن آلهته

[1] المختار في القواعد و البلاغة و العروض، ص: 133 .

[2] سورة مريم: الآية 46

ما ينبغي أن يرغب عنها أحد في هذه الآية علق أبن الأثير بـ «ولم يقل: أأنت راغب، لأنه كان أهم عنده و هوية شديد العناية»[1] نجذه قابل الجملة بإرجاع الترتيب إلى أصلة، فاكتشف شدّة العناية للتقديم، و نجد التحليل السّابق أو ضح و أكثر دقة، كما نجد مثال قريب من الذي سبق و هو التقديم جملة استفهامية باعتماد الهمزة في قوله تعالى : ﴿**قُلْ أَغَيْرَ اللهِ أَبْغِي رَبّاً وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ**﴾[2] المتقدم هو من متعلقات الفعل وهو غير مع أضيف له — و الأصل في متعلقات الفعل التأخير و الغرض كان الاهتمام بأمر المتقدم ، وقلنا أن الاهتمام يحتاج إلى تفصيل أكثر كي يتضح حسنة ورقته .

أما النموذج الموالي قدم له بـ :« قال أحد الطلاب و قد أتم حفظ القرآن الكريم»[3] "القرآن حفظت" العنصر النحوي الذي قدم في هذه الجملة هو المفعول به الذي هو من متعلقات الفعل فالأصل أن يتأخر بعد المسند و المسند إليه، قدم هنا لأن القرآن لأن المسبب في الفرحة و المسرة، إذا حفظه ينفع صاحبه في الدنيا وينجيه من عذاب الآخر –كما وضح في كتاب التلميذ– ولهذا كان يعنى الكثير للمتكلم و قصد أن يجعل بذكر مسبب فرحته و صانع مسرته فقدمه عن الفعل و الفاعل، ليكون المتقدم في الحال محبوبا مرغوبا، قد يكون قصد المتكلم في تقديم المفعول التبرك نحو قوله: قرآنا قرأت.

أما النموذج السادس كان مما قدم له بـ: « قال سبحانه في عاقبه الكافر يوم الحساب»[4] ﴿**خُذُوهُ فَغُلُّوهُ، ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ**﴾[5]، العنصر المتقدم أيضا مفعول به، تقدم عن كل عناصر الجملة، و إن أعيد إلى مكانه الأصلي سيفقد الكلام نظمه و موسيقاه فالسبب واضح وهو مراعاة الفاصلة القرآنية التي تؤثر في السامع و هو شبيه بقوله تعالى: ﴿ **فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلاَ تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلاَ تَنْهَرْ** ﴾[6] أيضا قدم المفعول به لمراعاة الفاصلة القرآنية المؤثرة في المخاطب.

---

[1] يراجع : الكشاف، الزمخشري، ج3، ص: 20

[2] سورة الأنعام: الآية 166

[3] المثل السائر ، ابن الأثير : ج2 : ص 215.

[4] المختار في القواعد و البلاغة و العروض ، ص: 133

[5] سورة الحاقة: الآية 30-31

[6] سورة الضحى: الآية 9-10

و آخر النماذج هو: "محمد-صلى الله عليه و سلم- جاء رحمة إلى العالمين" الملاحظ أن العنصر المقدم هو "محمد" الذي ورد مبتدأ و أيضا فاعلا للفعل جاء، إذ يعود عليه الضمير المستند مما يؤكد بأن إسناد المجيء تكرر مرتين، الذي أكسب الحكم قوة بتأكيده و تقريره.

V. القصـــر:

كي يتوصل التلميذ لهذه المعنى ، اختيرت أمثلة كان أولها.

- لا يحب الإنسان إلا الخير

و طلب من التلميذ أن يتمعن الجملة و يتعاون معناها بمعنى الجملة التي يحذف منها أدارة النفي "لا" و الاستثناء " إلا" فتصبح:

- يحب الإنسان الخير .

فيجد أن الجملة التي جردت من النفي و الاستثناء و التي أسند فيها فعل المحبة إلى الإنسان و خصص للخير، أن المحبة كانت مطلقة للخير وغير مؤكدة، فهي تحتمل أن يكون للخير و غيره بدليل جواز العطف، أما الجملة التي حوت "النفي و الاستثناء" نجد أن المحبة حددت و جمعت ثم قصدت على الخير أي فيما جاء بعدة أداة الاستثناء، أي المحبة نفاها المتكلم عن كل الأشياء و بعدها أثبتها للخير وحدة دون غيره، و هذا يؤكد نظرة الجرجاني التي تقوم بأن التغير في المبني يعكس تغيرا في المعنى أي أن لزيادة أداة النفي و حرف الاستثناء، أثر جلي في المعنى خلصه من الإطلاق، أكده و قام بعمليتين أو لهما النفي عن كل شيء و بعدها الإثبات لشيء واحد مخصوص و هذا يكون لتأكيد شيء ينكره المخاطب و يشك فيه مقولنا

- ما جاءني في إلا زيد .

تحت تؤكد مجيء زيد دون غيره لمن شك و أنكر ذلك، ونكون قمنا وفقا لنظرة الجرجاني بعمليتين، وقوع الإثبات و وقوع النفي و ذلك، أن نريد اختصاص زيد بالمجيء، ثم نفي هذا المجيء عمن عداه.

أما النموذج الموالي فكان: - إنما النصر في ساحة المعركة للأبطال .

الأداة التي استعملت للقصر هنا هي " إنما " وقد دخلت على جملة اسمية، و أن هذه الزيادة على مستوى الشكل لا بد و أنها تعكس، بل تجلب معها زيادة على مستوى المعنى وهي أن النصر في ساحات المعارك مخصوصا للأبطال دون غيرهم و هذا ما جعلنا نجوز العطف "بلا" كأن نقول: إنما النصر في ساحة المعركة للأبطال لا للجبناء. و هذا الأمر معروف لدى المخاطب ليس بالحديد،

ولا يستطيع إنكاره لكن المتكلم يقصد بهذا القصر التنبه بتأكد الحكم و التذكير به و يتجسد ذلك أكثر في المثال الموالي:

" إنما الحياة فانية "

الكل يعلم أن الحياة قانية، و عندما قصد المتكلم للتذكير بها الأمر، و التنبيه له، بتأكيد حكم الفناء للحياة عمد إلى القصر "بإنما" و بحذف هذه الأداة تصبح الجملة "الحياة قانية" إجبارية مطلقة ابتدائية، و التعريف بينهما وبين النفي و الاستثناء نعمد إلى العطف " بلا " فنقول : إنما الحياة قانية لا خالدة أما النموذج الموالي فهو:

فلسطين عربية لا صهيونيه.

نجد أن الأداة توسطت الجملة التي أسندت العروبة فيها إلى فلسطين، و نفيت صفة الصهيونية عنها فالخطاب موجه لمن ينكر هذا الحكم و يشك فيه، المتكلم قاصدا بخطابة تأكيد صفة العروبة و تخصيصها هي بالذات و نفي الصفة العكسية (التي كان يعتقدها المخاطب، فكأن المخاطب أجتمع في ذهنه حكما و تردد في اختيار أحدها، خلصه قصر المتكلم العروبة على فلسطين و نفي الصفة الأخرى.

وما تبعة كان المثال: ما فلسطين صهيونية بل عربية فهذا المثال سبق بحرف أفاد النفي، وكان النفي موجه للمسند أو الحكم فنفيت صفة الصهيونية عن المسند إليه و أثبتت صفة أخرى هي العروبة و جاءت بعد حرف العطف "بل" أما المثال الموالي كان: ما فلسطين صهيونية لكن عربية، أيضا النفي كان باتجاه المسند عن المسند إليه و إثبات الحكم الذي جاء بعد الأداة لكن و آخر الأمثلة كان: بالقوة تسترجع فلسطين و كانت الطريقة هي تقديم ما حقه التأخير، إذا قدم الجار و المجرور المتعلقان بالفعل عن الفعل و نائب الفاعل و إذا أرجعنا الترتيب إلى أصله تصبح: تسترجع فلسطين بالقوة، هذه الجملة الأخير يمكن أن نعطف عليها الكثير كأن نقول: تسترجع فلسطين بالقوّة و الخداع و المكر و الذل ... و غيرها من الأشياء المتناقصة، لكن المتكلم يقصد شيء و احد، و هو أن الوسيلة الوحيدة لاسترجاع فلسطين هي القوة لا غير، و أكد ذلك بتقديم ما أراده. عما سواه أما الدرس الموالي في القصر فكان الهدف منه هو التفريق بين القصر الحقيقي و القصر الإضافي، هذا الدرس كان قليل النماذج، التي وردت كلها بصورة واحدة و هي النفي و الاستثناء ما عدا الأخير الذي اعتمدت فيه إنما.

النموذج الأول هو : " لا إله إلا الله "

هذا المثال نفي الألوهية نفيا مطلقا عن كل الأشياء ثم أثبتها لله وحده، و هذا المعنى طابق الحقيقة و الواقع فسمي بالقصر الحقيقي، المتكلم خصص الألوهية بالله و جعلها لا تتجاوز غيره، و نفي الاشتراك في هذا الحكم.

أما النموذج الثاني كان: لا ناجح إلا خالد "فالجملة توحي بأن النجاح نفي عن كل البشر و نسب إلى خالد فقط غيره و المقصود منه المبالغة، فليس من الحقيقة أن يكون كل البشر قد رسولا إلا خالد الناجح، فهذا الكلام يقبله العقل إذا كان منسوبا إلى فئة معنية كأفراد أسرته، أو أصدقائه و هذا يسمى بالقصر الإضافي.

و بعده نموذج آخر جاء فيه: " لا يعيش السمك إلا في الماء "المثال نفي عيش السمك أن يكون غير الماء، الحقيقة أيضا تؤيد ذلك، فهذا قصر حقيقي، و إن قمنا بتجريد الجملة من الأدوات التي اعتمدت للقصر تصبح:

يعيش السمك في الماء، و هو كلام صحيح مطلق لكن إضافة النفي و الاستثناء يدل على قصد المتكلم من تأكيد وتقرير هذا الكلام نظرا لحال سامعه أو مخاطبه فهو الذي يعيش الشك أو الإنكار أو الجهل للأمر.

و آخر النماذج كان : إنما الفارس سعد .

اقتصرت الفروسية عن سعد وحدة دون غيره من البشر، و هذا تقبله لو كان سعد هو الفارس الوحيد في عالمنا و يكون حقيقيا بينما الفرسان كثر حتى يكاد لا يحصى لهم عدد، لكن سعد هو فارس بالنسبة لفئة معينة محدودة، فالقصر إضافي لا حقيقي و هذا القصر الإضافي الذي يتوجه فيه النفي إلى معين يجلب ثلاث احتمالات حسب حال المخاطب، فأما أن يكون المخاطب قد أثبت الحكم لغير الذي يود المتكلم إثباته له، فيكون قصد المتكلم حينما الإفراد في الحكم، و المثال الذي وصف لذلك و لم يكن من ضمن الأمثلة التي تدون على السبورة و تدرس، كان الشجاع عمر لا كمال، و هذا يقال لمن كان يشرك عمر و كمال في صفة الشجاعة، يكون قصد المتكلم نفي ذلك الاشتراك و إفراد أحدهما بالحكم.

أما الوجه الثاني فهو: الذي يعتقد فيه المخاطب ثبوت الفعل لما نفي عنه و نفيه لما أثبت له، و يسمى بقصر القلب أي الذي يكون قصد المتكلم قلب الحكم الذي كان يعتمده المخاطب ما عن المثال الموضح كان من الكتاب: "ما سافر إلا أحمد" ردا على من اعتقد أن الذي سافر هو حسين لا أحمد.

و آخر الأوجه الذي يكون المخاطب فيه اعتماد شيء معين وسمي بقصر التعيين، إذن فقصد المتكلم يكون تخليص المخاطب من حيريه و تعيين حكم شاف له، أما المثال فكان: الأرض متحركة لا ثابتة يقال لمن كان مترددا في معرفة الحكم و الإجابة الصحيحة وبعد هذا الدرس في التطبيق طلب من التلميذ تعيين الفرق في المعنى بين جمل مقصورة وهي :

- إنما يجب على السياحة في الصباح .
- إنما يجب السباحة في الصباح علي .
- إنما يجب على في الصباح السباحة .

مع العلم أن مخصوص إنما يكون متأخرا، يلاحظ أنه تم التقديم و التأخير في عناصر الجملة.

فالجملة الأولى نجد أن الترتيب كان عاديا لعناصر الجملة مسند ثم مسند إليه ثم مفعول ثم جار و مجرور، وكان التركيز عن آخر عنصر في الجملة و هو "في الصباح" وتعني الجملة الأولى أن علي يجب السباحة في وقت محدود فقط و هو الصباح و يكرهها فيما عدا هذا الوقت، أي لا يجبها في المساء و لا في الليل ......

أما الجملة الثانية فتنقل للمسند إذ أخر عن رتبته و احتل آخر رتبة في الجملة مما جعل المتكلم يقصد أن "على" فقط دون غيره من الأصدقاء أو البشير أو السباحين يجب السباحة في الصباحية، أو بصورة أخرى أن هذا الوقت يحبه على فقط دون غيره .

أما الجملة الأخيرة نجد أن المفعول به تأخر عن الجار و المجرور مما يدل أن وقت الصباح ها لا يجب على فيه شيء إلا السباحة، أي أن كل الأشياء مكروهة عند على في الصباح عدا السباحة فهي محبوبة.

فهذا الكلام يؤكد أن أي تغيير على مستوى التركيب يعكس و يطرد عليه تغيير على مستوى المعنى.

أغراض القصر و بلاغته .

ضم تسعة أمثلة متفرقة كان الهدف منها التوصل إلى أغراض القصد و تأثيره في المخاطب المثال الأول هو: مابـاقٍ إلا الله. طلب من التلميذ أن يتعرف على معنى الجملة ثم التعبير عنها بغير القصر، و كان التغبير المحتمل هو: البقاء لله، و هو الباقي وحدة، ثم المقارنة بين البيتين ليلاحظ أن الثانية كانت بأكثر من جملة و أن التي جاءت بأسلوب القصر كانت أبلغ و أجز: لم تتم الإشارة لا إلى السّامع و لا إلى المتكلم و لكن يمكن توقعها، فالمتكلم متى أراد أن يبلغ الكلام في أوجز صورة اعتمد القصر.

بينما المثال الثاني كان: إنما النجاح للمجتهد، أعتمد في هذه الجملة عن "إنمّا" و قصد النجاح عن المجتهد لا غيره، و الهدف معرفة غرض المتكلم الذي أشير له بجملة بين قوسين ألحقت بالمثال و هي (تقولها لتلميذ كسول رسب في الامتحان) و هي من سياق الحال، و من الأشياء غير اللغوية التي تعتمد لفهم الغرض من القصر، بهذا يتضح أن الغرض كان ، التعريض الذي هو ضد التصريح قصد عدم إخراج المعنى بالكلام (الكسول) و لو قيل: (إلا ينال النجاح الكسول و إنما يناله المجتهد) يكون المتكلم قد خرج عن اللياقة وآداب الكلام ، فالتعويض يصل المتكلم إلى قصد و هو أن يوحي للكسول أنه لا يمكنه نيل النجاح و أنه يكون للمجتهد، دون أن تجرح عواطفه.

أما المثال الآخر فهو: لا يعيش المرجان إلا في المياه الملحة، القصر هنا تم بالنفي و الاستثناء، و حصر معيشة المرجان في المياه الملحة لا غير و إذا قارنا المثال بـ: يعيش المرجان في المياه الملحة فيحتمل وجود الجرجاني في المياه العذبة و هذا علميات غير صحيح، فالقصر منع هذا الاحتمال غير الصائب و كانت الفائدة منه هنا هو: تحديد المعنى تحديدا كاملا و التعبير بدقّة .

أما المثال الموالي فهو قول المتنبي لسيف الدولة .

وَ مَا أَنَا إِلاَّ سَمْهَرِيٌ هَزَزْتُهُ   فَزَيَّنَ مَعْرُوضاً، وَ رَاعَ مُسَدَّدَا

القصر في هذا البيت كان بالنفي و الاستثناء، إذ نفي المتنبي عن نفسه كل شيء ثم أثبت على أنه سمهري يهزه سيف الدولة يتزين به في السلم و الاستعراض و يخيف به ويسدده في وجوه الأعداء في الحدب.

قصد المتكلم وغرضه واضحا، فهو يدعى أنه رمح الزينة في السلم و للدفاع و الهجوم في الحرب و هذا من قبيل الفجر و الإدعاء و بالقصر تم للمتنبي هذا الغرض.

أما النموذج الموالي هو : قول الشاعر :

مَا الْمَرء إلاَّ كَالهِلاَلِ وَ ضَوْئِهِ يُوَافِي تَمَامَ الشَّهْرِ ثُمَّ يَغِيبُ

القصر طريقته في هذا البيت هي النفي و الاستثناء، اعتبر الشاعر المرء أنه كالهلال في ضوئه، يتدرج و يكبر ويستدير ثم يغيب وهو يريد بذلك توضيح حقيقة الإنسان الذي يولد صغيرا، ثم يكبر، ثم يبلغ أشده، ثم ينتابه الضعف، فالهرم فالفناء ، أي أن أسلوك القصر أفاد توضيح هذه الحقيقة و تمكينها في الذهن بتقديرها.

و آخر الأمثلة بيت للمتنبي مادحا :

ليس التعجب من مواليد ماله بل من سلامتها إلى أوقاتها

الطريقة المعتمد يبدو أنها العطف بـ " بل " يقصد الشاعر في بيته المبالغة في المدح ، إذ يخاطب السامع وينفي أو يكون العجب من كثرة ما يهب من أموال و إنما عليك أن تعجب أيها السامع من بقاء تلك الأموال و سلامتها من النفاذ ، إلى أوقات بذلها و توزيعها ، لما ؟ لأنه ليس من عادة ممدوحه أن يمسك شيئا عنده.

نلاحظ أن الفائدة من القصر تنوعت بتنوع أعراض المتكلمين .

VI. مباحث في البيان:

الكناية:

أول ما يلاحظ أن الأمثلة منتقاة، ومختارة من نفائس العرب من شعر و نثر

النموذج الأول هو قول امرؤ القيس عن خروجه على الصيد:

وَ قَدْ أَغْتَدِي وَ الطَّيْرَ فِي وُكُنَاتِهَا بِمُنْجَرِدٍ قَيْدَ الأَوَابِدِ هَيْكَلُ

أما عن الكناية التي أشار إليها الكتاب كانت الطير في وكناتها هذا هو المعنى الأصلي بينما المعنى المراد و المقصود هو الخروج باكرا، وطريقة الانتقال من المعنى الأصل الذي يمكن إيراده و المعنى المراد أو ما سماه الجرجاني بمعنى المعنى أي المعنى الذي يجلبه معنى آخر ظاهر.

فامروء القيس لا يريد أن يخبرنا بأنه يخرج للصيد و الطير في أعشاشها، لا فائدة من ذلك، بل نحن نتساءل ما الذي يجعل الطير تستقر في وكناتها غير الظلام و عدم وجود النور بعد أي أن الرجل يخرج للصيد باكرا.

أما النموذج الثاني هو تقول العرب: «عليه بعيدة مهوى القرط» الكناية تكمن في بعيدة مهوى القرط و المواد به أنهما طويلة العنق أما عن الانتقال من المعنى الظّاهر إلى المعنى المدرك أو المراد، كان عن طريق الاستنتاج فكون القرط يستغرق وقتا و يشغل حيزا قضائي طولي معين يوحي بطول العنق .

و بعده قول الخنساء في تأبين أخيها صخرا .

طَوِيلُ النَّجَادِ رَفِيعُ العِمَادِ　　　كَثِيرُ الرَّمَادِ إِذَا مَا شَتَا

ضمّ هذه البيت ثلاث كنايات: الأولى هي: طويل النجاد و يقصد أنه طويل حمالة السيف. هذا هو المعنى الأول أما عن معنى المعنى الذي نصل إليه بالاستنتاج هو أنه طويل القامة. أما الثانية فهي: "رفيع العماد" و العماد هو الوتد الذي يرتكز على البيت الذي يقتضي رفعة البيت و علو مكانة صاحبه بين قومه.

أما الثالث الكنايات فهي: "كثير الرماد إذا ما شتا" و كثرة الرماد يستلزم استهلاك، الحطب يعني كثرة الطهو وتستلزم كثرة الآكلين مما يدل على كثرة الضيوف خاصة في الشتاء الذي يكثر فيه الجوع، و تشتد فيه شكوى الناس ، فإن صخرا يشكو الكرم.

و أخر الكنايات في هذه المجموعة هي: "محمد نقي الثوب"، و هي كناية عن طهارة نفس و صفاء السريرة، و كأن نقى ثوبه يعكس طهارة نفسه و صفاء سريرته فهذه المعاني التي توصل إليها للاستلزام و لذلك باتخاذ المعنى الأول وسيلة عبور للمعنى الثاني أو معنى المعنى، تندرج تحت اسم كناية عن صفة باعتبار المكنى عنه.

أما المجموعة الثانية أول أمثلتها تمثل في قول الشاعر يمدح قومه في ساحة المعركة:

قَوْمٌ تَرَى أَرْمَاحَهُمْ يَوْمَ الْوَغَى   مَشْغُوفَةً بِمَوَاطِنِ الْكِتْمَانِ

الكناية موجودة في العبارة "مواطن الكتمان" يعني الأماكن التي يكتم فيها السر، و هي القلوب لا محالة، الشاعر أبدع عندما تجنب التصريح و اعتمد الكناية عن القلوب.

مثال موالي يتمثل في قول المرقش الأكبر:

إِنَّا لَنُرْخِصُ يَوْمَ الرَّوْعِ أَنْفُسَنَا   وَلَوْ نُسَامُ بِهَا فِي الأَمْنِ أُغْلِينَا

الكناية تتمثل في عبارة "يوم الروع"، فهي كناية عن الحرب تكونت من ظرف و مضافة، فالحرب تسكن الرعب و الخوف فسماها الشاعر يوم الروع أي الخوف و الرعب.

المخاطب ينتقل من المعنى الأول إلى المعنى الثاني عن طريق الاستنتاج و الإدراك .

و هذه المجموعة باعتبار مكنى عنه ضمت كناية الموصوف.

أما أخر المجموعات المثال الأول كان قول المتنبي مخاطبا أحد ممدوحيه :

إِنَّ فِي ثَوبِكَ الَّذِي المجْدُ فِيهِ   لَضِيَاءٌ يُزْرِي بِكُلِّ ضِيَاء

المتنبي قصد أن يمجد ممدوحه فنسب المجد و النور إلى ثوب ممدوحه، و لم ينسبها مباشرة، و المقصود أن المجد و الضياء تخص صاحب الثوب ، وهي كناية عن نسبة.

و أخر نماذج تمثل في البيت أبي نواس مادحا:

فَمَا جَازَهُ جُودٌ وَ لاَ حَلَّ دُونَهُ   لَكِنْ يَسِيرُ الجُودُ حَيْثُ يَسِيرُ

الكناية تتمثل في الشطر الثاني من البيت وهي " يسير الجود حيث يسير " جعل أبو نواس الجود رفيقا لممدوحه يتبعه في كل سيره و هي كناية نسبة أيضا.

المجاز المرسـل :

أما عن المجاز المرسل فكل النماذج كانت آيات من القرآن الكريم، و من بين النماذج: قوله تعالى: ﴿ ... **وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا** ... ﴾[1].

يلاحظ أن في الجملة حذف و لذلك بحذف مفردة "أهل" و يكون الكلام: و اسأل أهل القرية، فبحذف هذه المفردة تغيرت الوظيفة النحوية "للقرية"، من مضاف إليه إلى مفعول به يوجه لها السؤال، و الأصل السؤال يوجه إلى أهل القرية، فإن هذا النقل من وظيفة نحوية إلى وظيفة جديد أكسبها لطفا و حسنا، وأدخلها مجال التعبير المجازي و منحت علاقة المكانية، و هي أن يذكر المكان و يقصد صاحب المكان أو الحل فيه.

و إذا قسنا هذا الكلام عن الآية الموالية و هي: ﴿...**إِنَّ الأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ** ...﴾[2].

و قدرنا حذفا و نقلا لوظيفة نحوية نقول: إن الأبرار في جنة النعيم. المقصود من الكلام هو الجنة، و ليس النعيم لأن النعيم صفة و حال أهل الجنة، فهذا الأمر أيضا نقل الكلام من الحقيقة إلى المجاز و العلاقة الواضحة هي الحالية .

أما قوله تعال : ﴿**وَ مَا أَنْزَلَ اللهُ مِنْ السّماء من رِزْقٍ** ... ﴾[3].

المجاز في أن الرزق لا ينزل من السماء، بل المطر هو الذي ينزل من السماء و هو المقصود العلاقة بين المذكور وهو الرزق والمقصود وهو المطر هي المسببة، فالرزق نتيجة للمطر ومسبب به.

أما العلاقة العكسية فتتمثل في قوله تعالى : ﴿**إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللهَ يَدُ اللهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ** ﴾[4].

ذكر في هذه الآية السبب وقصدت النتيجة و ذلك في عبارة " يد الله " فليس المقصود اليد الجارحة ، بل المقصود القدرة و العظمة و القوة ، العلاقة بين هذه المعاني و اليد هي السببية لأن القوة و القدرة و البطش و المنح و المنع ... لا يكون إلا باليد.

---

[1] سورة يوسف: الآية 82

[2] سورة الإنفطار : الآية 13

[3] سورة الجاثية: الآية 05

[4] سورة الفتح: الآية 10

و الآية الموالية هي: قوله تعالى: ﴿...**وَمَنْ قَتَلَ مُؤمِناً خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤمِنَةٍ**...﴾[1] اللفظة التي استعملت لغير ما وضعت له هنا هي "رقبة" فالتحرير يكون للعبد المملوك لا لجزء منه وهو الرقبة ذكر في الآية الجزء و قصد الكل، و الجزء المذكور للأهمية فإن الرقبة محل قوته و موضع كرامته، فمن انتصر تزين عنقه بالأوسمة و الميداليات، و من أهينة يصفع على قفاه مؤخرة عنقه، و يجر منها، و من أريد التخلص منه لجبروته و ظلمه قبض بالجمع على عنق لتشل حركته. فهي موضع الرفعة المهانة و اختيرت للأهمية.

أما في الآية التي قدم لها بـ: قال تعالى على لسان نوح عليه السلام : ﴿...**إِنِّي دَعَوْتُهُمْ لِتَغْفِرَ لَهُمْ جَعَلُوا أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ** ... ﴾[2].

الأصل في الآية أمنهم جعلوا أنامل أصابعهم في آذانهم، حذفت الأنامل، ونقلت مفردة الأصابع من الوظيفة النحوية الإضافة إلى التخصيص و هي أن تصبح مفعول به، فصار الكلام بهذه الصورة مجازي علاقته الكلية، ذكر الكل المقصود الجزء و هو " الأنامل".

أما في قوله تعالى: ﴿.. **إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِماً فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ لاَ يَمُوتُ فِيهَا وَ لاَ يَحْيَا** ...﴾[3].

إن مفردة " مجرم " الواردة في الآية استعملت مجازا، وذلك صفة الإجرام كان عليها الكافر في الدنيا ، فهو مجرم باعتبار ما كان عليه في الحياة الدنيا، قبل أن يلقى ربه.

و آخر الآيات قدم لها بـ: قال تعالى على لسان نوح و قد انقطع رجاؤه من إيمان القوم : ﴿...**رَبِّ لاَ تَذَرْ عَلَى الأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا إِنَّكَ إِنْ تَذَرْهُمْ يُضِلُّوا عِبَادَكَ وَ لاَ يَلِدُوا إِلاَّ فَاجِراً كَفَّاراً** ...﴾[4].

المجاز الموجود في الآية "لا يلدوا إلا فاجرا" لا يعقل أن المولود يكون فاجرا و كافرا من يومه الأول و لكنه قد يصبح كذالك حين يصير رجلا فهذا مجاز باعتبار ما يكون.

---

[1] سورة النساء: الآية 92

[2] سورة نوح: الآية 07

[3] سورة طه: الآية 74

[4] سورة نوح: الآية : 26-27

التوصيـات:

من خلال ما وقفت عنده من دروس في كتاب المختار في القواعد و البلاغة و العروض من نماذج تبين أنه لم يستفد من اللسانيات استفادة واضحة، و قد يكون ذلك راجعا لجهل من واضعي المنهاج، فاللسانيات أصبحت تشكل حقلا مرجعيا لأنها منطلق و محور أي بحث حول تعليم و تعلم اللغة، لأنها تقدم للبحث إمكانية التفكير و التأمل في مادته و بنيتها و المناهج الّتي تحكم.

ضرورة تجسيد مبدأ الوحدة و التكامل و الترابط بين مـواد اللغة العربيـة مـن صـوت و نحـو و بلاغة و عروض وصرف و ذلك بتقليص المسافة المعرفية بين القراءة المنهجية و الدرس اللغوي.

– الانتقال من دراسة المواد اللغوية إلى دراسة الظواهر اللغوية و عدم اقتصار المادة اللغوية على أبواب في البلاغة أوفي النحو أو في العروض مفصولة لأنها أصبحت ظواهر لغوية.

– ضرورة التركيز على عملية تحليل الجملة الذي يبدأ بفهم للمبادئ الأساسية للجملة، المسند و المسند إليه و المكملات فإن تأكيد كل وقت يجب أن يركز على الوحدة الفكرية متكاملة و على علاقات الكلمة بالجملة المتكاملة، و يجب تجنب السؤال عن تحديد الأسماء و الأفعال في قائمة من الكلمات المنعزلة فالأسماء لأسماء بسبب الجمل التي تستعمل فيها لا بسبب أن هناك قيمة في الكلمات المفردة.

– التركيز على دراسة الجملة لا المفردة و تحليل الكلام بالتأكيد على النحو الوظيفي الذي يركز على الطريقة الاستنتاجية و على الاستعمال الحقيقي للغة.

– اعتماد كيفية الوصف للظاهرة اللغوية انطلاقا من متن معين مختارا ضمن طريقة تربوية تهدف إلى حصر الظاهرة و عناصر ها و الهدف من هذه الطريقة يكون إدراك العلاقة بين المبنى والمعنى و استنباط الأحكام والقواعد الواصفة للظاهرة والتحقق من قدرتها التفسيرية بإرجاعها لنصوص من جهة و توظيفها في إنتاج بنيات أخرى صحيحة من جهة ثانية .

– توجيه الأسئلة إلى الدارس عن المبنى للوصول إلى المعنى و الدلالة كأن يسأل عن دلالة الاعتماد عن اسم الفاعل في موضع ما أو عن دلالة النفي في موضوع آخر ما يطلب من الدارس استبدال بنية مكان أخرى و مراقبة الدلالة بين الاستعمال و دواعيه .

– عدم بتر الأمثلة من نصوصها يؤثر في معانيها التي لا يجمع شتاتها جامع و عدم التكلف في صياغة النصوص حتى تتضمن القواعد المقصودة الذي ينتج عنه الإساءة إلى أذواق.

– أي عدم التركيز عن الإحاطة بجميع عناصر القاعدة التي تثبت بالمثال الجيد و المثال الرديء و تحديد النماذج و تنويع الأساليب قصد حفظها و تعليقها .

– اعتماد النصوص القرآنية و الشعرية المدروسة في دلائل الإعجاز عند عبد القاهر في المقررات الدراسية كي يتميز دارس التخصص الأدبي عن غيره بحفظ النماذج الرفيعة و يستعملها في التعبير عن فكرته بأسلوب راق جيد.

– استغلال الدروس اللغوية في حصص النقد والتحليل ضمن نشاط النصوص.

– تحديد موضوعات النحو التي ينبغي أن تعلم و ذلك بأن تسبق بأبحاث علمية تستهدف معرفة الأساليب الكلامية و الكتابية التي تتبع في المرحلة.

– ضرورة إطلاع مدرس اللغة العربية على الدرس اللساني و ذلك لأن تقويم المعارف و المهارات متعددة علوم اللغة العربية وعلم اللغة التطبيقي و تعليمية اللغات.

– أن تعرض النماذج في تراكيب متكاملة، لتتضح علاقة القواعد بصحة المعنى وسلامة التفكير، و أن تكون هذه النماذج من جيد الكلام و كذلك تعرض في إطار متكامل من أساليب و عبارات لا في جمل مبتورة مقطوعة لا تجعل التلميذ يشعر بأثر تعليم القاعدة في فهم التراكيب.

– يجب الاهتمام بحفظ النص لا بحفظ القاعدة حفظا جيدا بعد دراسته و فهمه خاصة إذا كان من القرآن الكريم و الحديث النبوي الشريف أو الأدب الراقي بشعره و نثره بحيث يطبع في نفس المتعلم فيقتبس منه و ينسج على منواله.

– توظف الظاهرة اللغوية المدروسة في حصة التعبير، لأن التعبير هو حصيلة التعليم للغة العربية والممارسة الحقيقية لها، لأن الدراسة التي لا تقوم لسان المتعلم ولم تجنبه اللحن في الكلام لا خير فيها لأنها تكون من باب العلم الذي لا ينفع و الذي نعود بالله منه كما استعادة منه رسول الله صلى الله عليه و سلّم.

الخاتمـــة

على الرغم من أن ذكر هذا العنوان يدل على أننا و صلنا إلى نهاية هذه الدراسة إلا أننا نعتبر هذا البحث يمثل البداية لدراسات أخرى نظرا لما يحتاجه الموضوع من تعمق و إضافات و حسبنا في ذلك الوقوف عند هذه النتائج:

- أن الجرجاني استفاد ممن سبقوه في فكرة النظم و طور فيها و تميز بها.

-و أنه لم يقف اتجاه النحو موقفا واحدا، و الذي يعكس ذلك كتبة النحوية التي سبقت الدلائل، التي تكشف عن نحو تقليدي ينتصر لنظرية العامل همه تفسير حركات أو آخر الكلمات و موقفا آخر ظهر في كتابه "الدلائل" تجاوز به النظر في أواخر الكلمات، و سعى إلى مزجه بالبلاغة و بالأخص بعلم المعاني مما جعله يظهر مصطلح "معاني النحو"

- اعتبر عبد القاهر علم النحو علما ذا مفهوم شامل غير محصور في البحث في أواخر الكلمات.

- إن دفاعه عن النحو و ثورته عن الذين زهدوا في النحو و تنكروا له في عصره يدل على فهمه الواسع له وضم له مفاهيم من لفظ و معنى و كلمة و فصاحة وبلاغة ووضح صلتها بالنحو وبفهم القرآن. من خلال طرحه لفكرة النظم التي ساويناها بمعاني النحو.

- وجدنا أن التقديم و التأخير عند الجرجاني يكون دائما لمعنى، لا للبنية الشكلية أو لموسيقى الكلام و من المعاني التي ذكرها له التنبيه و الاختصاص، وهي المعاني التي ذكرها النحاة من قبل سواء كان الكلام في الاستفهام أو الإثبات أو النفي أو في القصر، وسواء كان العنصر مسندا أو مسندا إليه أو من متعلقات الفعل ، التي يجوز تقديمها و تأخيرها، أي العناصر اللغة لا تكون محفوظة الرتبة.

- الحذف أهم ما نلحظه تؤكد مدى اعتماد الجرجاني على النحو وذلك في إبراز قيمة الحذف البلاغية و أنه إنما يتم له ذلك إذا نطق به في موضعه وروعي فيه غرض المتكلم. و وجدناه نشير إشارات ذكية إلى صلة بعض قضايا التقدير النحوي للمحذوفات إذ جعل من الواجب مراعاة غرض المتكلم ونقدر المحذوف باختيار الوجه النحوي المناسيب له. خاصة إذ كان يتعلق الأمر إلى تقدير محذوف هو كلام الله تعالى.

-و هذا يدل على مدى إيمانه بوجوب الرّبط الوظيفي بين قضايا التقدير النحوي والمواضع و الأغراض التي يستخدم فيها حذف أحد العناصر اللغوية أو أكثر حتى يكون التقدير موافقا للمعنى .

– علل مجيء جملة الحال بالواو و تارة و بدونها تارة أخرى صادر عن تفريق النحاة الدقيق بين الخبر و الحال، و إذ إن الخبر يكون معناه مثبتا و إثبات مباشرا من غير واسطة، أمّا الال فتكون زيادة في خبر آخر سابق لها.

– مع الفصل و الوصل بدا اعتماد الإمام على النحو و أحكامه و معانيه واضحا جدا إذ وجدناه يلتمس الفروق الدقيقة بينهما بما ظهر له من معالجة النحاة للفرق بين العطف و بقية التوابع كالنعت و التوكيد و بدل و قياسه فصل الجمل عن بعضها و وصل بعضها ببعض.

– ضرورة ربط الكلام بسياقها الإبلاغي في الدرس النحوي لأنهما الأساس الذي بين عليه تأليف الجملة أو الكلام في الأساليب مراعي فيها مطابقة الكلام لمتطلبات السياقية و العلاقات بين المتكلمين و المخاطبين و التي ستؤدي إلى إعادة ربط النحو بالمعنى الجرجاني يجعل من نظام عناصر الجملة خاضعا لأغراض المتكلمين و مقاصدهم، و يعتبر أي تغير في النظام التركيبي للجملة دالا بالضرورة على تغير الدلالة و انتقالها من مستوى إلى آخر .

– ركز الجرجاني على ضرورة ربط البنية المختارة بالمعنى المراد، أو أن الصلة بين الاختيار الذي يمكن فيه الغرض و التأليف الذي لحظ في المنطوق صلة وثيقة كما أنه يؤكد على أن العدول ليس في الخروج على قواعد الصحة أو الاستقامة النحوية و أن سر الإعجاز يكمن في الكشف عن إيثار وجه على آخر، و أن الغرض هو الذي يحدد المبدأ الدلالي، ولذا ليست المبادئ الدلالية ثابتة أو مطردة.

– يحقق الحذف أمرا عدم الوقوع في الفساد النحوي أي الصحة النحوية و الأثر النفسي الأول مستند إلى أحكام النحو الثاني يرتكز على حسن المخاطب و ذوقه وقدرته على تقدير قيمة ذلك الحذف.

- استناد الجرجاني على قاعدة تحكم التقديم إلى عنصر غير لغوي، و هو علم السامع إذ إن التنبيه لا يكون إلا على معلوم و هو ما يتحقق مع المعرفة.

أما النكرة فإن إرادة معنى الجنس منها تعيين لها سواء أوقع ذلك بالتقديم أو القصر .

- جعل من السامع و المتكلم أهم الأطرف في العملية الكلامية فمنج الكلام يعتمد على قصده الذي يراعي فيه حال سامعه ويبدو أنه اهتم بالمخاطب أكثر لأن مهمة التفسير السليم و الدقيق لقصد المتكلم و يحد التفسير موضع التقاء بين كفاءة المتكلم و إنتاج أبنية لغوية مختلفة.

- اعتماد المنهج الجرجاني في المناهج التعليمية يخلص من الجمود المحيط بتعليم النحو و يرقى بمستوى المتعلم.

- يمكن تطبيق منهجه على أي كلام لأنه صالح لقياس تفاوت الكلام بعض ببعض.

- الجمع بين النحو و البلاغة يحتاج إلى دراسة لسانية تعليمية متخصصة تعمل على مقاربة المقررات و اختيار المحتوى.

فهرس المصادر و المراجع

فهرس المصـادر و المـراجع

-القرآن الكريـم.

المصــادر:

01- أسرار البلاغة في علم البيان، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق السيد محمد رشيد رضا،دار الكتب العلمية بيروت لبنان،ط 1، 1988.

02 - دلائل الإعجاز في علم المعاني ،عبد القاهر الجرجاني ،تحقيق عبد الحميد هنداوي ،دار الكتب العلمية، بيروت لبنان ،ط 1 ،2001 .

03 - العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، عبد القاهر الجرجاني، شرح: خالد الأزهري الجرجاوي، تحقيق: البد راوي زهران ،دار المعارف، القاهرة، ط 2، 1988.

04 -كتاب الجمل في النحو ،عبد القاهر الجرجاني، تحقيق يسرى عبد الغني، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان ،ط 1 ،1990 .

05 - المختار في القواعد والبلاغة والروض للسنة الثانية –آداب-،الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية،1991-1992 .

06 - المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق:كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، بغداد، د ط، 1982 .

07 - منهاج اللغة العربية- التعليم الثانوي العام -،ديوان المطبوعات المدرسية،الجزائر، 1993 .

المراجــع:

01 - أثر النحاة في البحث البلاغي،عبد القادر حسين، دار النهضة مصر للطبع و النشر، د ط .1975

02- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، دار الآفاق العربية، ط 3، د ت .

03- أساليب الطلب عند النحويين و البلاغيين، قيس إسماعيل الأوسي، المكتبة الوطنية بغداد بيت الحكمة، 1988 .

04- الأسلوبية و البيان العربي، الدار المصرية اللبنانية، ط 1، 1992 .

05- الأشباه و النظائر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد العال سليم مكرم، مؤسسة الرسالة،ط1، 1985.

06- إشكاليات القراءة و آليات التأويل، نصر حامد أبو زيد، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط5، 1999 .

07- الأصول، تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1982 .

08- إعجاز القرآن بين المعتزلة و الأشاعرة، سلطان منير، منشأة المعارف، الإسكندرية، ط3، 1986 .

09- الأغاني، أبو الفرج الأصفهاني،تحقيق: لجنة من الأدباء، دار الثقافة، بيروت لبنان.

10- الأنماط الشكلية لكلام العرب- نظرية وتطبيقا دراسة بنيوية -، جلال شمس الدين، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية ،د ط ،1999 .

11- الإعجاز في كلام العرب و نص الإعجاز، مختار عطية، دار المعرفة الجامعية، دط، .1997

12- الإيضاح في علوم البلاغة، القزويني، تحقيق: الشيخ بهيج غزاوي، دار إحياء العلوم، بيروت، ط1، 1988 .

13- البحث البلاغي عند العرب تأصيل و تقييم،شفيع السيد، دار الفكر العربي، ط2، 1996 .

14- بحوث في اللغة و الاستفهام البلاغي، الطاهر قطبي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دط، 1995.

15- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، دار المعرفة، بيروت لبنان، دط، د ت.

16- البلاغة تطور و تاريخ، شوقي ضيف،دار المعارف القاهرة ،ط 2، .2003

17- البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري و آثارها في الدراسات البلاغية، مكتبة وهبة، ط 2، 1996 .

18- البلاغة الواضحة مع دليلها ،علي الجارم و مصطفى أمين، ديوان المطبوعات الجامعية، وهران، د ت.

19- البيان و التبيين، الجاحظ، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، د ط ، د ت .

20- تدريس فنون اللغة العربية، علي أحمد مذكور، دار الفكر العربي، القاهرة،د ط، 2000 .

21- تدريس اللغة العربية في ضوء الاتجاهات الحديثة، ظبية سعيد السليطي، الدار المصرية اللبنانية، ط1، 2002 .

22- التراكيب النحوية و سياقاتها المختلفة عند عبد القاهر الجرجاني، عبد الفتاح لاشين، دار المريخ،د ط، د ت.

23- التراكيب النحوية و سياقاتها المختلفة عند الإمام عبد القاهر الجرجاني، صالح بلعيد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994 .
24- الخصائص، ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، د ط، د ت.
25- خصائص التعبير القرآني و سماته البلاغية، عبد العظيم إبراهيم محمد المطعني، مكتبة وهبة، القاهرة، ط 1، 1992 .
26- خصائص العربية والإعجاز القرآني في نظرية عبد القاهر الجرجاني، أحمد شامية، ديوان المطبوعات الجامعية، 1995.
27- دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية و الدلالة، سعيد حسن البحيري، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مطبعة العمرانية للأوفاست، د ت .
28- دراسة الأسلوب بين المعاصرة و التراث، أحمد درويش، دار غريب للطباعة و النشر، القاهرة، د ت.
29- ديوان الأعشى، دار صادر، بيروت لبنان، د ط، د ت.
30- ديوان امرئ القيس، دار صار، بيروت لبنان، د ط، 2000 .
31- ديوان البحتري، دار صادر بيروت لبنان، د ط، د ت .
32- ديوان بشار ، دار صادر، بيروت لبنان، د ط، د ت.
33- ديوان جرير،تقديم محمد إبراهيم جمعة، دار المعارف، ط 5، د ت.
34- ديوان الحماسة، تحقيق عبد المنعم أحمد صالح، دار الشؤون الثقافية العامة بغداد، دط، 1980 .
35- ديوان عمر بن أبي ربيعة ، شرح يوسف شكري فرحات، دار الجيل،بيروت، د ط، دت.
36- ديوان الفرزدق، دار صادر، بيروت لبنان، د ط، د ت.
37- ديوان المتنبي ، دار صادر، بيروت لبنان، ط 15، 1994.
38- شرح المفصل ، ابن يعيش، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ط 1 ،2001 .
39- الصناعتين الكتابة و الشعر، أبو هلال العسكري، تحقيق: محمد البجاوي، دار الفكر العربي،ط 2، د ت.
40- عالم اللغة عبد القاهر الجرجاني المفتن في العربية و نحوها ، البد راوي زهران ، دار المعارف، ط4 ،1987 .

41- العربية و التفكير النحوي، دراسة في تكامل العناصر وشمول النظرية، ممدوح عبد الرحمان، دار المعرفة الجامعية،1999 .
42- علم الجمال اللغوي، محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، د ط، د ت.
43- فصول في النحو، مصطفى جطل، منشورات جامعة حاب، كلية الآداب و مدرية الكتب الجامعية،1981-1982 .
44- في الميزان الجديد، محمد مندور، دار نهضة مصر للطبع و النشر، القاهرة، د ط، د ت.
45- في النحو العربي، نقد وتتوجيه، مهدي المخزومي، منشورات المكتبية العصرية، صيدا، ط 1، 1964 .
46- قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، سناء حميد البياتي، دار وائل للنشر و التوزيع،الأردن،ط 1، 2003 .
47- الكتاب، سيبويه، تحقيق، عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة،د ط، 1992 .
48- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري، تحقيق: مصطفى حسين أحمد، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، .1986
49- الكليات معجم في المصطلحات و الفروق اللغوية، أبو البقاء الكفوي، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة ،ط1 ،1998 .
50- اللسانيات والبيداغوجيا –نموذج النحو الوظيفي-الأسس المعرفية و الديداكتيكية، علي آيت أوشان، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط 1، .1998
51- لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، ط 6، 1997 .
52- اللغة العربية معناها ومبناها ،تمام حسان ،علم الكتب،ط4، 2004 .
53-المباحث البلاغية في ضوء قضية الإعجاز القرآني، حتى نهاية القرن السابع للهجرة، أحمد جمال العمري، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1990 .
54- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ،ضياء الدين بن الأثير، تحقيق: أحمد الحوفي و بدوي طبانة،ط1، 1960 .
55- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات و الإيضاح عنها، ابن جني، تحقيق عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1998 .
56- معاني القرآن، الفراء، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي و محمد علي النجار ، عالم الكتب، بيروت، ط2 ، .1980

57- المعنى في البلاغة العربية، حسن طبل، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1998.
58- المقتضب، المبرد، تحقيق: عبد الخالق عظيمة، علم الكتب، بيروت لبنان، د ط،د ت.
59- مقدمة لدراسة لغة العرب، محمود السعران، عالم الكتب، القاهرة، دط، د ت.
60- الموجز في شرح دلائل الإعجاز في علم المعاني –نظرية الإمام الجرجاني اللغوية و موقعها في علم اللغة العام و الحديث–، جعفر دك الباب، دار الجيل دمشق، ط1، 1998.
61- نظرية الإعجاز القرآني و آثار ها في النقد العربي القديم، أحمد سيد محمد عمار، دار الفكر المعاصر، بيروت لبنان، و دار الفكر دمشق سورية، ط1، 1998 .
62- نظرية النظم، صالح بلعيد، دار هومة، الجزائر، 2002 .

الرسائـــل:

- صلة النحو بعلم المعاني عند عبد القاهر الجرجاني، سليمان بن علي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، 2000-2001 .
- القرائن النحوية في النحو العربي، عبد الجبار توامة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر معهد الآداب و اللغة، 1994-1995 .

الحوليـــات :

- الحوليات التونسية –مساهمة في التعريف بآراء الجرجاني في اللغة و البلاغة –، عبد القادر المهيري، كلية الآداب و العلوم الإنسانية،المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، العدد 11، 1975.

الملخص:

إنّ بحثي المعنون بـ "النظرية النحوية عند الجرجاني و تطبيقها في المقررات اللغوية التعليمية لأقسام السنة الثانية ثانوي -آداب-" يحاول أن يعالج مفهوم النحو عند الجرجاني، فأثبت بأن لديه نوعين من النحو؛ نحو معياري يقوم على نظرية العامل، و نحو المعاني الّذي يقوم على نظرية النظم يكشف عمليات ذهنية أربع من إسناد، و تخصيص، و إتباع و إضافة. يرتبط المعنى بالمبنى و أكّد الجرجاني أنّ كلّ معنى من هذه المعاني يترجم رغبة المتكلم و حال السامع، فأصبح المتكلّم بحاجة إلى النحو لإنتاج الكلام، و السّامع بحاجة له أيضاً لتحليله و فهمه.

و هذا النّوع من النّحو يمكننا من رفع المستوي اللغوي عند تلاميذ المرحلة الثانوية إذا أعتمد، و ذلك بالجمع بين محتوى مادتي النحو و البلاغة في مقياس واحد يسمّى بـ "النحو البلاغي" ذلك بدفع التلميذ للتعرف عن العمليات الذهنية التي اتضحت في معاني النحو، و اعتمادها أداة إنتاج و تحليل للكلام.

Le résumé:

Le titre de la présente étude est: La théorie de syntaxe d'Eljorjani et ses applications dans les programmes de l'enseignement linguistique pour les élèves lyciens de 2ème année lettres. Cette étude essaie de traiter la notion de la syntaxe chez Aljorjani. Ce dernier a devisé la syntaxe en 2 catégories: syntaxe normative; basé sur la théorie d'agent et un syntaxe des sens basé sur la théorie de composition. Quatre opération mentale peuvent être dérivées à partir de ce point: prédication, takhsisse, suivement, addition qui tous lient le sens à la forme. Aljorjani affirme que chacune de ces opérations peuvent interpréter le désir de l'émetteur et l'état du récepteur l'émetteur a besoin du syntaxe pour produire le parole et le récepteur aussi a besoin de ce syntaxe à fin qu'il analyse le parole et la comprenne.

Ce genre de syntaxe s'il est adopté peut améliorer le niveau linguistique des élèves lyciens en combinant les deux modules: syntaxe et rhétorie dans une seul modules appelée: syntaxe rgétorique pour pousser l'élève à comprendre bien les opérations mentales qui peuvent être vues dans les sens du syntaxe et qu'il les adepte pour produire et analyser la parole.

The summary:

The title of this study is: Aljorjani's syntax theory and its applications in the educational linguistic programs for the classes of 2nd year letters secondary school. It tries to deal with Aljorjani's conception about syntax. He devided it into two parts: normative syntax; based on the agent theory, and syntax of meaning based on the theory of composition. Four mental operation can be derived from this point: predication, takhsisse, following, addition which tie closely the meaning, with the forme. Aljorjani affirms that each one of the four may interpret the speaker desire and the state of the receptor (listener) the speaker needs the syntax to produce the parole and the listeners also needs syntax in order to analyze the parole and understand it.

This kind of syntax if adopted may amiliorate the linguistic level of the pupils in the secondary school by combining the two modules: syntax and rhetorie in one called: the rhetoric syntax to push the students understanding well the mental operations which are be clearly seen in the meanings of syntax and adopt them to produce and analyse the parole.